

HAICA
الهيئة العليا المستقلة
للإتصال السمعي والبصري

تقرير حول تغطية وسائل
الإعلام السمعية والبصرية
لمشروع قانون المالية لسنة 2019
من 01 نوفمبر الى 10 ديسمبر 2018

الفهرس

| | |
|----|--|
| 5 | مقدّمة |
| 7 | المنهجية المعتمدة |
| 8 | I . النتائج العامّة لرصد التعاطي الإعلامي مع مشروع قانون المالية لسنة 2019 في القنوات التلفزية |
| 11 | قناة الوطنية الأولى |
| 11 | 1 . الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية |
| 11 | 2 . نسبة تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج |
| 12 | 3 . ترتيب الخبر في النشرات الاخبارية |
| 13 | 4 . تقييم المواقف المعبر عنها من طرف الصحفيين والمعلقين |
| 13 | 5 . الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية |
| 14 | 6 . الفئات المتدخلة في تغطية مشروع قانون المالية |
| 15 | 7 . مدة تناول الكلمة من طرف الاحزاب السياسية في تغطية مشروع قانون المالية |
| 16 | 8 . تقييم مواقف الضيوف و المتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية |
| 17 | 9 . التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره |
| 18 | 10 . المعجم المستخدم في التغطية الإعلامية قانون المالية |
| 19 | 11 . توزيع المداخلات في تغطية مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي |
| 19 | 12 . أخذ الكلمة من طرف الرجال والنساء حسب نوع البرنامج |
| 20 | 13 . تطور تغطية مشروع قانون المالية حسب اليوم |
| 21 | قناة الحوار التونسي |
| 21 | 1 . الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية |
| 21 | 2 . نسبة تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج |
| 22 | 3 . ترتيب الخبر في النشرات الاخبارية |
| 23 | 4 . تقييم المواقف المعبر عنها من طرف الصحفيين والمعلقين |
| 23 | 5 . الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية |
| 24 | 6 . الفئات المتدخلة في تغطية مشروع قانون المالية |
| 25 | 7 . مدة تناول الكلمة من طرف الاحزاب السياسية في تغطية مشروع قانون المالية |
| 26 | 8 . تقييم مواقف الضيوف و المتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية |
| 27 | 9 . التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره |
| 28 | 10 . المعجم المستخدم في التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية |

الفهرس

- 29 . 11 توزيع المداخلات في تغطية مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي
- 29 . 12 أخذ الكلمة من طرف الرجال والنساء حسب نوع البرنامج
- 30 . 13 تطور تغطية مشروع قانون المالية حسب اليوم
- 31 **قناة التاسعة**
- 31 . 1 الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية
- 31 . 2 نسبة تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج
- 32 . 3 ترتيب الخبر في النشرات الإخبارية
- 32 . 4 تقييم المواقف المعبر عنها من طرف الصحفيين والمعلقين
- 33 . 5 الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية
- 34 . 6 الفئات المتدخلة في تغطية مشروع قانون المالية
- 35 . 7 مدة تناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية في تغطية مشروع قانون المالية
- 36 . 8 تقييم مواقف الضيوف والمتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية
- 37 . 9 التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره
- 38 . 10 المعجم المستخدم في التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية
- 38 . 11 توزيع المداخلات في تغطية مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي
- 39 **قناة نسمة**
- 39 . 1 الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية
- 39 . 2 نسبة تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج
- 40 . 3 ترتيب الخبر في النشرات الإخبارية
- 41 . 4 تقييم المواقف المعبر عنها من طرف الصحفيين والمعلقين
- 41 . 5 الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية
- 42 . 6 الفئات المتدخلة في تغطية مشروع قانون المالية
- 43 . 7 مدة تناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية في تغطية مشروع قانون المالية
- 44 . 8 تقييم مواقف الضيوف والمتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية
- 45 . 9 التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره
- 46 . 10 المعجم المستخدم في التغطية الإعلامية لقانون المالية
- 47 . 11 توزيع المداخلات في تغطية مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي
- 47 . 12 أخذ الكلمة من طرف الرجال والنساء حسب نوع البرنامج
- 48 . 13 تطور تغطية مشروع قانون المالية حسب اليوم

الفهرس

49 II. النتائج العامة لرصد التعاطي الاعلامي مع مشروع قانون المالية لسنة 2019 في القنوات الإذاعية

53 الإذاعة الوطنية

- 53 1. الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية
- 53 2. نسبة تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج
- 54 3. ترتيب الخبر في النشرات الاخبارية
- 54 4. تقييم المواقف المعبر عنها من طرف الصحفيين والمعلقين
- 55 5. الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية
- 55 6. الفئات المتدخلة في تغطية مشروع قانون المالية
- 56 7. مدة تناول الكلمة من طرف الاحزاب السياسية في تغطية مشروع قانون المالية
- 57 8. تقييم مواقف الضيوف والمتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية
- 58 9. التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره
- 59 10. المعجم المستخدم في التغطية الاعلامية قانون المالية
- 59 11. توزيع المداخلات في تغطية مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي
- 60 12. أخذ الكلمة من طرف الرجال والنساء حسب نوع البرنامج
- 61 13. تطور تغطية مشروع قانون المالية حسب اليوم

62 إذاعة تطاوين

- 62 1. الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية
- 62 2. نسبة تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج
- 63 3. ترتيب الخبر في النشرات الإخبارية
- 64 4. تقييم المواقف المعبر عنها من طرف الصحفيين والمعلقين
- 64 5. الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية
- 65 6. الفئات المتدخلة في تغطية مشروع قانون المالية
- 66 7. مدة تناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية في تغطية مشروع قانون المالية
- 67 8. تقييم مواقف الضيوف والمتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية
- 68 9. التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره
- 69 10. المعجم المستخدم في التغطية الاعلامية قانون المالية
- 69 11. توزيع المداخلات في تغطية مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي
- 70 12. أخذ الكلمة من طرف الرجال والنساء حسب نوع البرنامج

الفهرس

إذاعة موزاييك أف أم

- 71 . الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية
- 71 . نسبة تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج
- 72 . ترتيب الخبر في النشرات الإخبارية
- 72 . تقييم المواقف المعبر عنها من طرف الصحفيين والمعلقين
- 73 . الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية
- 73 . الفئات المتدخلة في تغطية مشروع قانون المالية
- 74 . مدة تناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية في تغطية مشروع قانون المالية
- 75 . تقييم مواقف الضيوف والمتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية
- 76 . التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره
- 77 . المعجم المستخدم في التغطية الإعلامية قانون المالية
- 78 . تناول الكلمة من طرف الرجال والنساء حسب نوع البرنامج
- 79 . تطور تغطية مشروع قانون المالية حسب اليوم

الإذاعة اكسبراس أف أم

- 80 . الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية
- 80 . نسبة تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج
- 81 . ترتيب الخبر في النشرات الإخبارية
- 81 . تقييم المواقف المعبر عنها من طرف الصحفيين والمعلقين
- 82 . الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية
- 83 . الفئات المتدخلة في تغطية مشروع قانون المالية
- 84 . مدة تناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية في تغطية مشروع قانون المالية
- 85 . تقييم مواقف الضيوف والمتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية
- 86 . التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره
- 87 . المعجم المستخدم في التغطية الإعلامية قانون المالية
- 88 . توزيع المدخلات في تغطية مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي
- 88 . تناول الكلمة من طرف الرجال والنساء حسب نوع البرنامج
- 89 . تطور تغطية مشروع قانون المالية حسب اليوم

توصيات عامة

الملاحق

90
91

تقديم

أحال مجلس الوزراء مشروع قانون المالية لسنة 2019 على مجلس نواب الشعب بتاريخ 15 أكتوبر 2018، بعد أن تمّ عرضه على المجلس الوطني للجباية. وقد شرعت لجنة المالية والتنمية والتخطيط بمجلس نواب الشعب يوم 08 نوفمبر 2018 في مناقشته قبل عرضه على الجلسة العامة والمصادقة عليه نهائياً يوم 10 ديسمبر 2018 وفق الاجال المنصوص عليها بالدستور.

انطلقت الجلسات العامة المخصّصة للنظر في مشروع القانون يوم 22 نوفمبر 2018. وقد خصّص اليوم الأول لتقديم بيان رئيس الحكومة والتقرير العام المتعلق بمشروع ميزانية الدولة والميزان التجاري لسنة 2019. في حين خصّص يوم 23 نوفمبر للنظر في ميزانية كلّ من مجلس نواب الشعب ورئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية. أمّا الفترة الممتدّة من 24 نوفمبر 2018 إلى 05 ديسمبر 2018 فخصّصت لنقاش مشاريع ميزانيّات كافّة الوزارات والهيئات الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء.

انطلقت مناقشة حول مشروع قانون المالية منذ يوم 06 ديسمبر 2018 الى غاية 10 ديسمبر 2018 حيث تمت المصادقة عليه في كليته.

واحتوى مشروع قانون المالية لسنة 2019 على سبعين فصلاً توزّعت على ستّ محاور أساسية تعلّقت ب:

- دفع النموّ والاستثمار الذي تركّز على الاستثمار العمومي والإجراءات الخاصة بدعم المؤسّسات الاقتصادية.
- التنمية الجهوية (إحداث بنك الجهات)
- دفع التشغيل ودعم المبادرة الخاصة.
- إجراءات اجتماعية.
- التحوّل الرقمي وبرنامج الحدّ من التعامل نقداً.
- توسيع القاعدة الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي.

أثار مشروع القانون الكثير من الجدل داخل الساحة السياسية وخارجها بين مؤيّد ومعارض. وتركّز هذا الجدل حول مصداقيّة الفرضيات التي قام على أساسها وقابليتها للتحقيق كنسبة النمو المفترضة، وسعر برمّيل النفط، و حجم تطور الميزان التجاري في مستوى الواردات والصادرات. كما شمل هذا الجدل عديد الإجراءات الأخرى المتضمّنة في مشروع القانون كرفع السّر الميني عن المهن الحرّة وإقحام بعض الفصول التي لا تتعلّق بالجباية أو الميزانية كصندوق الكرامة وردّ الاعتبار لضحايا الاستبداد ..

امتدّ هذا الجدل إلى وسائل الإعلام السمعية البصرية وهو ما دفع الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري إلى رصد هذا الموضوع ورصد كيفية التعاطي الإعلامي معه، خصوصاً أنّ الفصل 15 من المرسوم عدد 116 نصّ في القسم الثاني منه المتعلق باختصاصات الهيئة على ضرورة "دعم حقوق العموم في الإعلام والمعرفة من خلال ضمان التعددية والتنوع في البرامج المتعلقة بالشأن العام والسهرة على برمجة إعلامية دقيقة ومتوازنة".

وبالتالي فإنّ أهداف هذا التقرير تتمثّل في مايلي :

- ✓ رصد الحيز الزمني المخصص لطرح ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019 بهدف معرفة مدى مواكبة القنوات الإذاعية والتلفزية العمومية والخاصة لهذا المشروع..
- ✓ رصد كيفية تعايط المؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية مع مشروع القانون ومدى حيادها وموضوعيتها في طرحه.
- ✓ معرفة مدى احترام قاعدتي التنوع والتعدد في اختيار الضيوف والمتدخلين.
- ✓ معرفة مدى إدماج وسائل الإعلام لمقاربة النوع الاجتماعي في التغطية المقدمة.
- مدى الالتزام بحق المواطن في معلومة مبسّطة دقيقة وواضحة.

1. عينة الرصد

تتكون العينة من محطات إذاعية وقنوات تلفزيونية خاصة وعمومية موزعة كالآتي:

- 4* قنوات تلفزيونية وهي: القناة الوطنية الأولى - قناة التاسعة- قناة الحوار التونسي- نسمة
- 4* محطات إذاعية وهي: الإذاعة الوطنية- اكسبراس أف أم - موزاييك أف أم - إذاعة تطاوين

القنوات الإذاعية التي شملها الرصد

وقد قمنا بمسح شامل للبرامج التي بثتها مختلف وسائل الاتصال السمعي والبصري العمومية والخاصة، خلال فترة مناقشة مشروع هذا القانون، ثم اخترنا في عينة الرصد مؤسسات إعلام عمومية وهي الوطنية 1 والإذاعة الوطنية وإذاعة تطاوين. أما بالنسبة للإعلام الخاص فقد اخترنا قناة التاسعة والحوار التونسي ونسمة وموزاييك وإذاعة إكسبراس أف أم

2. فترة الرصد

امتدت فترة الرصد من 1 نوفمبر 2018 إلى غاية المصادقة على قانون المالية لسنة 2019.

بالنسبة للقنوات التلفزيونية : تمّ رصد كل البرامج التي تبثّ انطلاقا من الساعة السادسة مساء إلى حدود منتصف الليل.

بالنسبة للإذاعات: تمّ رصد كل البرامج التي تبثّ انطلاقا من الساعة السابعة صباحا إلى حدود الساعة السابعة مساء.

شمل الرصد 3 أنواع من البرامج وهي كالآتي:

- النشرات الإخبارية
- المجلات الإخبارية
- البرامج الحوارية

3- منهجية الرصد

التحليل الكمي: تمّ الاعتماد على قاعدة تجميع البيانات والمعطيات التي تناولت مشروع قانون المالية لسنة 2019 لقياس مستوى التغطية كما تم احتساب مدة أخذ الكلمة لكل متدخّل وتصنيفه حسب انتماءاته :

-انتماء حزبي/انتماء مؤسساتي / انتماء للمجتمع المدني/خبراء/ التحليل الكيفي

تضمن التحليل الكيفي جزئين جزء متعلق بالصحفي أو المعلق والوسيلة الإعلامية ككلّ وجزء متعلق بالضيوف والمتدخلين أما الجزء المتعلق بالصحفي أو المعلق فقد تضمّن تحليلا لموقفهما ومن ثم تحديده

-مع/ ضد/ محايد

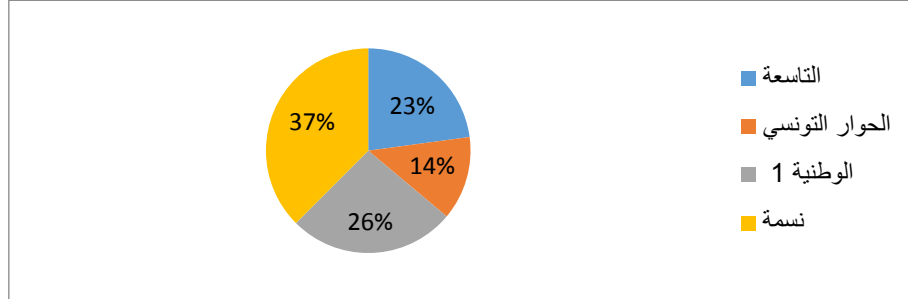
أما الجزء الثاني فتضمّن تحليلا لمضمون خطاب المتدخّل في البرنامج وتصنيفه حسب موقفه من مشروع القانون :

-مع/ ضد/ محايد

وتجدر الإشارة الى اعتمادنا لمتغيرات أخرى كموضوع المداخلة وجنس المتدخّل أو الضيف والمعجم المستخدم.

1. النتائج العامة لرصد التعاطي الإعلامي مع مشروع قانون المالية لسنة 2019 في القنوات التلفزيونية

الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية في القنوات التلفزيونية المرصودة

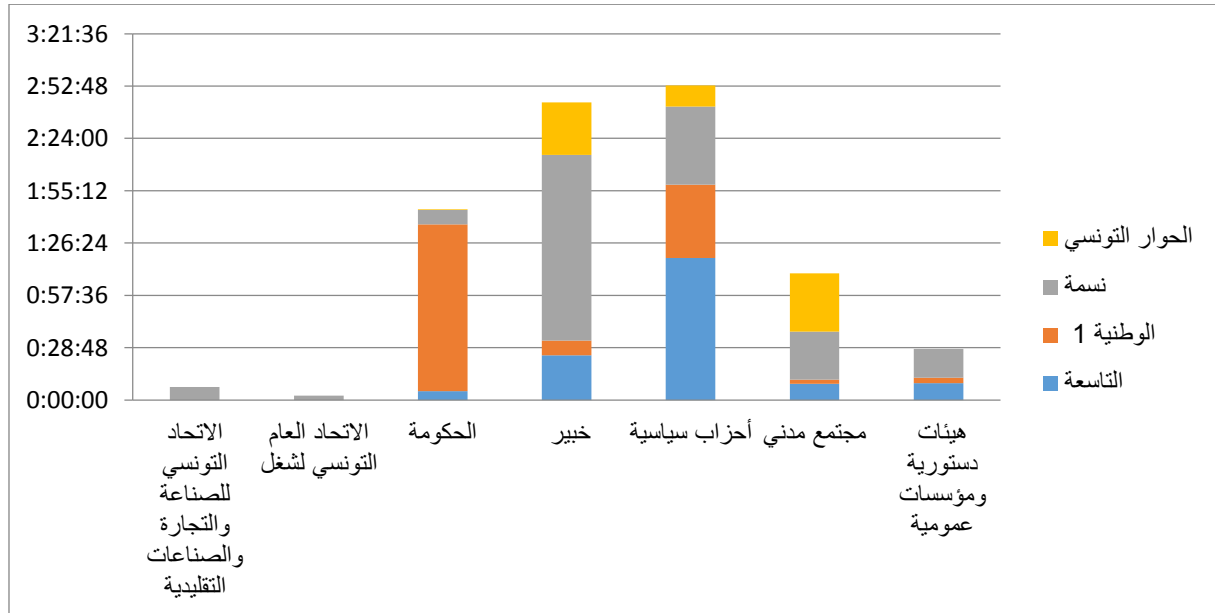


الرسم بياني عدد 1: الحيز الإجمالي المخصص للمتدخلين في القنوات التلفزيونية

خلال الفترة التي تمّ رصدها، أي منذ بداية شهر نوفمبر 2019 إلى غاية 10 ديسمبر 2019، تاريخ المصادقة على قانون المالية 2019، خصّصت القنوات التلفزيونية: "نسمة" و"الوطنية 1" و"التاسعة" و"الحوار التونسي"، مجتمعة، حيزًا زمنيًا إجماليًا بلغ 9 ساعات و16 دقيقة و35 ثانية، لتغطية مشروع قانون المالية 2019.

وقد كان هذا الحيز الزمني متفاوتًا، من حيث الحجم، بين القنوات التلفزيونية الأربعة. فإذا كانت المدة الزمنية التي خصّصتها القناة "الوطنية 1"، والتي بلغت ساعتين و25 دقيقة و27 ثانية، متقاربة بينها وبين المدة الزمنية التي خصّصتها قناة التاسعة، والتي بلغت ساعتين و6 دقائق وثانية واحدة، فإنّ الحيز الزمني الذي خصّصته قناة "نسمة" كان الأكبر، حيث بلغت مدته 3 ساعات و24 دقيقة و47 ثانية. في حين لم تخصص قناة الحوار التونسي سوى ساعة و20 دقيقة و20 ثانية، وهي النسبة الأقل، مقارنة ببقية القنوات.

1- الفئات المتدخلة في مشروع قانون المالية في القنوات التلفزيونية



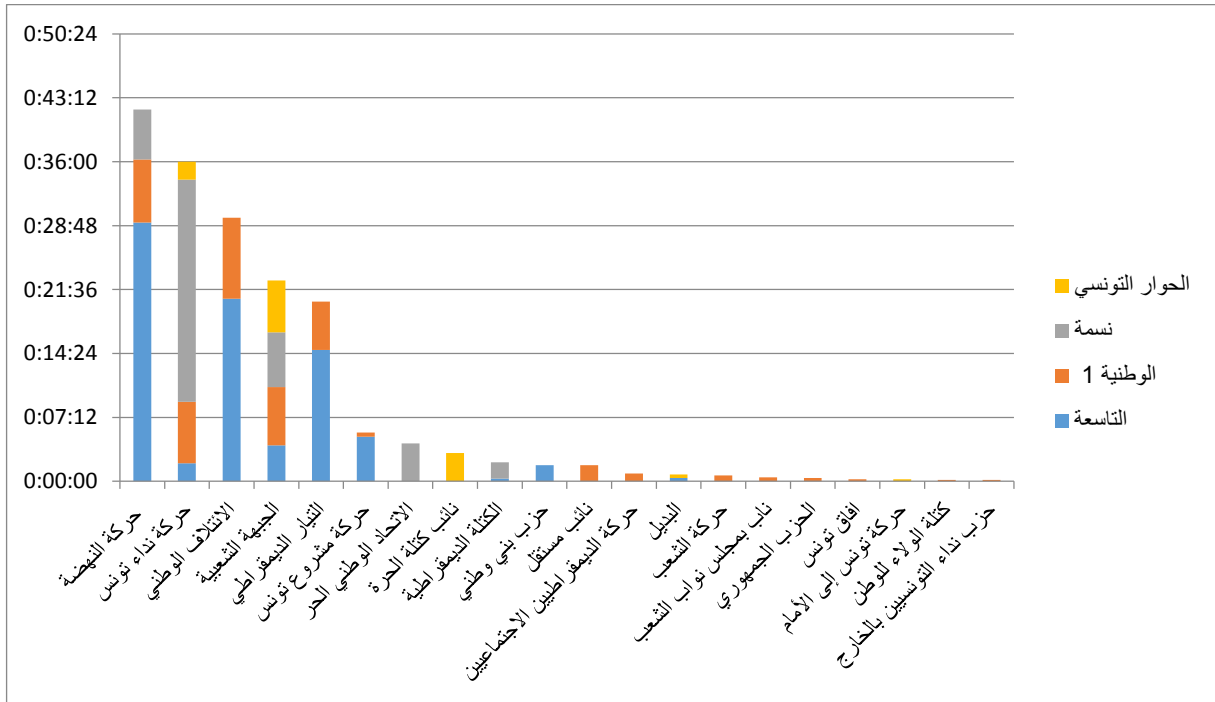
الرسم بياني عدد 2: الفئات المتدخلة في القنوات التلفزيونية أثناء مناقشة مشروع قانون المالية

تميّز حضور الفاعلين الذين تدخّلوا اثر مناقشة مشروع قانون المالية 2019، خلال الفترة التي تمّ رصدها، في القنوات التلفزيونية "نسمة" و"الوطنية 1" و"التاسعة" و"الحوار التونسي" بالتنوّع، حيث رصدنا مداخلات لممثّلين عن أطراف مختلفة موزعة بين أعضاء من الحكومة وممثّلين عن أحزاب ومجموعات سياسية وخبراء وممثّلين عن هيئات دستورية ومؤسسات العمومية ومجتمع المدني وممثّلين

عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد العام التونسي للشغل، إلا أنّ المدد التي استأثر بها هذا الحضور كانت متفاوتة بين كل هذه الأطراف، سواء على مستوى نفس القناة (أنظر الرسم البياني الموالي) أو بين قناة وقناة أخرى. حيث قامت كل قناة تلفزيونية، بالتركيز على فاعل معين، دون بقية الفاعلين الآخرين.

ركّزت قناة "نسمة"، بشكل أساسي، على حضور الخبراء. وركّزت قناة "الوطنية 1" على حضور ممثلي الحكومة. أمّا قناة "التاسعة" فقد ركّزت على حضور ممثلي الأحزاب السياسية. في حين ركّزت قناة "الحوار التونسي" على حضور ممثلين عن المجتمع المدني أكثر من الأطراف الأخرى وأكثر من القنوات التلفزيونية الأخرى.

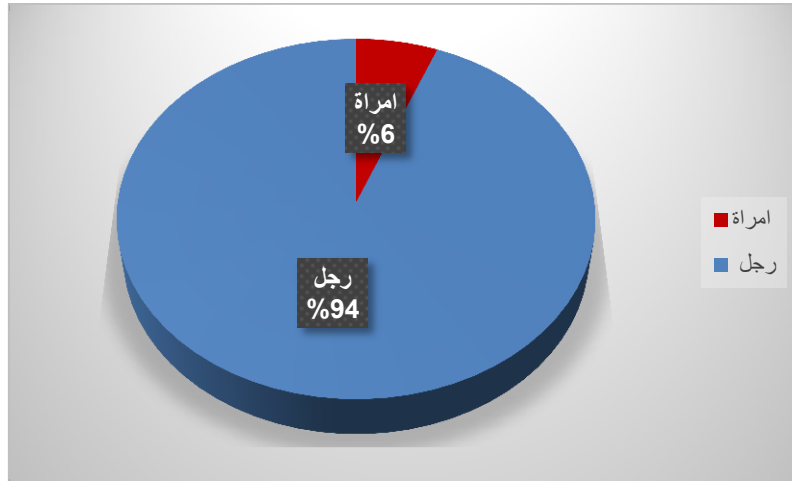
2- الحيز الاجمالي لتناول الكلمة من طرف الاحزاب السياسية في تغطية مشروع قانون المالية في القنوات التلفزيونية المرصودة



الرسم بياني عدد 3: الحيز الاجمالي للأحزاب السياسية في القنوات التلفزيونية

بلغت المدة الزمنية لحضور ممثلي الأحزاب السياسية في القنوات التلفزيونية الأربعة، 03 ساعات. ولئن تميّز هذا الحضور بالتنوع إلا أنه لم يكن متوازناً، على مستوى الحيز الزمني الذي حظي به كل لون سياسي. فحركة النهضة، التي بلغ حضورها التلفزيوني مدة تجاوزت 42 دقيقة، كان أغلبه في قناة التاسعة، بمدة قاربت النصف ساعة، ممّا جعلها الطرف السياسي الأكثر حضوراً. جاء بعدها، حركة نداء تونس، ثم كتلة الائتلاف الوطني لمجلس نواب الشعب، ثم التيار الديمقراطي، ثم الجبهة الشعبية. وقد تحصّلت هذه الأطراف السياسية الخمسة، مجتمعة على حيز زمني فاق الساعتين والنصف ساعة. بينما لم تحظ بقية الأحزاب السياسية مجتمعة سوى على أقل من نصف ساعة في هذه القنوات التلفزيونية.

3- حضور النوع الاجتماعي في القنوات التلفزيونية المرصودة



الرسم بياني عدد 4: النوع الاجتماعي في القنوات التلفزيونية

اتسمت التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية 2019، في القنوات التلفزيونية: "الوطنية 1" و"التاسعة" و"نسمة" و"الحوار التونسي" ، بنسب حضور متفاوتة، لضيوف أو متدخلين من كلا الجنسين. حيث بلغت نسب حضور الفاعلين من الرجال 94 بالمائة. وهي نسبة مرتفعة جدًا، مقارنة بنسبة حضور الفاعلين من النساء، التي بلغت 06 بالمائة. وهي نسبة حضور تعتبر عن انحياز الإعلام التلفزيوني للرجال، مقابل تمثيله للنساء.

إنّ اختلال هذه النسب بخصوص حضور المرأة، ونفاذها إلى الإعلام التلفزيوني لممارسة حقّها في التعبير وفي إبداء الرأي حول مسائل تعنيها بشكل مباشر، تدلّ على أنّ هذه الوسائط الإعلامية هي بصدد مواصلة نفس التمثيل القديم، الذي لم يقطع مع تكريس الصور النمطية، المتمثلة أساساً في حصر مواضيع تدور حول الشأن الاقتصادي والمالي بالرجال، دون النساء.

قناة الوطنية الأولى



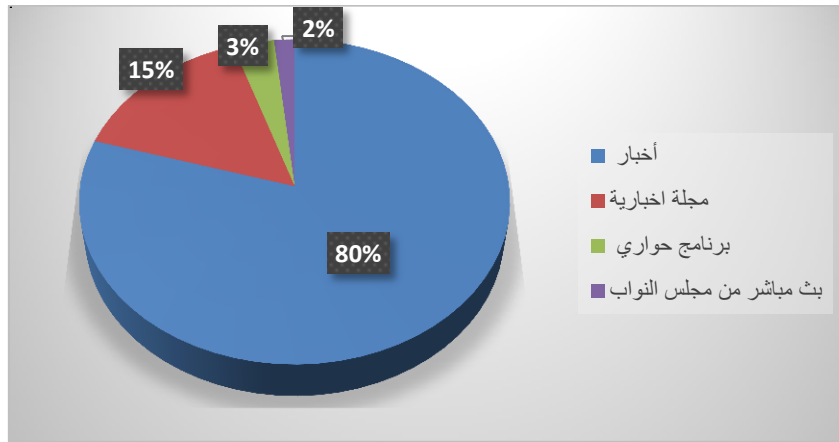
1- الحيز الزمني الاجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية

| العدد | الحيز الزمني | اسم البرنامج |
|-------|--------------|-------------------------|
| 47 | 01:20:44 | أخبار |
| 9 | 00:53:10 | مجلة اخبارية |
| 2 | 00:03:54 | برنامج حوارى |
| 1 | 00:07:39 | بث مباشر من مجلس النواب |
| 59 | 2:25:27 | المجموع العام |

جدول عدد 1: الحيز الاجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية

خصّصت القناة الوطنية الأولى في تغطيتها لقانون المالية في الفترة الممتدة من 01 نوفمبر 2018 إلى 10 ديسمبر 2018 ساعتين وخمس وعشرين دقيقة. وقد توزّع هذا الحيز الزمني على برامج مختلفة، أهمّها النشرات الإخبارية بساعة وخمس وعشرين دقيقة وأربع وأربعون ثانية، تلها المجالات الإخبارية وخصوصاً "بتوقيت تونس" بثلاث وخمسين دقيقة وعشرون، فيما توزّع الحيز الزمني المتبقي على البرامج الحوارية وعلى البث المباشر لكلمة رئيس الحكومة يوم 12 نوفمبر 2011 بمناسبة التحوير الحكومي.

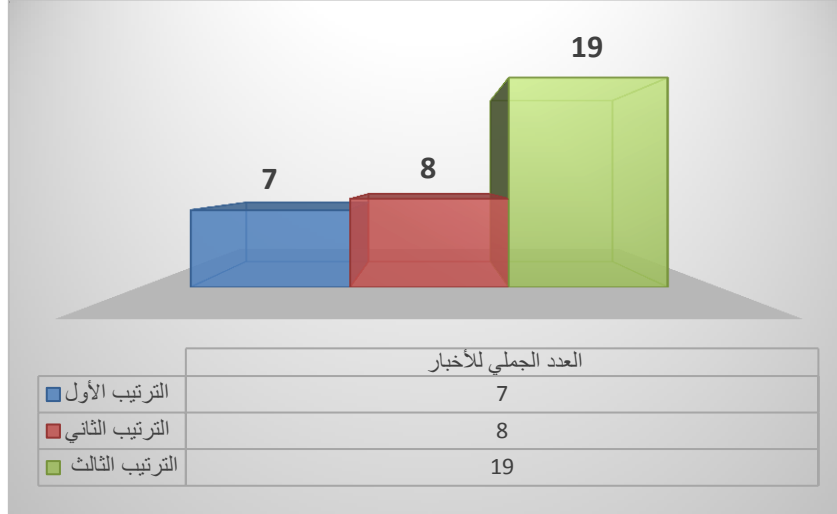
2- نسبة تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج



الرسم بياني عدد 5: تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج

إنّ أهمّ ما لاحظناه طوال فترة الرصد هو ضعف نسبة تغطية قانون المالية في البرامج الحوارية، إذ لم يتجاوز 3%. وهو ما يؤشّر على محدودية النقاش العام حول التوجّهات العامة لهذا القانون في القناة الوطنية الأولى، وبسط وجهات نظر مختلف الفاعلين المختلفة حوله رغم أهميته الحيوية بالنسبة للتونسيين والتونسيات بمختلف شرائحهم الاجتماعية. وبالتالي فقد اقتصرّت التغطية على السرد والإخبار ومتابعة أشغال المجلس وبسط سريع لوجهات نظر بعض الفاعلين دون التعمّق. وهو ما يفسّر ارتفاع نسبة تغطية النشرات الإخبارية التي بلغت نسبتها 80% من إجمالي البرامج التي غطت مشروع قانون المالية.

3- ترتيب الخبر في النشرات الاخبارية



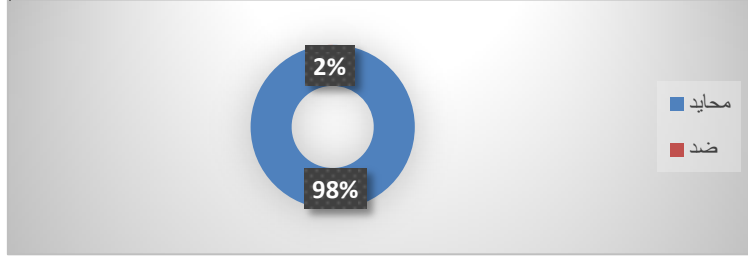
الرسم بياني عدد 6: ترتيب الخبر في النشرات الاخبارية

رغم أهمية الحيز الزمني الذي خصصته قناة الوطنية لتغطية قانون المالية خلال النشرات الاخبارية والتي بلغت ساعة وعشرين دقيقة وأربع وأربعين ثانية طوال فترة الرصد التي امتدت من 01 نوفمبر 2018 على 10 ديسمبر 2018 فإنّ المادة الإخبارية المتصلة بمشروع القانون أتت سبع مرّات في المرتبة الأولى فحسب وثمان مرّات في المرتبة الثانية في سلّم تسلسل المادة الإخبارية، فيما احتلت تسع عشرة مرّة الترتيب الثالث.

وتجدر الإشارة إلى أن احتلال المادة الإخبارية المتصلة بمشروع قانون المالية الترتيب الأوّل والثاني والثالث كان أساسا في الأسبوع الرابع من شهر نوفمبر 2018 بمعدّل أربع مرّات، فيما لم نسجّل تصدّر مشروع قانون المالية لهاتين المرتبتين الأولى والثانية في النشرات الإخبارية يوم 10 ديسمبر، وكذلك طوال العشر أيام من شهر ديسمبر 2018، رغم تزامن ذلك مع مصادقة مجلس نواب الشعب على مشروع هذا القانون وارتفاع وتيرة نقاشه داخل الساحة السياسية وفي الفضاءات العامة.

إضافة إلى ما سبق ذكره، لم نرصد تصدّر المادة الإخبارية المتصلة بمشروع القانون الترتيب الأوّل والثاني والثالث خلال الفترة الممتدة من 04 نوفمبر 2018 إلى غاية 12 نوفمبر 2018 سوى مرّة واحدة يوم 8 نوفمبر 2018، وهي الفترة التي تزامنت مع اقتراح رئيس الحكومة للتحوير الوزاري والمصادقة عليه من قبل مجلس نواب الشعب.

4- تقييم المواقف المعبر عنها من طرف الصحفيين والمعلقين



الرسم بياني عدد 7: تقييم مواقف الصحفيين والمعلقين من قانون المالية

اتّسمت معظم مواقف الصحفيين والمعلقين في القناة الوطنية الأولى بالموضوعية والحياد 98 بالمائة) أثناء تغطية قانون المالية في الفترة الممتدة من 1 نوفمبر 2018 إلى 10 ديسمبر 2019 تاريخ المصادقة على القانون وقد غطت هذه المواقف كامل فترة الرصد.

في حين لم تتجاوز نسبة المواقف الراضية لهذا القانون 2 بالمائة، غابت المواقف المساندة لهذا القانون بصفة جزئية أو بصفة كلية. وتعود النسبة المرتفعة للمواقف المتسمة بالموضوعية والحياد إلى استئثار النشرات الإخبارية ب 80 بالمائة من التغطية والتي اقتصر فيها الصحفيون على الإخبار دون التعليق، ومتابعة نقاش فصول قانون المالية بمجلس نواب الشعب دون إبداء رأيهم فيها. أما المواقف الراضية كلياً لقانون المالية أو لبعض فصوله وإجراءاته، فقد تركزت في البرنامج اليومي "بتوقيت تونس"، وذلك بتاريخ 7 ديسمبر 2012. إذ انتقد المعلق الصحفي الفلسفة العامة لقانون المالية لسنة 2019، مضيفاً أنّ إجراءات هذا القانون تستدعي "ثورة اجتماعية" حسب قوله.

5- الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية

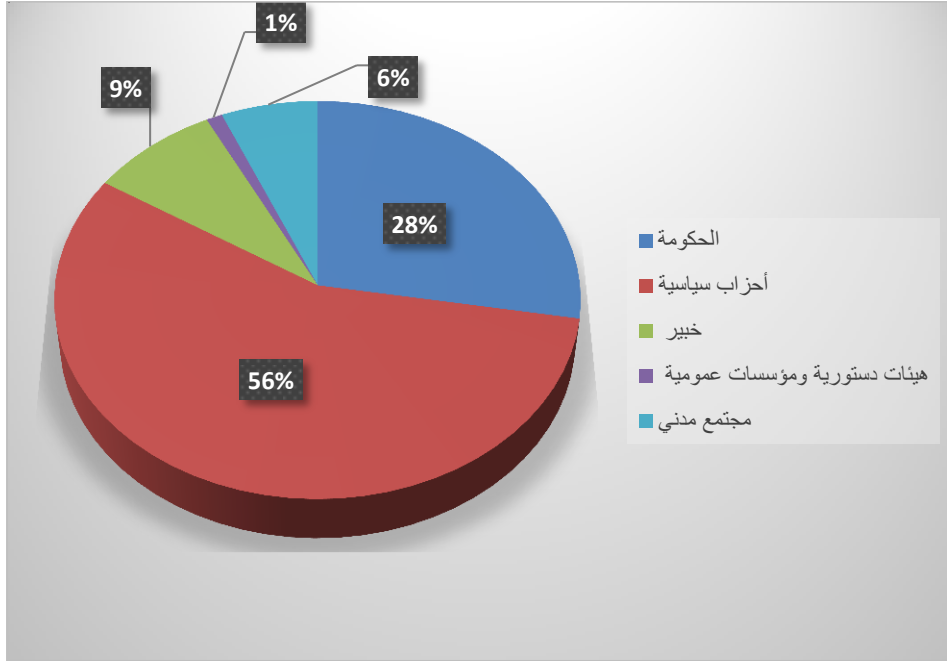
| الفاعلون المستجوبون | الحيز الزمني | العدد |
|------------------------------|--------------|-------|
| الحكومة | 01:31:42 | 26 |
| أحزاب سياسية | 00:40:20 | 53 |
| خبير | 00:08:01 | 8 |
| هيئات دستورية ومؤسسات عمومية | 00:03:03 | 1 |
| مجتمع مدني | 00:02:21 | 6 |
| المجموع العام | 02:25:27 | 94 |

جدول عدد 2: الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين

شملت التغطية الإعلامية في القناة الوطنية الأولى تدخلات وزراء من الحكومة، وأحزاب سياسية، وممثلين عن الهيئات الدستورية والمؤسسات العمومية، وكذلك ممثلين عن المجتمع المدني. وقد حُصص الحيز الأكبر من التغطية لتدخلات الحكومة بساعة وواحد وثلاثين دقيقة و42 ثانية، تلتها الأحزاب السياسية بأربعين دقيقة. في حين لم يتم تخصيص سوى 13 دقيقة وخمس وعشرين ثانية توزعت بتفاوت على تدخلات الخبراء والهيئات الدستورية والمجتمع المدني. وتعود هيمنة الفاعلين السياسيين سواء كانوا وزراء في الحكومة أو ممثلين عن أحزاب ومجموعات سياسية أساساً إلى دعوة كل من وزير السياحة والناطق الرسمي باسم الحكومة "إياد الدهماني" و"رضا السعيدي" المستشار الاقتصادي في رئاسة الحكومة كضيوف في برنامج "بتوقيت تونس". أما الأحزاب السياسية فكانت معظم تدخلاتها.

عبر الهاتف أساسا في نفس البرنامج "بتوقيت تونس"، وكذلك في البرنامج الأسبوعي "رأي في رأي" بحيز زمني أقل، دون أن نتغاضى عن ظهورهم المتواتر في نشرات الأخبار.

6- الفئات المتدخلة في تغطية مشروع قانون المالية



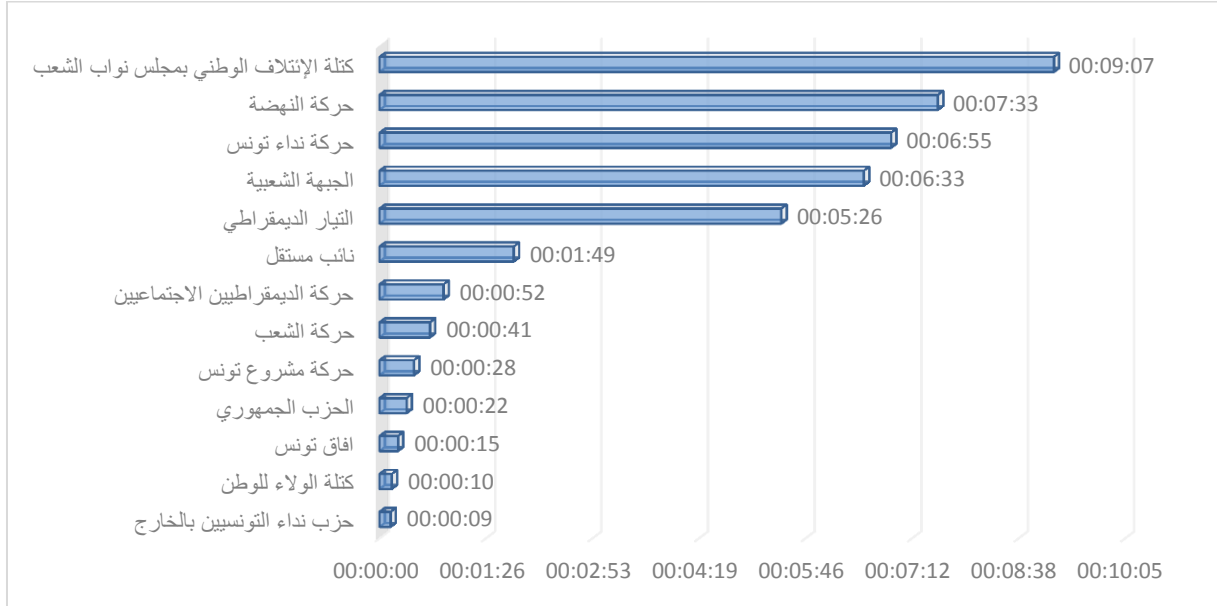
الرسم بياني عدد 8: الفئات المتدخلة في مشروع قانون المالية

ولئن كان التركيز في التغطية على ظهور هؤلاء الفاعلين السياسيين باعتبارهم يمثلون محور العملية السياسية سواء في مجلس نواب الشعب بوصفه مشرع القوانين ، أو الحكومة بوصفها الجهاز التنفيذي للبرامج وللتنصّرات ، فإن المساحة الإعلامية المخصّصة للخبراء والمجتمع المدني ، سواء من ناحية الحيز الزمني أو عدد مرّات الظهور ، اتّسمت بالضعف إذ لم تتجاوز مدة العشر دقائق وعدد مرات الظهور 14 مرة . وتركّز هذا الظهور أساسا في برنامج "بتوقيت تونس" ، كما حضر الخبير المحاسب في المالية "نبيل عبد اللطيف" كضيف يوم 07 نوفمبر 2018 بمناسبة عرض مشروع قانون المالية على لجنة المالية بمجلس نواب الشعب لبدء النظر فيه ونقاشه. باستثناء ذلك كان الحضور هامشيا في نشرات الأخبار، رغم أهمية الخبراء والمختصّين في شرح وتفسير قانون يتّسم بالتعقيد في العديد من جوانبه وإنارة المواطنين بتحليل تفسيرات منطقية حول قانون يؤثّر بصفة مباشرة على حياتهم اليومية.

هذا بالإضافة الى عدة جمعيات ومنظمات ناشطة من مكونات المجتمع المدني والتي قدّمت قراءة نقدية للتوجّهات الأساسية لمشروع قانون المالية.



7- مدة تناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية في تغطية مشروع قانون المالية



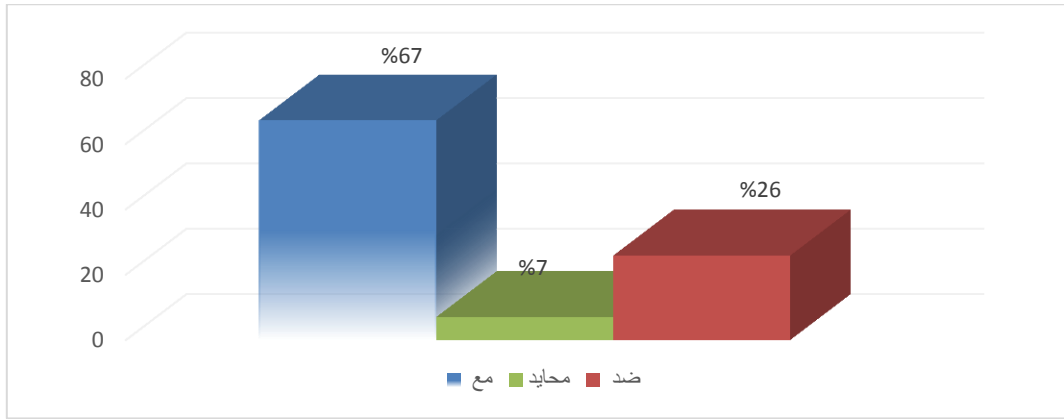
الرسم بياني عدد 9: مدة تناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية

شملت التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية تدخلات ثلاثة عشرة حزب ومجموعة سياسية، حضر بعضها كضيوف في برامج القناة وبعضها الآخر كمتدخّلين. وبلغت المدة الإجمالية لأخذ الكلمة أربعين دقيقة وعشرين ثانية. توزّعت بشكل متفاوت بين هذه الأحزاب والمجموعات السياسية. يبرز الرسم البياني التقارب في المدة المخصصة لأخذ الكلمة بين كتلة الائتلاف الوطني بمجلس نواب الشعب وحركة النهضة وحركة نداء تونس والجبهة الشعبية والتيار الديمقراطي مع الإشارة إلى أنّ الأفضلية في أخذ الكلمة مقارنة ببقية الأحزاب كانت لكتلة الائتلاف الوطني بمجلس نواب الشعب، فيما توزّعت بقية المدة بشكل متقارب على مجموعات وأحزاب سياسية أخرى.

وجدير بالملاحظة أنّ مدّة أخذ الكلمة يتلاءم نسبياً مع حجم كل حزب أو مجموعة سياسية في مجلس نواب الشعب، باستثناء كتلة الائتلاف الوطني التي حازت على أكبر حيز زمني بتسع دقائق وبعض الثواني.

ولئن هيمنت أحزاب سياسية ممثلة في مجلس نواب الشعب على المداخلات، فإنّ حزبا وحيدا غير ممثّل بالمجلس قد تناول الكلمة في القناة الوطنية الأولى وهو الحزب الجمهوري بمناسبة عقده لندوة صحفية يوم 06 نوفمبر 2018 أعلن خلالها اقتراح إدراج فصل بقانون المالية ينصّ على عفو جبائي استثنائي وتغيير العملة للحدّ من تأثير القطاع الموازي على الاقتصاد.

8- تقييم مواقف الضيوف و المتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية



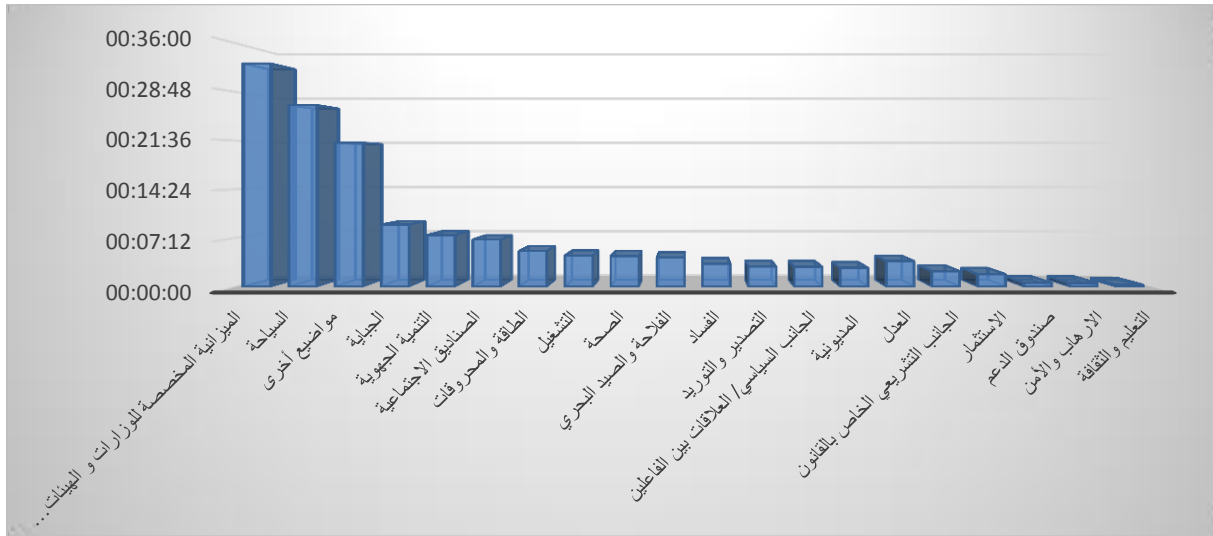
الرسم بياني عدد 10: تقييم مواقف الضيوف و المتدخلين في مشروع قانون المالية

نلاحظ من خلال هذا الرسم البياني عدم توازن مواقف الضيوف و المتدخلين التي تم رصدتها في القناة الوطنية الأولى خلال الفترة الممتدة بين 1 نوفمبر و 10 ديسمبر 2018، حيث طغت المواقف المساندة لمحتوى مشروع قانون المالية وذلك بنسبة 67 بالمائة، مقابل 26 بالمائة بالنسبة للمواقف المعارضة، في حين لم تمثل نسبة المواقف المحايدة سوى 07 بالمائة من مجمل المواقف.

وقد صدرت أغلب المواقف المساندة عن الضيوف و المتدخلين من أعضاء الحكومة، الذين أيدوا الاجراءات الاقتصادية المقترحة في مشروع قانون المالية و عبروا عن موافقتهم على الميزانيات المخصصة للوزارات. وقد بثت القناة الوطنية الأولى عديد المداخلات لرئيس الحكومة التي قدم فيها مقترحات قانون المالية، نذكر منها مداخلته في ختام جلسة التصويت على الأعضاء الجدد للحكومة، والتي تمحورت حول المقترحات المتعلقة بالمديونية و دفع النمو في عديد القطاعات، و مداخلته خلال افتتاح منتدى الأعمال المستقبلية حول اجراءات دعم المؤسسات، أيضا مداخلته خلال الجلسة العامة بالبرلمان التي قدم فيها بيان الحكومة و عرض مشروع ميزانية الدولة و قانون المالية. كما سجلنا عديد المواقف المساندة من طرف أعضاء الحكومة الذين تمت استضافتهم في المجالات الاخبارية و البرامج الحوارية، نذكر منها استضافة وزير السياحة و المناطق الرسمي باسم الحكومة في برنامج "بتوقيت تونس" يوم 6 ديسمبر 2018، حيث عبّر عن دعمهما للإجراءات التي اقترحتها الحكومة في مشروع قانون المالية، و ذلك خلال مدة تجاوزت نصف ساعة. كما رصدنا بعض الآراء المساندة من طرف النواب، خاصة من بين نواب حزب حركة النهضة و حزب حركة نداء تونس الذين ساندوا ما اقترحه الحكومة من اجراءات متعلقة بالجباية و الحوكمة.

اما المواقف المعارضة فقد صدرت أغلبها عن نواب الجبهة الشعبية و نواب كتلة الائتلاف الوطني، الذين رفضوا عديد النقاط الواردة في مشروع قانون المالية خاصة منها المتعلقة بالميزانيات المخصصة للوزارات و الهيئات الدستورية و المقترحات المتعلقة بالجباية و الاستثمار. كما رصدنا بعض المواقف المعارضة من طرف الخبراء و المجتمع المدني كالممثلين عن جمعية "سوليدار" و الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين و الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري و المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الهيئة الوطنية للمحامين. و مثلت المواقف المحايدة النسبة الأقل من مجمل المواقف سواء من ناحية العدد أو ناحية المداخلة، فقد رصدنا ستة عشر موقفا محايدا فقط، لم تتجاوز مدة اثني عشر دقيقة. وقد تعلق أغلبها بآراء النواب في طريقة سير الجلسات المخصصة لمناقشة ميزانيات الوزارات و الهيئات الدستورية و النظر في الفصول الاضافية لقانون المالية.

9- التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره

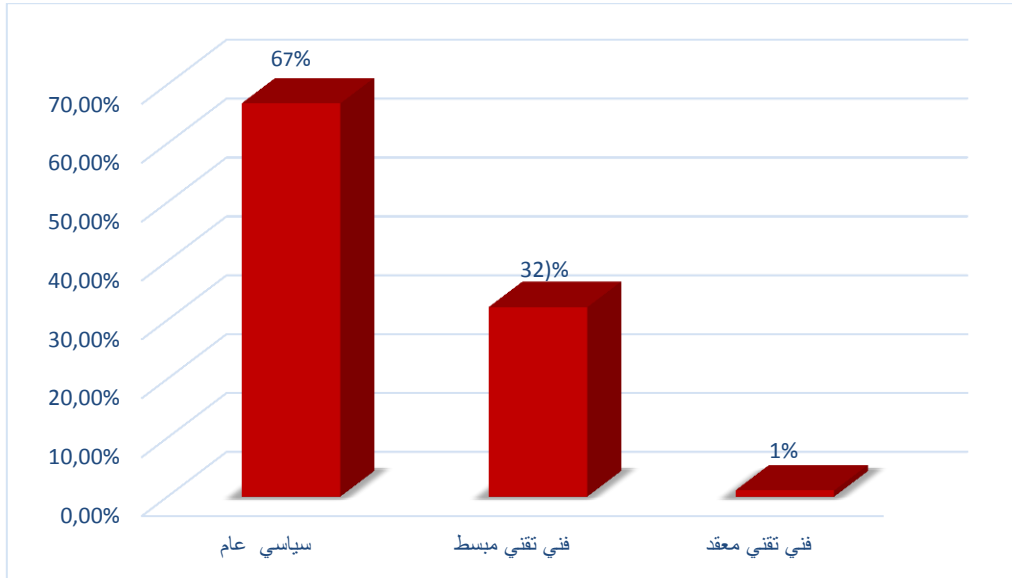


الرسم بياني عدد 11: التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره

حاز محور "الميزانية المخصصة للوزارات والهيئات الدستورية" و"السياحة" على اكبر حيز زمني في تغطية القناة الوطنية الأولى لمشروع قانون المالية. إذ تم تخصيص أكثر من 40 بالمائة من حجم التغطية لهذين المحورين. ويعود ذلك إلى تواتر تغطية نشرات الأخبار لأشغال مجلس نواب الشعب فيما يتصل بنقاش الميزانية المرصودة لمختلف الوزارات والهيئات الدستورية، ودعوة وزير السياحة كضيف في برنامج "بتوقيت تونس" للحدث عن ميزانية هذه الوزارة، ومشاكل القطاع وافاق تطوره والإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين مردوديته. حازت بقية المحاور على اهتمام أقل من المحاور التي تم ذكرها رغم أهميتها في قانون المالية وتأثيرها المباشر على حياة المواطنين كمحور الجيوية ومحور التنمية الجهوية ومحور التشغيل ومحور الصحة. فيما حازت المحاور المتبقية على مواكبة أقل كالمديونية والاستثمار والعدل، في حين تم تهميش بعض المحاور الأخرى رغم ما أثارته من جدل داخل الساحة السياسية وخارجها كصندوق الدعم والتعليم والثقافة والإرهاب والأمن حيث تم الاقتصار على مواكبتها في نشرات الأخبار.

كما خصص من مجمل التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية. "مواضيع أخرى" حيز زمني هام بلغ واحد وعشرون دقيقة أي بنسبة 14.62 بالمائة ويعود ذلك إلى حديث المستجوبين في محاور عديدة لا يمكن الفصل بينها منهجياً، وهو ما استدعى وضعها في خانة خاصة رغم اتصالها في بعض الأحيان مع عدة محاور أخرى في نفس الوقت.

10- المعجم المستخدم في تغطية مشروع قانون المالية



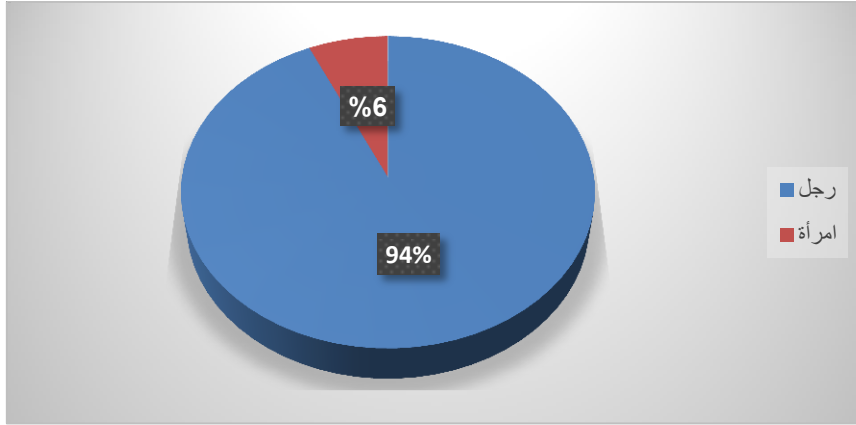
الرسم بياني عدد 12: المعجم المستخدم في التغطية مشروع قانون المالية

طغى استعمال معجم سياسي عام على تدخلات المستجوبين وكذلك الصحفيين في تغطية القناة الوطنية الأولى لمشروع قانون المالية. إذ النسبة 67.83 بالمائة. ويعود ذلك أساساً إلى نوعية الضيوف والمتدخلين، حيث هيمن الفاعلون السياسيون سواء الحكومة أو الأحزاب السياسية على الحضور ببرامج القناة. هذا بالإضافة إلى تركيز الصحفيين وكذلك المستجوبين في عديد الأحيان على التجاذبات السياسية فيما يتعلق بقانون المالية، ونقاش السياسات العامة التي انبنى عليها هذا القانون.

أما استعمال المعجم التقني المبسط الذي بلغت نسبته 32.17 بالمائة، فيعود أساساً إلى اعتماد معطيات اقتصادية ومالية سهلة ومتواترة الاستعمال كالحديث عن الميزانيات المرصودة لمختلف الوزارات والهيئات الدستورية وحجم المديونية والمقدرة الشرائية... حيث أّسم المعجم المستخدم بالسلاسة والتبسيط مما جعله لا يحتاج إلى شرح أو تفسير ليفهمه المتلقي. كما اعتمد الصحفيون على تقنيات الصحافة التفسيرية في عديد المرات كعرض الرسوم البيانية للتفسير، وتبسيط المفاهيم المعقدة نذكر على سبيل المثال عرض الصحفي في برنامج بتوقيت تونس يوم 02 نوفمبر 2018 لأرقام توضيحية تتعلق بمشروع قانون المالية وتفسير بعض المفاهيم الغامضة كمفهوم "خدمة الدين" ومفهوم أصل الدين. وكذلك اعتماد نفس البرنامج على رسوم بيانية لشرح التوجهات العامة في ميزانية 2019. كما اعتمد برنامج "رأي في رأي" بتاريخ 16 نوفمبر 2018 في فقرة مخصصة للاقتصاد على تقنيات حديثة تمثلت في تصميم "غرافيكّي" احتوى على معطيات إحصائية وعناوين لشرح الفرضيات التي تأسس عليها مشروع قانون المالية لسنة 2019.

لم يتجاوز استعمال المعجم الفني المعقد في برامج الوطنية الأولى 1 بالمائة. وقد أتى هذا المعجم على لسان المتدخلين. إذ اعتمد بعضهم مفاهيم فنية واقتصادية تحتاج إلى تفسير حتى يسهل فهمها من طرف الجمهور المتلقي «كالنتائج الداخلي الخام وعلاقته بنفقات التنمية» وبعض المصطلحات الخاصة بميدان الجباية على سبيل المثال.

11- توزيع المداخلات في تغطية مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي



الرسم بياني عدد 13: توزيع المداخلات في مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي

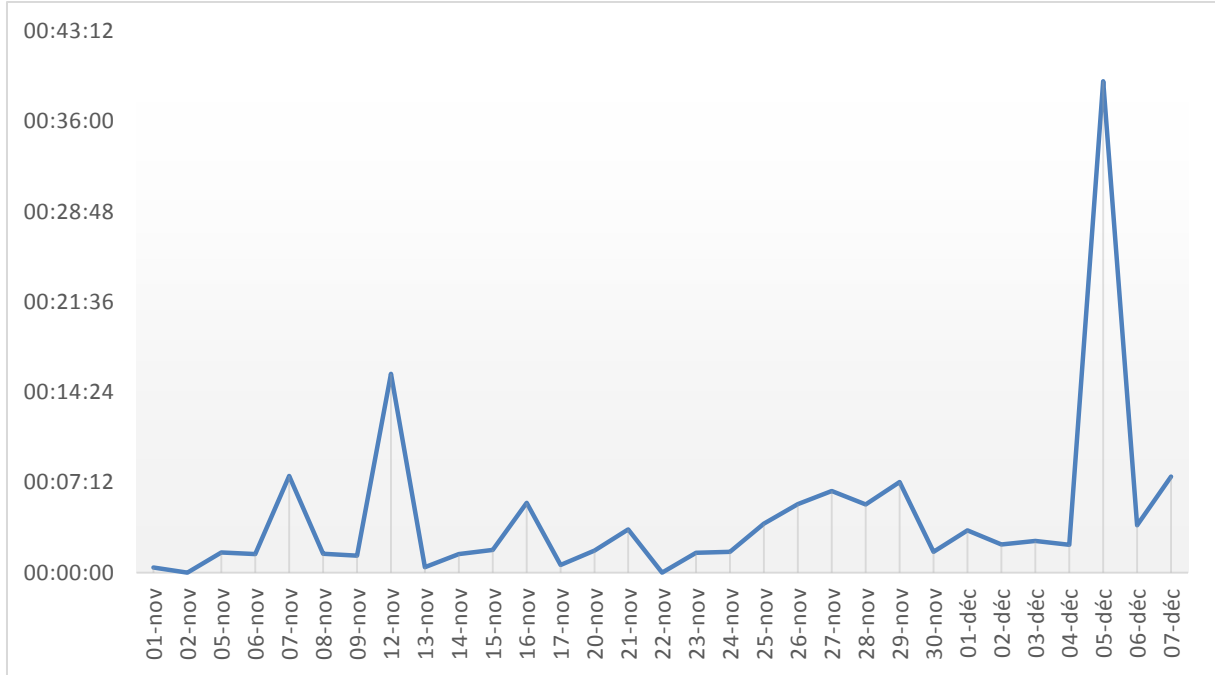
12- أخذ الكلمة للرجال والنساء حسب نوع البرنامج

| عدد الذكور | | | عدد الإناث | | | نوع البرنامج |
|-----------------------------------|---------------|-------|-----------------------------------|---------------|-------|-------------------------|
| نسبة الذكور (حسب الجيز الزمني) | المدة الزمنية | العدد | نسبة الإناث (حسب الجيز الزمني) | المدة الزمنية | العدد | |
| 94% | 00:52:04 | 7 | 6% | 00:01:06 | 1 | مجلة اخبارية |
| | 01:12:42 | 72 | | 00:08:02 | 16 | أخبار |
| | 00:03:54 | 2 | | - | 0 | برنامج حوار |
| | 00:07:39 | 1 | | - | 0 | بث مباشر من مجلس النواب |

جدول عدد3: مدة تناول الكلمة حسب نوع البرنامج

يظهر هذا الرسم البياني التفاوت الكبير في تغطية مشروع قانون المالية حسب جنس المتدخلين. إذ بلغت نسبة تدخلات الرجال من مجموع المداخلات الجمالية 94 بالمائة، في حين بلغت تدخلات النساء 6 بالمائة فقط. وقد اقتصر حضورهنّ على تدخلات لوزيرتي التشغيل والمرأة وبعض النائبات بمجلس نواب الشعب، وذلك في نشرات الأخبار بثماني دقائق وبعض الثواني، وفي المجالات الإخبارية بدقة واحدة وبعض الثواني. في المقابل لم تحضرن كضيفات في برامج القناة. هيمن الرجال بحيز زمني تجاوز الساعتين وبنسبة تجاوزت التسعين بالمائة في كلّ من النشرات الإخبارية والمجلات الإخبارية. تجدر الإشارة إلى عدم ظهور النساء كخبيرات أو كناشطات في المجتمع المدني رغم ارتفاع عددهن في هذين المجالين إضافة إلى ارتفاع عددهن في مجلس نواب الشعب.

13- تطور نسق تغطية مشروع قانون المالية حسب اليوم



الرسم بياني عدد 14: تطور نسق التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية

اتّسمت التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية في القناة الوطنية الأولى بالمحدودية في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، ثم سرعان ما ارتفعت نسبيا يوم 07 حيث تمّ تخصيص سبع دقائق وبعض الثواني ويوم 12 نوفمبر 2018 الذي مثّلت خلاله التغطية أكبر حيز زمني خلال كامل شهر نوفمبر بأربع عشرة دقيقة وأربع وعشرين ثانية. وقد عاد نسق التغطية إلى الانخفاض ليشهد ارتفاعا طفيفا في الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر.

بلغت ذروة التغطية يوم 06 ديسمبر 2018 بستّ وثلاثين دقيقة وهو أكبر حيز زمني طوال فترة الرصد التي امتدّت من 01 نوفمبر 2018 إلى 10 ديسمبر 2018. ويعود ذلك أساسا إلى استضافة برنامج "بتوقيت تونس" لوزير السياحة للحديث عن حجم ميزانية وزارة السياحة والخطط المزمع إنجازها في هذا المجال، وكذلك استضافة الناطق الرسمي للحكومة للحديث عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وعن توجهات الحكومة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. هذا بالإضافة إلى بثّ نشرة الثامنة مساء لتقرير إخباري تضمّن معطيات حول تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية بمجلس نواب الشعب حول مشروع قانون المالية لسنة 2019، وتغطية الندوة الصحفية التي عقدها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتقديم قراءته النقدية لمشروع قانون المالية.

وتجدر الإشارة إلى اقتصار تغطية القناة الوطنية الأولى لمشروع قانون المالية أيام 08 و09 و10 ديسمبر على تفاعلات مختلف الفاعلين السياسيين بثّتها نشرة أخبار الثامنة مساء، رغم احتدام الجدل حول هذا القانون وبعض إجراءاته داخل الساحة السياسية خصوصا وفي أوساط الرأي العام عموما، وصل إلى حدّ طعن عدد من نواب الشعب بعدم دستورية بعض فصوله، واندلاع احتجاجات اجتماعية ضد المصادقة عليه.

قناة الحوار التونسي



1- الحيز الزمني الاجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية

| اسم البرنامج | الحيز الزمني | العدد |
|--------------|--------------|-------|
| مجلة اخبارية | 1:20:20 | 18 |

جدول عدد 4: الحيز الاجمالي المخصص للمتدخلين

لم تخصص قناة الحوار التونسي حيزًا زمنيًا هامًا لتغطية مواقف الفاعلين وآرائهم بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2019، حيث بلغ الحيز الزمني الاجمالي المخصص لذلك ساعة وعشرين دقيقة وعشرين ثانية، مع الاشارة إلى أن 48 دقيقة منهم كانت في حلقة واحدة من المجلة الاخبارية "تونس اليوم" التي ركزت بالأساس على رفض المحامين والخبراء المحاسبين للفصل المتعلق برفع السر المهني عن المهن الحرة.

ويعتبر هذا الحيز الزمني ضعيفا جدًا خاصة وأن الفترة الزمنية التي تم رصدها تمتد من 1 نوفمبر 2018 إلى غاية 10 ديسمبر 2019 تاريخ المصادقة على مشروع القانون.

2- نسبة تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج:

قامت قناة الحوار التونسي بالتغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية في المجلة الاخبارية "تونس اليوم"، وهي المجلة الاخبارية الوحيدة للقناة التي يتم بثها 5 مرات في الأسبوع، من الاثنين إلى الجمعة وتتواصل حوالي ساعتين وربع.

وتتضمن المجلة الاخبارية تونس اليوم "أخبار اليوم" وهي نشرة أخبار تمتد على مدى عشر دقائق تقريبًا وتشمل أخبارًا وطنية ودولية ورياضية.

3- ترتيب الخبر في النشرات الاخبارية



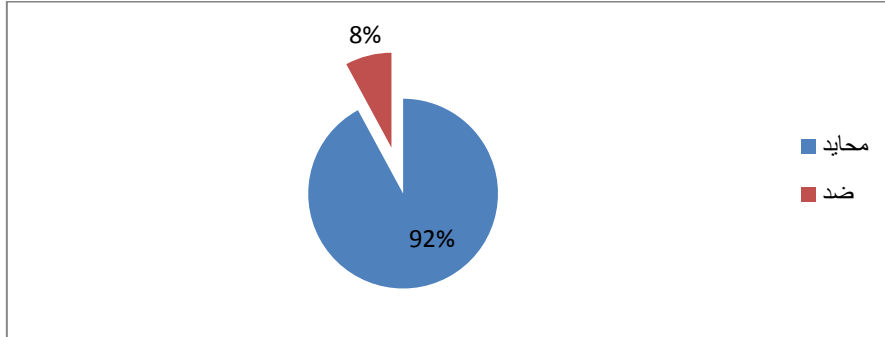
الرسم بياني عدد 15: ترتيب الخبر في النشرات الاخبارية

يُظهر الرسم البياني عدد المرات التي جاء فيها خبر يتعلّق بمواقف وآراء الفاعلين بخصوص مشروع قانون المالية 2019 في المراتب الثلاث الأولى ضمن "أخبار اليوم".

وحسب الرسم البياني فإنه لم يكن لمواقف وآراء الفاعلين حول المشروع أهمية تذكر في "أخبار اليوم" من المجلة الاخبارية "تونس اليوم". ولم يرد أيّ خبر يتعلّق بمواقف الفاعلين من مشروع القانون في مستهلّ الأخبار طيلة المدّة التي تم فيها رصد القناة في حين ورد في مناسبتين فقط في أخبار يوم 10 ديسمبر 2018 تاريخ المصادقة على مشروع القانون.

وقد تعلّق ذلك الخبر بموقف المحامين من الفصل المتعلّق برفع السرمهني، حيث تمّ بتّ مداخلتين لكل من المحامي "شكري الشياخي" والمحامي "رياض النابلي".

4- تقييم مواقف الصحفيين والمعلقين



الرسم بياني عدد 16: تقييم مواقف الصحفيين والمعلقين حول قانون المالية

اتّسمت مواقف صحفي البرامج والنشرات المرصودة في قناة حوار التونسي بالحياد أثناء تغطية مشروع قانون المالية لسنة 2019، بنسبة بلغت 92 بالمائة، حيث اقتصر تدخلاتهم على نقل الأخبار والمستجدات المتعلقة بالقانون وجلسات مناقشته بموضوعية ودون توجيه.

خصصت القناة فقرة يومية في برنامج "تونس اليوم"، يؤثّمها مراسل قار بمجلس النواب، لمواكبة أشغال الجلسات العامة التي شهدت مناقشة مشروع القانون والمصادقة على فصوله.

كما وردت مواقف موضوعية على لسان المعلقين القارّين للقناة في ما يتعلق بفصل من مشروع القانون، ينصّ على ضرورة الإعلام بعمليات قبول المبالغ المالية التي تفوق 5000 دينار نقدا، وتم التأكيد على أن هذا المقترح سيبقى حبرا على ورق إذا لم يتم تمهيد الأرضية له عبر تطوير المعاملات ورقمنة الإدارة.

وكانت للمعلقين أيضا مواقف رافضة للمشروع، بلغت نسبتها 8 بالمائة من جملة المواقف، إذ اعتبر أحد معلقَي القناة أن المشروع والخيارات التي تأسس عليها تعكس الخضوع لصندوق النقد الدولي، فيما عبّر معلق ثان عن رفضه للفصل المتعلّق برفع السرمهني عن المهين الحرّة.

5- الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية

| الفاعلون المستجوبون | الحيز الزمني | النسبة المئوية |
|---------------------|--------------|----------------|
| الحكومة | 00:02:44 | 3,40 |
| خبير | 00:28:54 | 35,98 |
| أحزاب سياسية | 00:15:51 | 19,73 |
| مجتمع مدني | 00:32:51 | 40,89 |
| المجموع العام | 01:20:20 | 100% |

جدول عدد 5: الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين حول مشروع قانون المالية

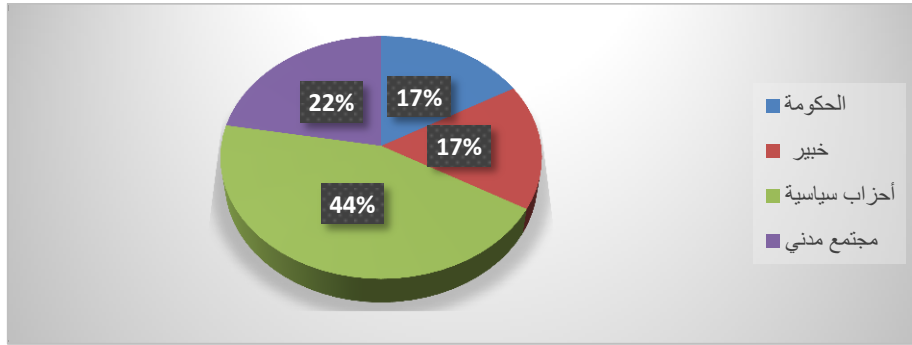
الحوار التونسي

هيمنت فئتا المجتمع المدني والخبراء من مجموع الفاعلين الآخرين على الحيز الزمني الذي خصصته قناة الحوار التونسي للتغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية، إذ خصصت القناة حوالي ساعة للخبراء والمجتمع المدني من مجموع ساعة و20 دقيقة و20 ثانية تم خلالها فسخ المجال للفاعلين لتقديم مواقفهم حول مشروع قانون المالية.

وقد تصدر المجتمع المدني ترتيب الحيز الزمني المخصص للفاعلين، حيث حظي بـ32 دقيقة و51 ثانية ونسبة مئوية بلغت 40.89 بالمائة، فيما حلّ الخبراء في المرتبة الثانية بـ28 دقيقة و54 ثانية بنسبة تعادل تقريبا 36 بالمائة وفق ما يبرزه جدول توزيع الحجم الزمني لمداخلات الفاعلين حسب انتماءاتهم.

ويأتي الفاعلون السياسيون في المرتبة الثالثة بـ15 دقيقة و51 ثانية ونسبة مئوية قدرها 19.73 بالمائة في حين حل ممثلو الحكومة في المرتبة الأخيرة بأقل من 4 بالمائة بدقيقتين و44 ثانية.

6- الفئات المتدخلة في تغطية مشروع قانون المالية



الرسم بياني عدد 17: الفئات المتدخلة في مشروع قانون المالية

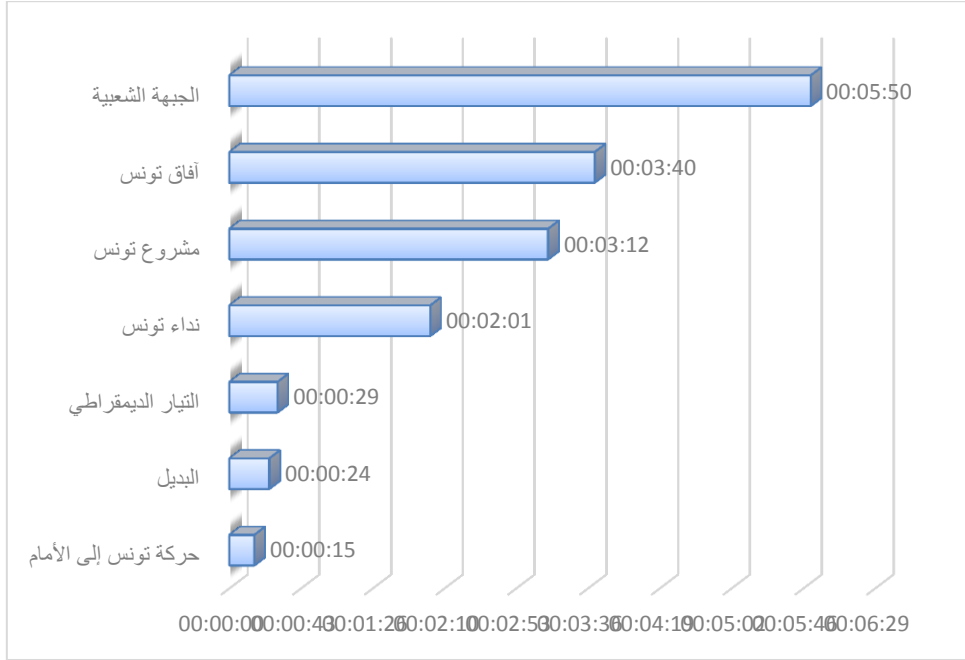
يبرز الرسم البياني المصاحب أن الفاعلين السياسيين كانوا الفئة الأكثر حضورا في المجلة الاختيارية "تونس اليوم" من حيث العدد سواء كضيوف أو متدخلين بنسبة 44 بالمائة.

وحضر من فئة الفاعلين السياسيين كل من "حمة الهمامي" عن (الجهة الشعبية)، "عبد العزيز القطي" (نداء تونس)، "ريم محجوب" (آفاق تونس)، "عبيد البريكي" (حركة تونس إلى الأمام)، "فتحي الشامي" (الجهة الشعبية)، "صلاح البرقاوي" (مشروع تونس) و"خميس قسيلة" (حزب البديل) و"غازي الشواش" عن (التيار الديمقراطي).

وبلغ حضور المجتمع المدني 22 بالمائة، وذلك من خلال استضافة عميد المحامين "عامر المحرزي" والرئيس الشرفي لهيئة الخبراء المحاسبين "نبيل عبد اللطيف" وأيضا من خلال مداخلتين للمحامين "شكري الشخاوي" و"رياض النابلي".

أما نسبة حضور الخبراء فقد تساوت مع نسبة حضور ممثلي الحكومة بنسبة 17 بالمائة فقد حضر خبراء كل من "حسين الديمامي"، "معز الجودي" و"محسن حسن" ومن الحكومة نجلد رئيس الحكومة "يوسف الشاهد"، وزيرة التشغيل "سيدة الونيسي" ووزير التجارة "عمر الباهي".

7- مدة تناول الكلمة من طرف الاحزاب السياسية في تغطية مشروع قانون المالية



الرسم بياني عدد 18: مدة تناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية

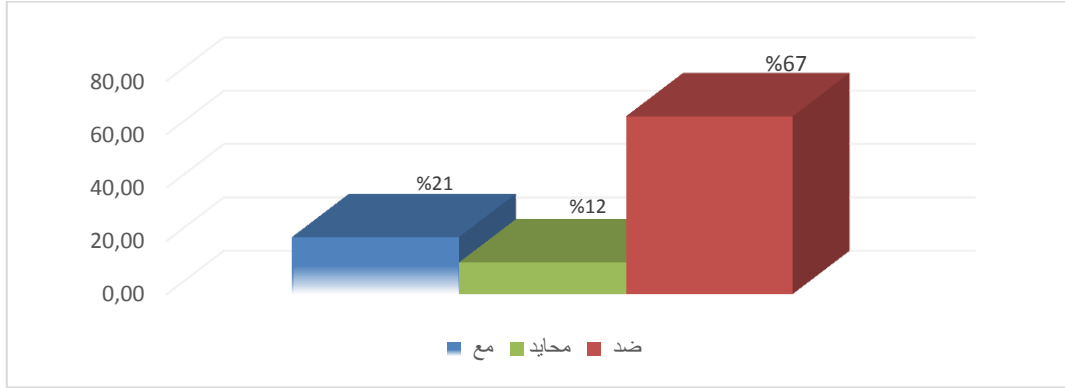
لم تخصص قناة الحوار التونسي حيزًا زمنيًا هامًا للتعرف على مواقف الفاعلين السياسيين في ما يتعلق بمشروع قانون المالية حيث لم تتجاوز مدة تناول الكلمة لهذه الفئة أكثر من 16 دقيقة.

حظيت الجبهة الشعبية بحوالي 6 دقائق من إجمالي المدة، من خلال نائها بالبرلمان "فتحي الشامخي" الذي تناول الكلمة لأكثر من 5 دقائق، وناطقها الرسمي "حمّة الهمامي" الذي بلغت مدة حديثه عن قانون المالية 18 ثانية.

وأتى في المرتبة الثانية حزب آفاق تونس، بـ 3 دقائق و 40 ثانية تلتها حركة مشروع تونس بـ 3 دقائق و 12 ثانية ونداء تونس بدقيقتين في المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي.

وكانت مدة تناول الكلمة لأحزاب التيار الديمقراطي والبديل وحركة تونس إلى الأمام ضعيفة، إذ لم تتجاوز مجتمعة دقيقة وبعض الثواني.

8- تقييم مواقف الضيوف و المتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية



الرسم بياني عدد 19: تقييم مواقف الضيوف و المتدخلين في مشروع قانون المالية

يظهر الرسم البياني المصاحب أن أغلب مواقف الضيوف كانت ضد مشروع قانون المالية بنسبة 67 بالمائة، مقابل نسبة 21 بالمائة من المواقف التي كانت مساندة للمشروع.

وصدرت المواقف المعارضة لمشروع قانون المالية بالأساس عن المجتمع المدني "عامر المحرزي" ممثلا في عميد المحامين و "نبيل عبد اللطيف" رئيس الشرفي لهيئة الخبراء المحاسبين اللذان عبّرا عن رفضهما القاطع للفصل الذي تضمنه مشروع قانون المالية بخصوص رفع السرمالي.

كما عبّر عدد من ممثلي الأحزاب السياسية عن رفضهم للمشروع حيث اعتبره، على سبيل المثال، الناطق الرسمي باسم الجهة الشعبية "حمّة الهمامي" مشروعا يخدم مصلحة الفاسدين والمتهمّين من دفع الضرائب.

بدورها رأّت القيادة بحزب آفاق تونس، "ريم محجوب"، إن المشروع لا يتضمّن أي إجراءات شجاعة من شأنها تحسين الأوضاع في البلاد.

وكان لبعض الخبراء أيضا، موقفا معارضا لمشروع قانون المالية، حيث اعتبر الخبير الاقتصادي "حسين الديماسي"، أن مشروع قانون المالية لسنة 2019 يجسّد خيارا يبنّي أساسا على التداين، ولن يغيّر شيئا حسب تقديره.

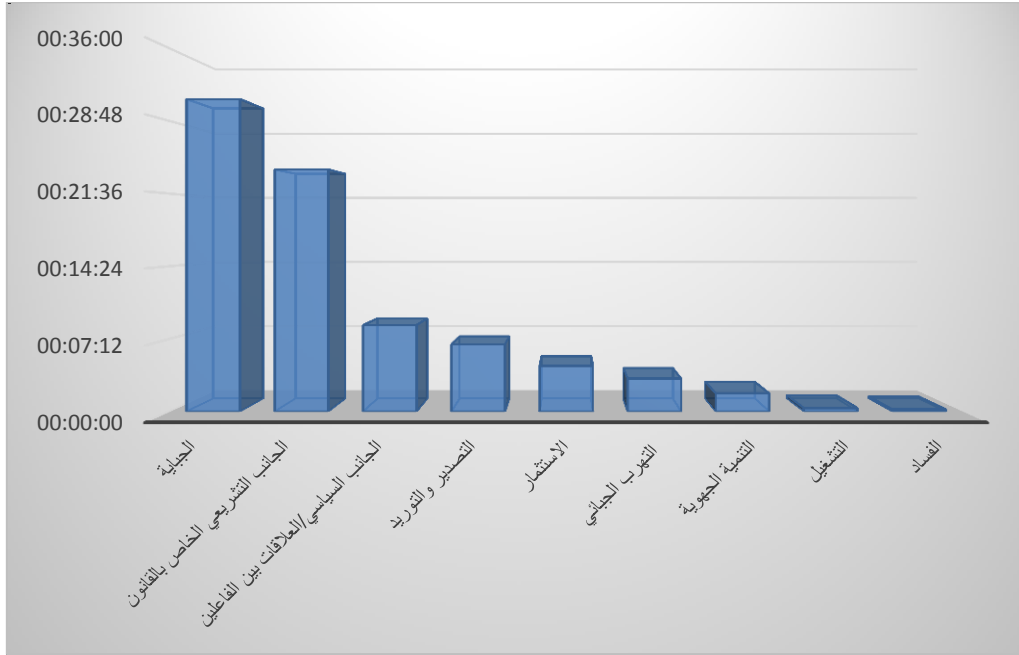
أما بالنسبة للمواقف الداعمة للقانون فقد صدرت بصفة أساسية عن رئيس الحكومة "يوسف الشاهد" خلال تقديمه للمشروع بمجلس النواب.

وكان الخبير الاقتصادي محسن حسن، الخبير الاقتصادي الوحيد الذي عبّر عن دعمه للمشروع ونوّه بعدد الإجراءات الواردة فيه مشيرا إلى أن الفرضيات المتوقعة على غرار نسبة النمو يمكن تحقيقها.

أما المواقف المحايدة فقد بلغت نسبتها 12 بالمائة فقط.

الحوار التونسي

9- التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره



الرسم بياني عدد 20: التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره

مثّلت الجباية أهم محور تم التركيز عليه في تغطية مواقف مختلف الفاعلين بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2019 وذلك بالأساس في عدد يوم 10 ديسمبر 2018 من برنامج "تونس اليوم" والذي تم تخصيصه للحديث عن الفصل المتعلق برفع السر المهني في مشروع القانون والذي ينص على أنه "يمكن لمصالح الجباية طلب المعلومات المتعلقة بالخدمات المسداة من قبل الأشخاص المحمول عليهم قانونا الاعتصام بواجب المحافظة على السر المهني".

وتم في العدد المذكور استضافة كل من عميد المحامين "عامر المحرزي" والرئيس الشرفي لهيئة الخبراء المحاسبين "نبيل عبد اللطيف" حيث تمحورت جميع مداخلاتهم حول موضوع الجباية.

وقدّر الحيز الزمني الذي تم تخصيصه لمحور الجباية بـ 31 دقيقة تقريبا من اجمالي مدّة تناول الكلمة لمختلف الضيوف والمتدخلين بخصوص قانون المالية التي تجاوزت الساعة و 20 دقيقة بقليل أي بنسبة قاربت الـ 39 بالمائة .

وحظي الجانب التشريعي المتعلق بمشروع قانون المالية أيضا بحيز زمني هام مقارنة ببقية المحاور، فحاز على حوالي 30 بالمائة بما يعادل 23 دقيقة و 59 ثانية من الحيز الزمني . ويعود ذلك أساسا إلى أن جانب هام من المتدخلين والضيوف تحدّثوا عن التوجّهات التشريعية لمشروع قانون المالية 2019 وأبرز ملامحه وشروط تحقيق التوقّعات الواردة به اضافة إلى وجود مراسل قار للقناة بمجلس النواب يواكب بصفة يومية مستجدّات وتفصيل الجلسات العامة المخصّصة لمناقشة مشروع القانون والمصادقة على فصوله.

وبخصوص محور الجانب السياسي / العلاقات بين الفاعلين فقد حظي بنسبة تجاوزت 10 بالمائة، بما يعادل مدّة زمنية قدرها 8 دقائق و 34 ثانية.

الجزء التونسي

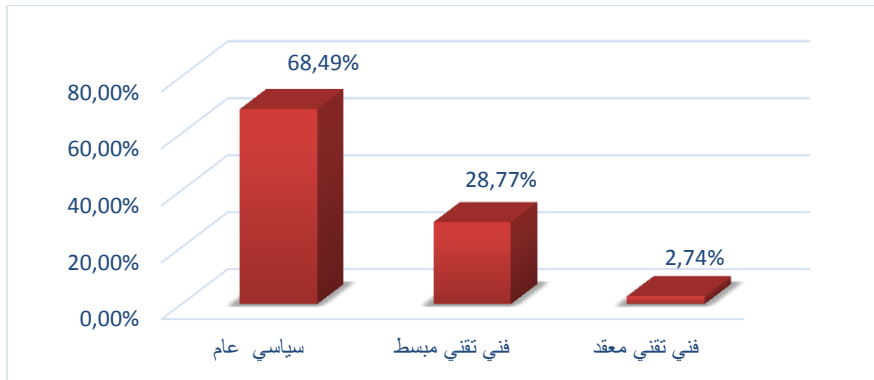
وقد تمّ التركيز على هذا المحور خاصة في مداخلات "حمة الهمامي" الذي اتهم رئيس الحكومة "يوسف الشاهد" بأنه مدعوم من طرف الفاسدين والمتهربين جباييا، وأيضا في مداخلة الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي "غازي الشواشي" الذي اعتبر مشروع القانون "بلا روح ولا يمكنه معالجة الأزمة التي تعيشها البلاد".

وكان الجانب السياسي والعلاقات بين الفاعلين أيضا محور مداخلات القيادي بحزب البديل التونسي "خميس قسيلا" و"صلاح البرقاوي" عن حركة مشروع تونس خلال حديثهما عن الجدل القائم بخصوص صندوق الكرامة واقتراحهما سنّ فصل في قانون المالية ينص على إيقاف مساهمات الدولة في الصندوق.

في علاقة ببقية المحاور لم يتجاوز الحيز الزمني المخصص لها في أقصى الحالات 6 دقائق و39 ثانية لمحور التصدير والتوريد و4 دقائق و32 ثانية لمحور الاستثمار و3 دقائق و16 ثانية لمحور التهرب الجبايئ ودقيقة و48 ثانية لمحور التنمية الجهوية.

أما التشغيل والفساد فلم تتجاوز المدة المخصصة لهما مجتمعين 35 ثانية، حيث تم التعرض لمحور التشغيل على لسان وزيرة التشغيل "السيدة الونيسي" لمدة 21 ثانية وتم التطرق لموضوع الفساد من طرف الخبير الاقتصادي "معز الجودي" لمدة 14 ثانية.

10- المعجم المستخدم في تغطية قانون المالية



الرسم بياني عدد 21: المعجم المستخدم في تغطية مشروع قانون المالية

طغى استعمال المعجم السياسي العام على المصطلحات المستخدمة من طرف المتدخلين والضيوف من مختلف الفئات لتصل نسبته 68.49 بالمائة.

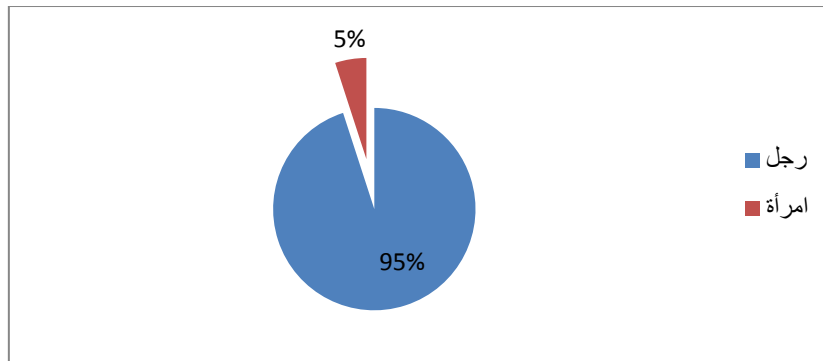
وقد تم اعتماد هذا المعجم بالأساس، من طرف فئة الفاعلين السياسيين، الذين قدّموا مواقف مساندة أو رافضة للمشروع دون الخوض والتعمق في فصوله وبعيدا عن المصطلحات الفنية والتقنية الاقتصادية.

في المقابل تم استعمال المعجم الفني التقني المبسط بنسبة 28.77 بالمائة، وكان ذلك في أغلب الحالات من طرف الخبراء والمجتمع المدني، الذين تناولوا بعض جوانب وفصول مشروع القانون بالتحليل والتفسير بهدف توضيح الصورة للمشاهد.

أما المعجم الفني التقني المعقد فقد كان شبه غائب، حيث لم تتجاوز نسبة اعتماده 3 بالمائة وحضر تقريبا في مناسبة وحيدة خلال تفسير الرئيس الشرفي لهيئة الخبراء المحاسبين نبيل عبد اللطيف لتداعيات فرض ضرائب جديدة على الشركات المصدرة.



11- توزيع المداخلات في تغطية مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي



الرسم بياني عدد 22: توزيع المداخلات في مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي

12- تناول الكلمة من طرف الرجال والنساء حسب نوع البرنامج

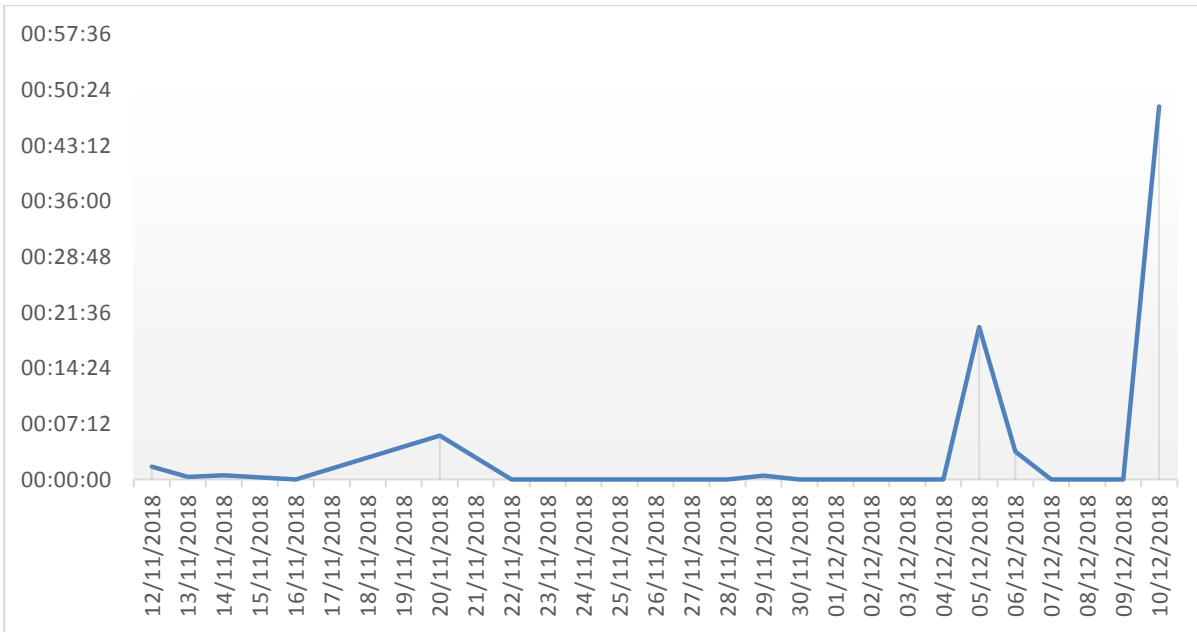
| الذكور | | | الاناث | | | نوع البرنامج |
|--------------------------------|---------------|-------|--------------------------------|---------------|-------|--------------|
| نسبة الذكور (حسب الحيز الزمني) | المدة الزمنية | العدد | نسبة الاناث (حسب الحيز الزمني) | المدة الزمنية | العدد | مجلة اخبارية |
| %95 | 01:16:19 | 16 | %5 | 00:04:01 | 2 | |

جدول عدد6: مدة تناول الكلمة حسب نوع البرنامج

لم تسجل المرأة حضورها في مناقشة قانون المالية في قناة الحوار التونسي إلا في مناسبتين من خلال وزيرة التشغيل "سيدة الويسي" والقيادية بحزب آفاق تونس "ريم محجوب" ما جعل ظهور المرأة لم يتجاوز نسبة 5 بالمائة، حيث أن مدة تناولها الكلمة بلغت فقط 4 دقائق مقابل أكثر من ساعة و 15 دقيقة للرجال بنسبة تجاوزت 95 بالمائة، وهو ما يعكس ضعف تشريك المرأة في مثل هذه القوانين التي تشغل الرأي العام .



13-تطور نسق تغطية مشروع قانون المالية حسب اليوم



الرسم بياني عدد 23: تطور نسق التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية

لم يحظى مشروع قانون المالية 2019 في قناة الحوار التونسي بأي تغطية تذكر طيلة الأسبوعين الأولين من شهر نوفمبر تقريبا، حيث رصدنا بداية التغطية لمشروع قانون المالية أيام 12 و13 و14 و16 نوفمبر بحيز زمني ضعيف جدا لم يتجاوز 3 دقائق.

وبقي نسق التغطية الاعلامية ضعيفا. ثم سرعان ما شهد ارتفاعا نسبيا يومي 20 و22 نوفمبر والأيام الأولى من شهر ديسمبر تزامنا مع انطلاق الجلسات العامة بمجلس نواب الشعب النظري لمشروع القانون، إذ تم تخصيص فقرة يومية في حدود الخمس دقائق تقريبا، ضمن برنامج تونس اليوم، أثمرها مراسل قار للقناة من خلال مواكبته لمداوات مجلس النواب المتعلقة بمناقشة مشروع قانون المالية والمصادقة على فصوله.

لم يبلغ نسق التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية ذروته إلا في 10 ديسمبر 2019، تاريخ المصادقة على المشروع حيث خصص برنامج "تونس اليوم" للحدث عن هذا المشروع، وتحديد الفصل المتعلق برفع السرمالي، وذلك بحضور الخبير الاقتصادي "حسين الديماسي" وعميد المحامين "عامر المحرزي" والرئيس الشرفي لهيئة الخبراء المحاسبين "نبيل عبد اللطيف".

قناة التاسعة



1- الحيز الزمني الاجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية:

| اسم البرنامج | الحيز الزمني | النسبة المئوية % |
|---------------|--------------|------------------|
| rendez vous 9 | 01:35:13 | 75,56 |
| من تونس | 00:30:48 | 24,44 |
| المجموع العام | 02:06:01 | 100% |

2- جدول عدد7: الحيز الاجمالي المخصص للمتدخلين

بلغ الحيز الزمني الاجمالي المخصّص لمداخلات مختلف الفاعلين في تغطية مشروع قانون المالية لسنة 2019 في القناة التلفزية الخاصة "التاسعة" في فترة الرصد الممتدة بين (من 1 نوفمبر 2018 إلى غاية 10 ديسمبر) ساعتين وست دقائق وثانية واحدة، حيث استأثر برنامج "Rendez-vous 9" بثلاثي هذا الحيز الزمني، باعتباره برنامجا قازا يبيث 4 مرات في الأسبوع، بمعدل ساعة ونصف، في حين لم يحظ برنامج "من تونس" سوى بثلاثين دقيقة و48 ثانية، وهو برنامج أسبوعي يدوم ساعتين.

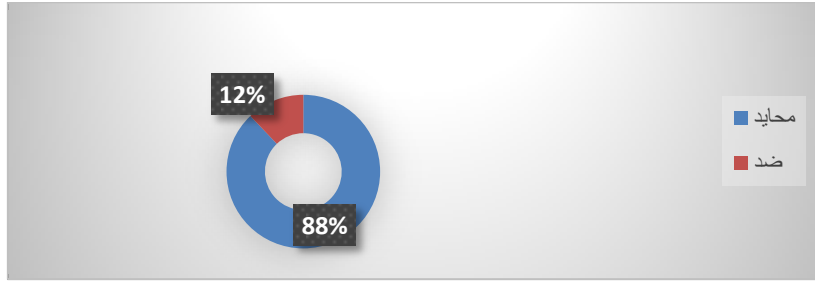
3- نسب تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج:

اعتمدت قناة التاسعة في تغطية مشروع قانون المالية لسنة 2019 على "المجلة الاخبارية" بشكل أساسي، وهو برنامج مباشر يهتم بالأحداث الآنية، حيث يستضيف المنشط مختلف الفاعلين لمناقشة أهم المستجدات على الساحة الوطنية، وتتخلل المجلة التلفزية فقرات متنوعة، وأشكال صحفية متعددة من بينها الأخبار والتقارير والمراسلات.

9
 التاسعة

كما بثت قناة التاسعة في فترة الرصد برنامجين من هذا النوع : المجلة الاخبارية اليومية " رونديفو9" بداية من الاثنين إلى غاية يوم الخميس، انطلاقا من الساعة السادسة والنصف مساء إلى غاية الساعة الثامنة مساء، والمجلة الاخبارية "من تونس"، وموعدها أسبوعي كل يوم جمعة بداية من الساعة السابعة مساء وتتواصل إلى غاية الساعة التاسعة مساء، في حين لاحظنا غيابا تاما للنشرات والمواجز الاخبارية.

4- تقييم المواقف الصحفيين والمعلقين حول قانون المالية



الرسم بياني عدد 24: تقييم مواقف الصحفيين والمعلقين

اتّسمت مواقف أغلب الصحفيين وكذلك المعلقين بالحيادية في تغطية مشروع قانون المالية لسنة 2019، بنسبة هامة فاقت 80 بالمائة، خاصة مقدّمَي البرامج وصحفي التقارير فقد اقتصرنا على نقل الأخبار والمستجدات المتعلقة بالقانون بكل موضوعية ودون توجيه، وعلى عرض فصوله للنقاش من طرف مختلف الفاعلين سواء الضيوف أو المتدخلين دون ابداء آرائهم.

وفي المقابل اتّخذ 12 بالمائة من المعلقين بالأساس، مواقف ضدّ بعض فصول مشروع قانون المالية، وخاصة تلك التي أحدثت جدلا واسعا إثر النقاش بشأنها مثل الفصل العاشر المتعلق بصندوق الكرامة حيث لمسنا محاولة للتأثير بشكل سلبي على المتلقي وتوجيها للرأي العام في مسألة العدالة الانتقالية.

5- الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية

| المدة الزمنية | الفاعلون المستجوبون |
|---------------|------------------------------|
| 01:18:14 | أحزاب سياسية |
| 00:24:41 | خبير |
| 00:08:55 | مجتمع مدني |
| 00:04:58 | الحكومة |
| 00:09:13 | هيئات دستورية ومؤسسات عمومية |
| 02:06:01 | المجموع |

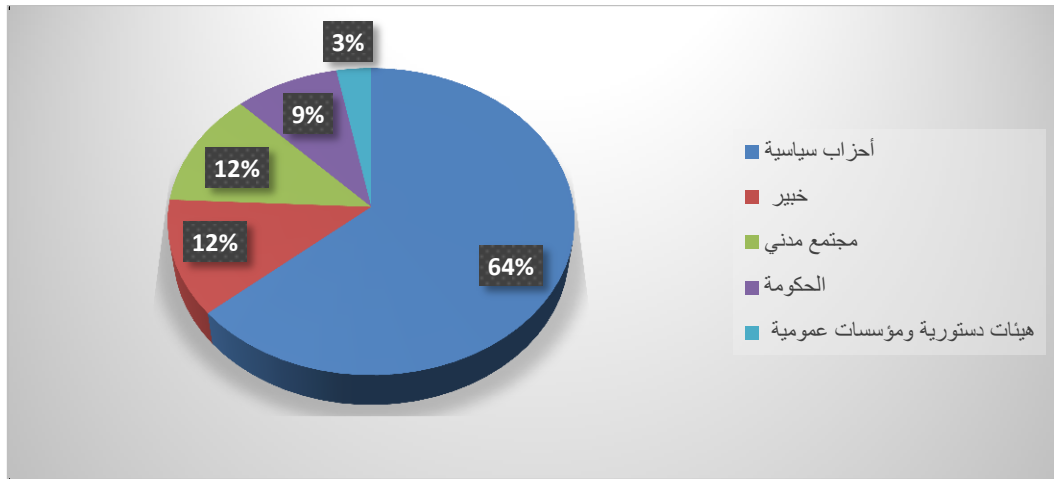
جدول عدد 8: الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في مشروع قانون المالية

9 التاسعة

هيمنت الأحزاب السياسية على الحيز الزمني الذي خصصته قناة التاسعة في تغطية مشروع قانون المالية إذ خصصت القناة أكثر من ساعة وربع للأحزاب السياسية لتقديم مختلف آراءهم حول المشروع.

تصدر الخبراء المرتبة الثانية فقد تمّ منحهم قرابة خمسة 25 دقيقة في حين خصصت القناة قرابة 9 دقائق للمجتمع المدني وما يقارب 5 دقائق للحكومة.

6- الفئات المتدخلة في تغطية مشروع قانون المالية



الرسم بياني عدد 25: الفئات المتدخلة في مشروع قانون المالية

تنوع حضور مختلف الضيوف والمتدخلين في قناة التاسعة حيث رصدنا مجموعة من الأحزاب السياسية وخبراء ومجتمع مدني وممثلين عن الحكومة ومن هيئات دستورية ومؤسسات عمومية. وقد تفاوت حضورهم كالآتي:

الأحزاب السياسية، بنسبة 64 %، تمثلت في حضور ممثلين عن حركة النهضة "سليم بسباس" و"محمد بن سالم" و"فريدة العبيدي" و"غازي الشواشي" و"يمينة الزغلامي". وعن التيار الديمقراطي "شكري الجلاصي" و"هشام العجبوني" وعن الجبهة الشعبية "فتحي الشامخي" و"عمار عمروسي" وعن حزب البديل "مهدي جمعة" و"سعيد العايدي" عن حزب بني وطني و"محسن مرزوق" عن مشروع تونس و"ليلي الشتاوي" و"البشير بن عمر" و"ليلي الحمروني" و"الصحي بن فرج" و"وليد جلا" و"مروان فلفل" عن الائتلاف الوطني و"سالم لبيض" عن الكتلة الديمقراطية و"منجي الحرباوي" و"فاطمة المسدي" عن نداء تونس.

- الخبراء، بنسبة 12 %، تمثلت في حضور كل من حاتم مليكي خبير في الحوكمة والتنمية المحلية والرئيس الشرفي لهيئة الخبراء المحاسبين "نبيل عبد اللطيف" وكل من الوزيرين السابقين الخبير "محسن حسن" والخبير "حكيم بن حمودة".

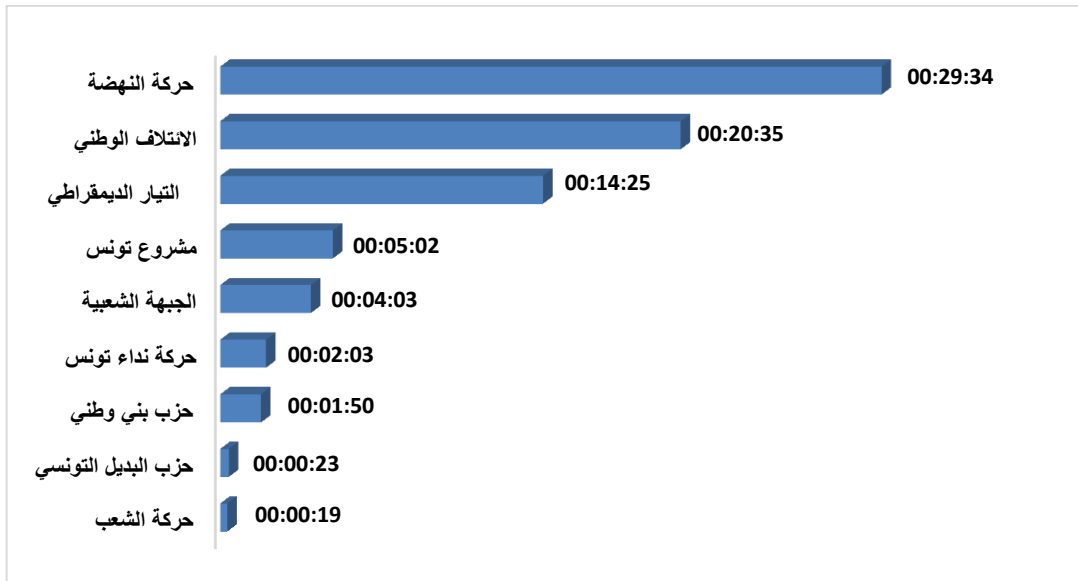
- مجتمع مدني، بنسبة 12 %، سجلنا حضور "زياد دبار" عن المكتب التنفيذي لنقابة الصحفيين والقاضي "أحمد صواب" و"المحامي سمير بن عبد الله" و"سمير ماجول" رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

- الحكومة، بنسبة 9 %، اقتصر على حضور كاتب الدولة لشؤون الشباب "عبد القدوس السعداوي" وتمير مداخلات كل من "هشام بن أحمد" وزير النقل و"رضا شلغوم" وزير المالية

- الهيئات الدستورية و مؤسسات عمومية، بنسبة 3%، تمثلت في حضور "خالد الكريشي" رئيس لجنة التحكيم و المصالحة بهيئة الحقيقة والكرامة في ربط مباشر من مقر الهيئة.

9
 التاسعة

7- مدة تناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية في تغطية مشروع قانون المالية



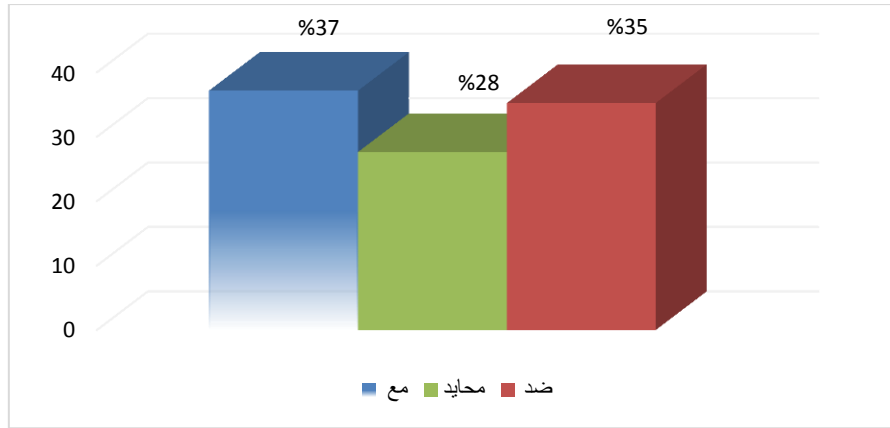
الرسم بياني عدد 26: مدة تناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية

استضاف برنامج "رونديفو9" وبرنامج " من تونس " مختلف الاطياف السياسية في تغطية مشروع قانون المالية، حظيت حركة النهضة بالحيز الزمني الأكبر لمدة تناول الكلمة بما يقارب النصف ساعة، تليها مباشرة كتلة الائتلاف الوطني بمجلس نواب الشعب ب 20 دقيقة و35 ثانية ، وهي كتلة داعمة لرئيس الحكومة يوسف الشاهد، ثم حزب التيار الديمقراطي ب 14 دقيقة و25 ثانية، في حين لم يتجاوز الحيز الزمني المخصّص لكل من حزب مشروع تونس والجبهة الشعبية 5 دقائق.

فحين بلغت المساحة الزمنية المخصّصة لحزب حركة نداء تونس وحزب بني وطني في حدود الدقيقتين، ولم تتجاوز مدة تناول الكلمة بالنسبة لكل من حزب البديل التونسي و حركة الشعب الدقيقة الواحدة.

9
التاسعة

8- تقييم مواقف الضيوف والمتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية



الرسم بياني عدد 27: تقييم مواقف الضيوف والمتدخلين في مشروع قانون المالية

تعددت مواقف المتدخلين في الحديث عن مشروع قانون المالية لسنة 2019، وتنوعت وفق الفصول والمحاور التي تضمنها القانون وحسب انتماءاتهم المختلفة. كانت النسب المعبرة عن مختلف المواقف متقاربة وهو ما يبرز احتراماً لتعددية الآراء والمواقف في قناة التاسعة في تغطيتها الإعلامية لهذا القانون.

عبر عن المواقف المساندة لهذا القانون، التي حازت عن نسبة 37 بالمائة، كل من وزير النقل "هشام بن أحمد"، "فريدة العبيدي" و "محمد بن سالم"، عن حركة النهضة، "ليلي الشتاوي" و "ليلي الحمروني" عن الائتلاف الوطني، "سعيد العايدي" عن حزب بني وطني و الخبير "محسن حسن". حيث التوجهات العامة في الميزانية معتبرين أن الترفيع في ميزانية الوزارات أمر إيجابي شأنها شأن بعث بنك جهات يكرس مبدأ التمييز الإيجابي، إضافة إلى أن التخفيض في السعر السيارات الشعبية و الإجراءات الاجتماعية الأخرى الواردة بالقانون ستخدم خاصة الفئات ذات الدخل المحدود، حسب رأيهم.

في حين، عبر عن المواقف الراضية لقانون المالية 2019، التي حازت على نسبة 35 بالمائة، من الفاعلين السياسيين: "غازي الشواشي" "شكري الجلاصي" و "هشام عجبوني" عن التيار الديمقراطي، "مهدي جمعة" عن حزب البديل التونسي ومن المجتمع المدني: رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية: "سمير ماجول".

و تعددت أسباب الرفض لهذا القانون، حيث اعتبر قياديو التيار الديمقراطي أن النهج الجبائي المعتمد بالقانون سينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني عموماً ومصالحه المواطن خصوصاً. أما ممثل المنظمة الاجتماعية، فقد نبّه إلى أن هذا القانون سيضرب بالنسيج الاقتصادي الوطني ومؤسساته الصغرى والكبرى على حدّ السواء. وانتقد "مهدي جمعة" رئيس حزب البديل التونسي ميزانية 2019 معتبراً إياها مثل نظيراتها لسنوات 2017 و 2018 ستؤدي إلى غلاء الأسعار والمعيشة.

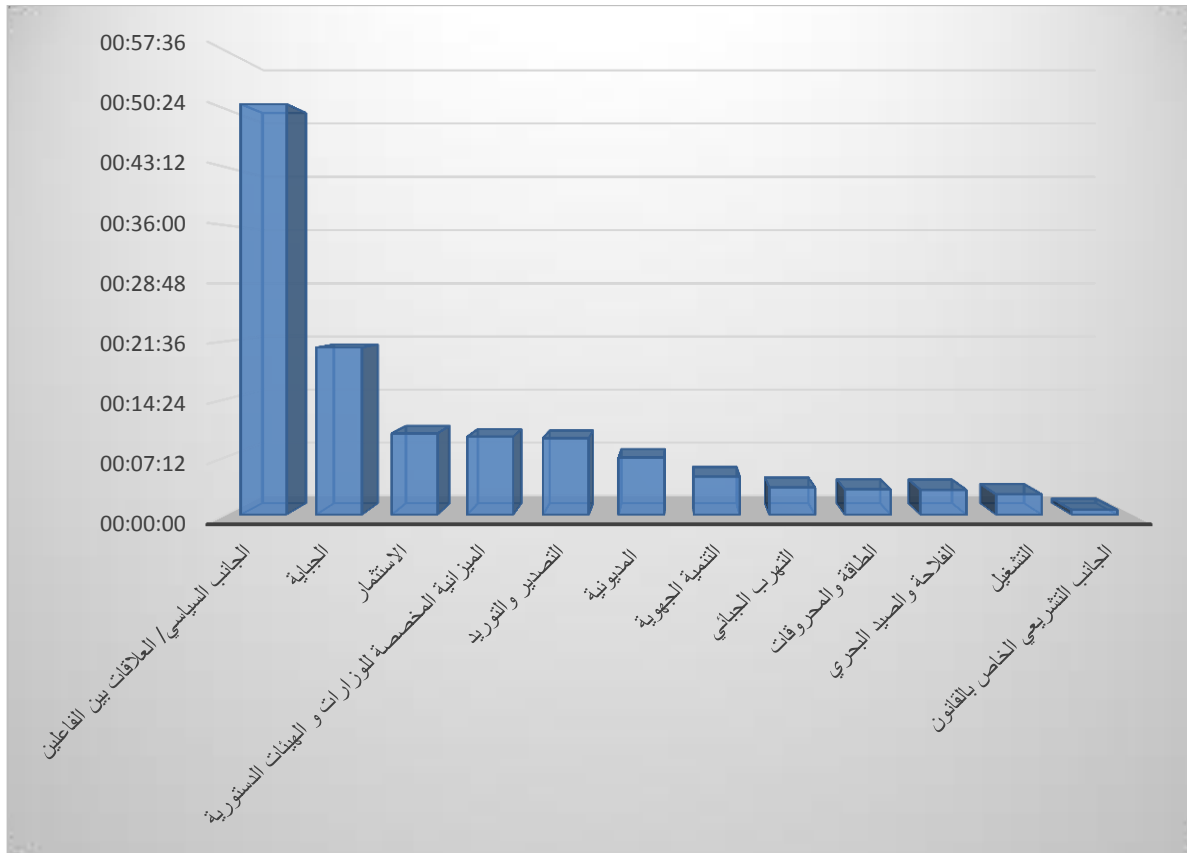
أثار فصل إدراج صندوق الكرامة بقانون المالية لسنة 2019 جدلا واسعا، و في تغطيتها لهذا الموضوع استضافت قناة التاسعة خمسة عشرة ضيفا من تيارات سياسية مختلفة وممثلين عن المجتمع المدني. كما استضافت القاضي "أحمد صواب" الذي أبدى رأيه في المسألة من جانبها القانوني بكل حياد.

9 التاسعة

وفي حين ساندته (إدراج صندوق الكرامة بقانون المالية) كل من "محمد بن سالم" و "يمينة الزغلامي"، عن حركة النهضة، "شكري الجلاصي" عن التيار الديمقراطي "مروان الفلحال" عن الائتلاف الوطني و"خالد الكريشي" العضو في هيئة الحقيقة والكرامة. ورفضه كل من "منجي الحرباوي" و "فاطمة المسدي" عن نداء تونس، "ليلي الحمروني" و "الصحي بن فرج" عن الائتلاف الوطني، "عمار عمروسية" و "فتحي الشامخي" عن الجبهة الشعبية و "محسن مرزوق" أمين عام حركة مشروع تونس. والتزم الحياد كل من وزير المالية "رضا شلغوم" و "سالم الأبيض" عن حركة الشعب. ندد المحامي "سمير بن عبد الله" برفع السرمطي الوارد بالفصل 34 من قانون المالية معتبرا إياه ضربا لمهنة المحاماة ومخالفا للقوانين المنظمة لها.

عبر عن المواقف المحايدة إزاء قانون المالية لسنة 2019: من الخبراء حاتم المليكي "نبيل عبد الطيف" و "حكيم بن حمودة"، عن المجتمع المدني كل من عضو النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين "زياد ديار" و القاضي "أحمد صواب". عن حركة النهضة سليم بسباس، و كاتب الدولة لشؤون الشباب عبد القدوس السعداوي.

9- التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره



الرسم بياني عدد 28: سياق التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره

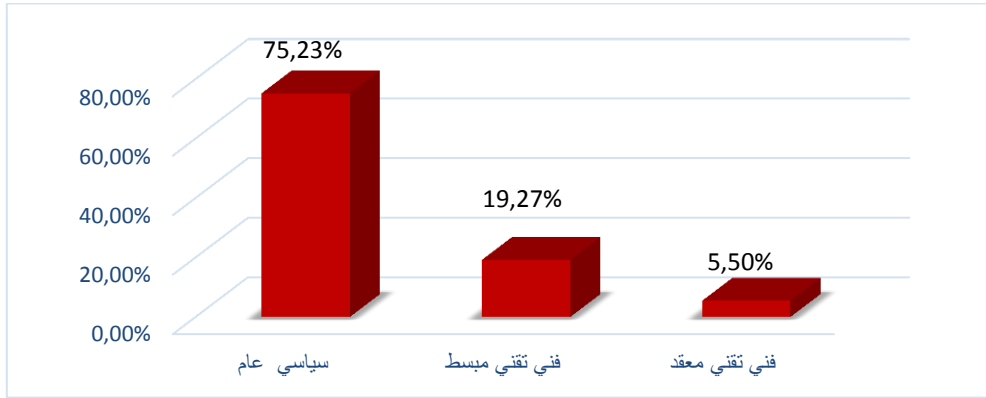
9 التاسعة

حظي الجانب السياسي المتعلق بالعلاقات بين الفاعلين السياسيين، بالأولوية في تغطية مشروع قانون المالية لسنة 2019، حيث هيمن حيزه الزمني على المخصّص لتناول المواضيع المطروحة المتّصلة بمشروع القانون بنسبة 40 بالمائة، نظرا لتغطية قناة نسمة للجدل الحاصل حول صندوق الكرامة وجبر الضرر وما تبعه من تجاذبات سياسية.

انعكست تدخلات الخبراء الاقتصاديين على المسائل المطروحة بالقانون لتكون الجبائية، ثاني أبرز المحاور بنسبة فاقت 16 بالمائة، في حين رصدنا نصف هذه النسبة وبدرجة متساوية تقريبا لتناول كل من محاور الاستثمار، مناقشة الميزانيات المخصصة للوزارات والهيئات الدستورية، والتصدير والتوريد، وبتفاوت طفيف لطرح مسألة المديونية .

ومن الملاحظ أنه تمت مناقشة محاور التنمية الجهوية و الطاقة والمحروقات، والتهرب الجبائي، والفلاحة والصيد البحري بنسبة ضعيفة لم تتعدى 4 بالمائة. في حين لم يتجاوز محور التشغيل، رغم أهميته، الثلاث دقائق.

10- المعجم المستخدم في تغطية قانون المالية



الرسم بياني عدد 29: المعجم المستخدم في تغطية مشروع قانون المالية

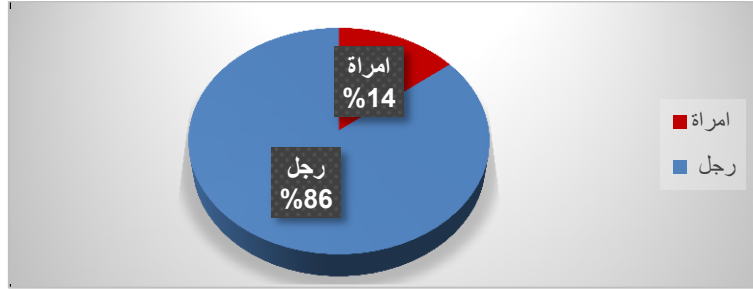
طغى الجدل السياسي على المعجم المستخدم في تغطية قانون المالية لسنة 2019، حيث لاحظنا أنه تم طرح ومناقشة القانون في إطار خيارات سياسية متعدّدة تحدّث عنها المتدخلون في البرامج وفق مواقفهم المبنية على انتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية المختلفة مما جعل المعجم السياسي العام يحوز نسبة 57 بالمائة من إجمالي النسبة العام للمعجم المستخدم.

حلّل الخبراء الاقتصاديون جوانب عدّة من قانون المالية محاولين تبسيط المفاهيم و تقديم أكثر إيضاحات للمشاهدين من خلال استعمال معجم فني تقني كان في أغلبه مبسطا و واضحا، لم يتجاوز نسبة العشرين بالمائة، لكنه ارتقى في بعض الأحيان إلى معجم تقني

معقد بنسبته 5.5 بالمائة. وإلى جانب الخبراء، نجد كذلك بعض الفاعلين السياسيين من خلال تفسير بعض الفصول والتشريعات التي تضمنها قانون المالية وكذلك من قبل عدد من الصحفيين عند توضيح بعض المصطلحات التقنية في مجال الاقتصاد.

9 التاسعة

11- توزيع المداخلات في تغطية مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي



الرسم بياني عدد 30: المتدخلين في مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي

12- تناول الكلمة من طرف الرجال والنساء حسب نوع البرنامج

| الذكور | | | الاناث | | | نوع البرنامج |
|--------------------------------|---------------|-------|--------------------------------|---------------|-------|--------------|
| نسبة الذكور (حسب الحيز الزمني) | المدة الزمنية | العدد | نسبة الاناث (حسب الحيز الزمني) | المدة الزمنية | العدد | مجلة اخبارية |
| 86% | 01:47:58 | 28 | 14% | 00:18:03 | 5 | |

جدول عدد 9: مدة تناول الكلمة حسب نوع البرنامج

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن العنصر الرجالي اكتسح مجال التدخّل في تغطية مشروع قانون المالية بنسبة هامة تجاوزت خمسة أضعاف حضور النساء. فرغم التنوع المسجّل على مستوى جنس المتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية على قناة التاسعة، حاز المتدخلون من الذكور على مساحة زمنية بلغت ساعة و 47 دقيقة و 58 ثانية مقابل 18 دقيقة و ثلاث ثواني للمتدخلات، وهن خمس نساء من فئة الفاعلين السياسيين بالأساس حيث سجلنا حضورا لكل من يمينة الزغلامي وفريدة العبيدي عن حركة النهضة وليلى الشتاوي وليلى الحمروني عن كتلة الائتلاف الوطني و فاطمة المسدي عن حركة نداء تونس، مقابل غياب تام للمرأة الممثلة لفئات أخرى على غرار الحكومة أو الهيئات الدستورية والعمومية أو الناشطات في المجتمع المدني أو الخبيرات. وهو ما يحيل إلى ضعف تشريك المرأة في مناقشة المسائل السياسية التي تهم الشأن العام رغم حضورها في البرلمان ووجودها ضمن مكونات المجتمع المدني وضمن فئة الخبراء وغيرها.

قناة نسمة



1- الحيز الزمني الاجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية

| العدد | الحيز الزمني | اسم البرنامج |
|-------|--------------|---------------|
| 78 | 00:26:52 | أخبار |
| 3 | 02:57:55 | مجلة اخبارية |
| 81 | 03:24:47 | المجموع العام |

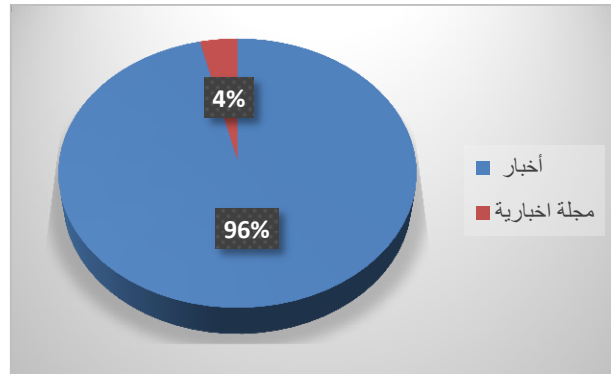
جدول عدد 10: الحيز الاجمالي المخصص للمتدخلين

حازت مدة تناول الكلمة لمختلف المتدخلين و الضيوف ، حول قانون المالية لسنة 2019 في قناة نسمة، على الثلاث ساعات و 24 دقيقة طويلة فترة رصد المشروع الممتدة على اربعين يوما.

استحوذت المجالات الإخبارية على الوقت الاكبر الثلاث ساعات، باستضافة أغلب الضيوف، و هو ما يبرز تشريك اغلب الفاعلين في مناقشته قانون المالية.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن العدد الإجمالي للنشرات و المواجيز الإخبارية كان مهما بثمان و سبعين نشرة من خلال تغطية يومية لمناقشة مختلف جوانب قانون المالية في مجلس نواب الشعب وهو ما يبرز التغطية الإعلامية الهامة للقانون بقناة نسمة.

2- نسب تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج:



الرسم بياني عدد 31: تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج

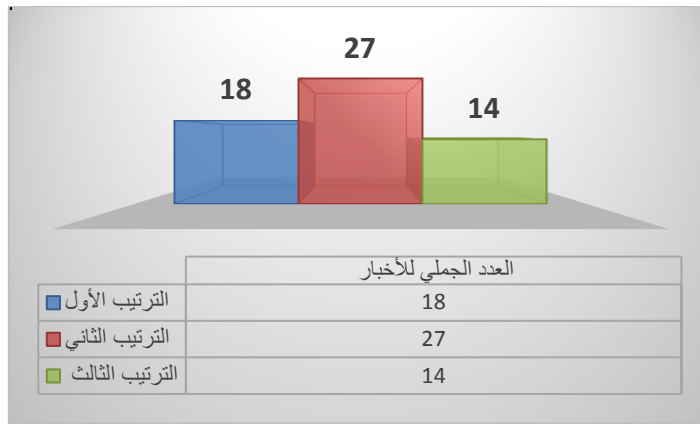


حسب عينة نوع البرامج التي تمّ اختيارها لرصد التغطية الإعلامية لقانون المالية 2019، وهي الأخبار والمجلة الإخبارية والبرنامج الحواري، كانت نسب كل نوع من هذه البرامج، حسب العدد، كما يلي:

الأخبار، بنسبة 96 بالمائة. تحت تسميات مختلفة، وهي: "الأخبار" و"ملخص الأخبار" و"نشرة الأخبار" و"موجز الأخبار".

المجلة الإخبارية، بنسبة 4 بالمائة. تمثّلت في برامج: "هات الصحيح"، و"ناس نسمة نيوز"، و"نيوز روم" والبرنامج آخر يث أهمّ المقطعات الواردة في القناة، "le grand zapping".

3- ترتيب الخبر في النشرات الاخبارية



الرسم بياني عدد 32: ترتيب الخبر في النشرات الاخبارية

تراوح ترتيب الخبر، خلال الفترة التي تمّ رصدها، بين تصدّر افتتاح الأخبار والترتيب 12. ولبيان مدى اهتمام قناة نسمة بالأخبار المتعلقة بقانون المالية 2019، وقع التركيز على عدد المرات التي جاء فيها الخبر في المراتب الثلاثة الأولى، فكانت كما يلي:

18 مرّة، في مفتح الأخبار

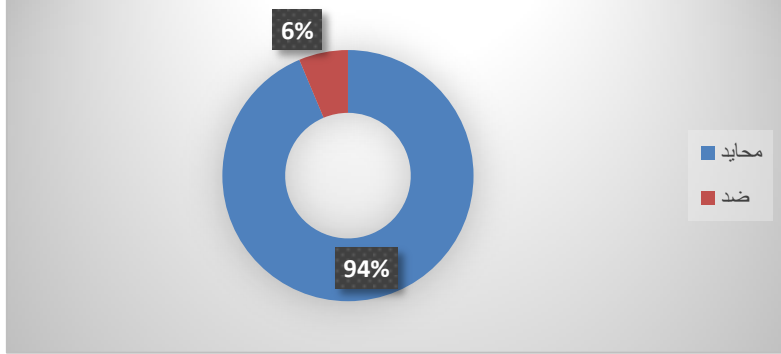
27 مرّة، في الترتيب الثاني

14 مرّة، في الترتيب الثالث

يعكس هذا الترتيب، في تغطية قناة نسمة لمشروع قانون المالية 2019، اهتمام القناة بهذا الموضوع ولعب دور إعلامي مسؤول في إنارة الرأي العام بأهمّ المستجدات الخاصة به.



4- تقييم المواقف المعبر عنها من طرف الصحفيين والمعلقين



الرسم بياني عدد 33: تقييم مواقف الصحفيين والمعلقين

أتسمت أغلب مواقف الصحفيين والمعلقين في قناة نسمة بالحياد إزاء قانون المالية 2019، بنسبة بلغت 94 بالمائة. حيث عبّر عن ذلك كل مقدّمات ومقدّمات نشرات الأخبار، الذين اكتفوا بنقل الخبر، دون إبداء أي موقف تجاهه. كما لاحظنا وجود نفس هذا الموقف في المجالات الإخبارية. إلا أنّ البعض من هذه المجالات الإخبارية وإن تضمّت مواقف محايدة فقد تضمّنت كذلك مواقف ضد قانون المالية 2019، بنسبة 6 بالمائة. حيث عبّر عن معارضة هذا القانون كل من صحفي ومعلقي برنامج "ناس نسمة نيوز" و"هات الصحيح".

5- الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية

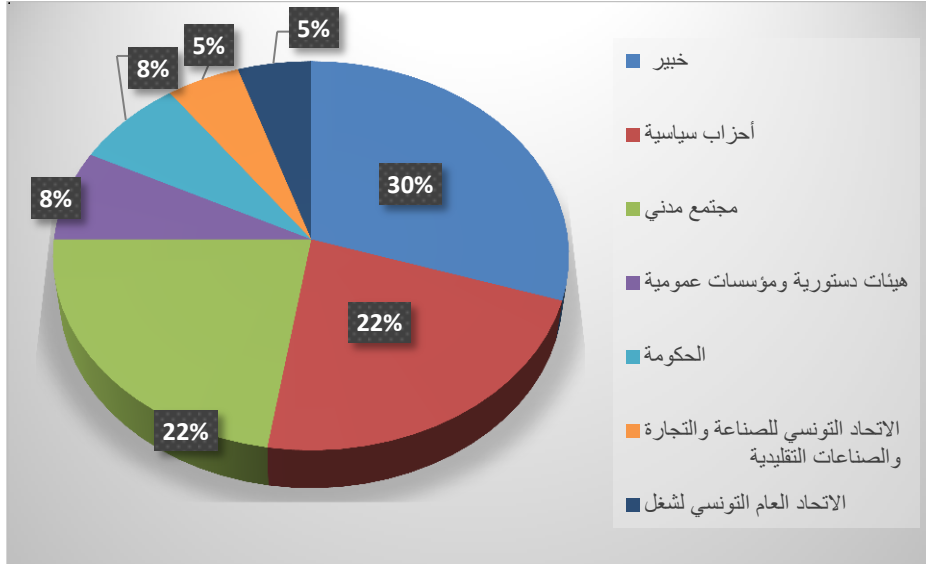
| الحيز الزمني | الفاعلون المستجوبون |
|--------------|--|
| 01:42:10 | خير |
| 00:42:56 | أحزاب سياسية |
| 00:26:19 | مجتمع مدني |
| 00:15:49 | هيئات دستورية ومؤسسات عمومية |
| 00:07:59 | الحكومة |
| 00:07:08 | الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية |
| 00:02:26 | الاتحاد العام التونسي للشغل |
| 3:24:47 | المجموع العام |

جدول عدد 11: الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين

تميزت التغطية الإعلامية لقناة نسمة بالتنوع حيث رصدنا تدخلات جميع الأطياف السياسية وقد خصصت القناة الحيز الأكبر للخبراء وذلك بأكثر من ساعة ونصف يلها الأحزاب السياسية بما يقارب الساعة كما لاحظنا تشريك المجتمع المدني في مناقشة قانون المالية حيث حاز على ما يقارب النصف ساعة هذا الى جانب تشريك عدد من ممثلين عن الحكومة واتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد العام التونسي للشغل.



6- الفئات المتدخلة في تغطية مشروع قانون المالية



الرسم بياني عدد 34: الفئات المتدخلة في مشروع قانون المالية

نفذ إلى قناة نسمة ضيوفا ومتدخّلين من انتماءات متنوّعة. ذلك أننا نجد الخبراء والأحزاب ونشطاء من المجتمع المدني وممثّلين عن الهيئات الدستورية والمؤسسات العمومية وعن الحكومة وعن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وعن الاتحاد العام التونسي للشغل. إلا أنّ نسب حضورهم كانت متفاوتة باحتساب عدد المرات، وهي كما يلي:

-الخبراء، بنسبة 30 بالمائة، تمثّلت في حضور كل من "محمد الصادق جبنون" و"جنّات بن عبد الله" و"محمد جزاية" و"معز البوراوي" و"محمد الصالح جنادي" و"طارق الشريف" و"محمد أمين عيسى" و"ماهر بالحاج" و"عبّاض اللّومي" كضيوفا في البرامج أمّا "معز الجودي" فقد تنوّعت طريقة مشاركته فكانت عبر الحضور كضيف وعبر التدخّل من خارج أستوديوهات القناة.

-الأحزاب السياسية، بنسبة 22 بالمائة، تمثّلت في حضور كل من "زياد الأخضر" و"منجي الرحوي"، عن الجبهة الشعبية و"عماد الخميري" عن حركة النهضة و"منجي الحرياوي" و"سفيان طوبال" عن حركة نداء تونس كضيوفا وكمتمدخّلين كل من "منجي الرّحوي" عن الجبهة الشعبية و"محمد رمزي خميس"، عن نداء تونس و"محمد بن سالم" عن حركة النهضة و"طارق الفتيت" عن الاتحاد الوطني الحر و"سامية عبّو" عن الكتلة الديمقراطية.

-المجتمع المدني، بنسبة 22 بالمائة، تمثّلت في حضور كل من رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري "عبد المجيد الزّار" والإعلامية "فاطمة الكراي" والناشط السياسي "فخري السلام" والمحامي لدى التعقيب "بوكري بن ثابت" والمحامي "منير بن صالح"، كضيوفا وعضو جمعية "solidaire" "لبنى الجريبي" كمتدخّلة.



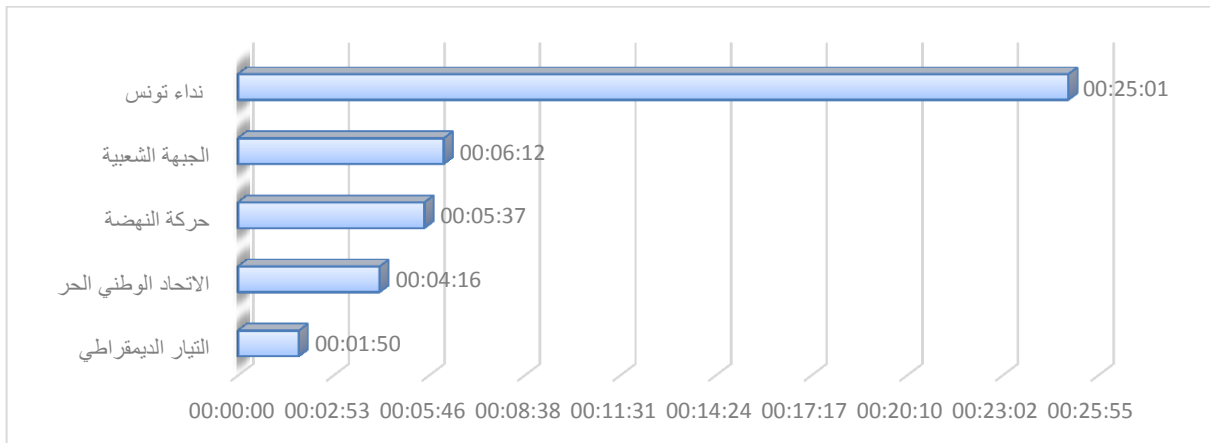
-الهيئات الدستورية والمؤسسات العمومية، بنسبة 8 بالمائة، تمثّلت في حضور عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات "نبيل عزيزي" والعضو السابق بهيئة الحقيقة والكرامة "مصطفى البعزاي" كضيوف، وعضو المجلس الأعلى للقضاء، "محمد مهدي معزون" كمتدخّل.

-الحكومة، بنسبة 8 بالمائة، تمثّلت في حضور وزير أملاك الدولة "هادي الماكني" كضيف، ووزير العدل "غازي الجريبي" ووزير الشؤون الاجتماعية "محمد الطرابلسي" كمتدخّلين.

-الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، بنسبة 5 بالمائة، تمثّلت في حضور عضو المكتب التنفيذي لمنظمة الأعراف "بشير بوجدي"، كضيف، ورئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة "سمير ماجول"، كمتدخّل.

-الاتحاد العام التونسي للشغل، بنسبة 5 بالمائة، تمثّلت في حضور الأمين العام المساعد والناطق الرسمي باسم الاتحاد العام التونسي للشغل "سامي الطاهري" كضيف، وعضو المكتب التنفيذي لنفس المنظمة "سمير الشقي" كمتدخّل.

مدة تناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية في تغطية مشروع قانون المالية



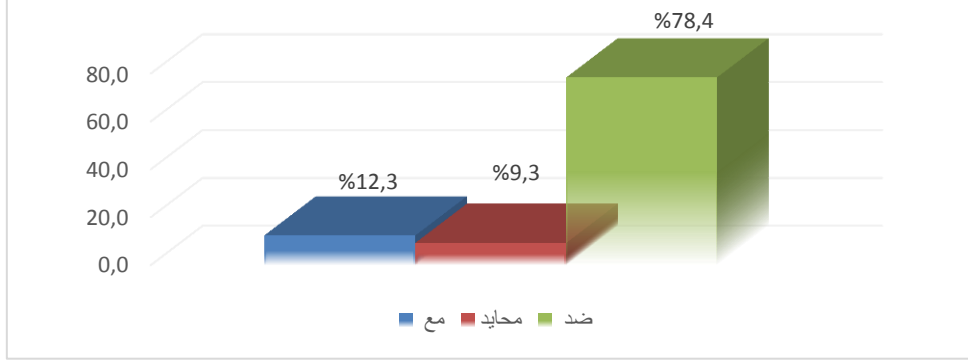
الرسم بياني عدد 35: مدة تناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن حضور الأحزاب المشاركة في النقاش حول قانون المالية كان ضعيفا، إذ لم يتجاوز عددها الخمسة أحزاب، مثّلت نسبة 3 بالمائة فقط من مجمل الأحزاب المرخص لها. ورغم محدودية الحيز الزمني المخصص للفاعلين السياسيين لتقديم مختلف آرائهم حول قانون المالية والذي لم يتجاوز الخمس وأربعين دقيقة كان لنداء تونس النصيب الأكبر، من خلال إستضافة سفيان طوبال في برنامج "هات الصحيح" لتقديم توضيحات حول مبادرة "كتلة حزب نداء تونس" بمجلس نواب الشعب وما خلقه ذلك من جدل، بخصوص صندوق الكرامة وجر الضرر إضافة لتدخل "منجي الحرياي" بمجلس نواب الشعب أو عبر الهاتف حول نفس الموضوع. تلتها الجبهة الشعبية بتدخلين "منجي الرحوي" و"زيد الأخضر" ثم حركة النهضة بتدخل ومثله للاتحاد الوطني الحر في حين لم يتجاوز التدخل الوحيد للكتلة الديمقراطية الدقيقتين.

نلاحظ أنّ الحيز الزمني، المخصص لمختلف الأحزاب السياسية، التي كان لها حضور في قناة نسمة وخاصة الأحزاب الأربعة الأخيرة، كان قصيرا جدا رغم أهمية المواضيع التي طرحت بخصوص مشروع قانون المالية 2019.



7- تقييم مواقف الضيوف والمتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية



الرسم بياني عدد 36: تقييم مواقف الضيوف والمتدخلين في مشروع قانون المالية

تميّزت أغلب مواقف الضيوف والمتدخلين في قناة نسمة، وتحديدًا في المجالات الإخبارية، بمعارضة قانون المالية 2019. حيث قارب نسبتها 78 بالمائة.

عبر عن المواقف الراضية لقانون المالية 2019، من الخبراء: كل من "معز الجودي" و"جنّات بن عبدالله" و"محمد الصادق جبنون" و"معز البوراوي" و"محمد الصالح جنادي" و"طارق الشريف" و"محمد أمين عيسى" و"ماهر بالحاج" و"عياض اللّومي"، ومن الأحزاب السياسية "زياد لخضر" و"منجي الرحوي" عن الجبهة الشعبية و"طارق الفتحي" عن الاتحاد الوطني الحر و"سامية عبّو" عن الكتلة الديمقراطية، ومن المجتمع المدني: رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري "عبد المجيد الزّار"، ومن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية: عضو المكتب التنفيذي لهذه المنظمة "بشير بوجدي" ورئيسها "سمير ماجول"، ومن الهيئات الدستورية والمؤسسات العمومية: عضو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات "نبيل عزيزي الأمين العام والناطق الرسمي" "سامي الطاهري" وعضو المكتب التنفيذي لنفس المنظمة، "سمير الشقي".

تعدّدت أسباب الرفض لهذا القانون حيث اعتبر الفاعلون السياسيون أنا السياسيات الاقتصادية وخاصة الجبائية مجحفة وستضعف كاهل المواطن، أما ممثلي المنظمات الاجتماعية فقد نهوا إلى أن هذا القانون سيضر التونسيين والمؤسسات الاقتصادية على حدّ سواء في حين ندّد الخبراء الاقتصاديين بالخيارات اللامدرسة صلب قانون المالية كما رفضوا، شأنهم شأن بقية المهن الحرة، رفع السرالمي مشاركين في ذلك المحامين وهو موقف عبّر عنه في قناة نسمة المحامي "منير بن صالح".

أثار إدراج فصل خاص بصندوق الكرامة في قانون المالية لسنة 2019 جدلاً واسعاً، و في تغطيتها لهذا الموضوع استضافت "قناة نسمة" كلّ من "منجي الحرباوي" و"سفيان طوبال" عن حزب نداء تونس للتعبير عن رفضهم لهذا الفصل، والعضو السابق بهيئة الحقيقة والكرامة، "مصطفى البعزاوي" المؤيد له.

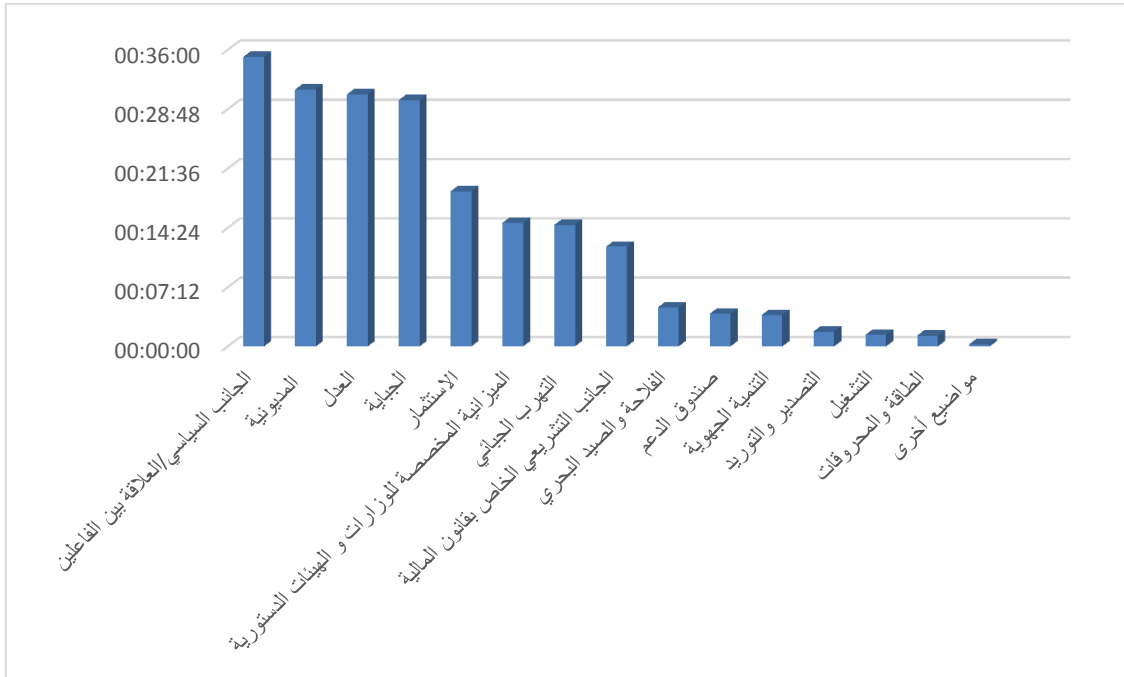
أما بالنسبة للمواقف الدّاعمة أو المؤيّدة لمشروع هذا القانون فقد حازت على نسبة أقلّ بكثير من المواقف المعارضة، حيث كانت 12,3 بالمائة. عبّر عن هذه المواقف، من الهيئات الدستورية والمؤسسات العمومية: وعضو المجلس الأعلى للقضاء، "محمد مهدي معزون"، ومن الحكومة: وزير العدل، "غازي الجريبي" ووزير الشؤون الاجتماعية، "محمد الطرابلسي".

في حين لم يعبّر عن المواقف المحايدة إلا عضو حزب حركة النهضة "محمد بن سالم".



نلاحظ من خلال هذا الرسم البياني والتحليل أنّ المواقف الراضية لمشروع قانون المالية 2019 هي المهيمنة والبارزة، مقارنة بباقي المواقف، وهو ما يعكس انحياز قناة نسمة ضدّ مشروع هذا القانون، حيث تجسّد ذلك من خلال انتقاء عيّنة ضيوف ومدخّلين ضد هذا القانون.

8- التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره



الرسم بياني عدد 37: التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره

حازت المواضيع الأربع الأولى وهي الجانب السياسي والعلاقة بين الفاعلين، المدىونية، والعدل والجباية على النسبة الأكبر في تغطية قناة نسمة لقانون المالية بنسبة 61.93 %، أي بحيز زمني تجاوز الساعتين في مجموع الحيز الزمني.

قُدّر الحيز الزمني المخصص لموضوعي الجانب السياسي/العلاقة بين الفاعلين والعدل بساعة وخمس دقائق، نظرا لتغطية قناة نسمة للجدل الحاصل حول صندوق الكرامة وجبر الضرر في جانبه: أولا السياسي، من خلال الجدل حول مقترح كتلة نداء تونس بتغيير صبغته لصندوق للعائلات المعوزة ورفض المقترح من قبل حركة النهضة وموقفها الداعم لإدراج الصندوق بقانون المالية لسنة 2019، وثانيا في جانبه القانوني حيث تعتبر هيئة الحقيقة والكرامة الصندوق ركيزة أساسية في مسار العدالة الانتقالية وهو عبّر عنه العضو السابق للهيئة مصطفى البعزاوي وبعض المتدخلين الذين انقسمت آراؤهم بين رافض ومؤيد.

في حين طغى موضوعي المدىونية والاستثمار على مداخلات الخبراء والمحللين الاقتصاديين وخاصة كيفية تخفيض نسبة وحجم المدىونية من خلال خلق الثروة والاستثمار. وكذلك نقدم للسياسة الجبائية المعتمدة من قبل الحكومة وإجراءاتها الواردة بقانون المالية 2019 وتأكيدهم على ضرورة اتخاذ إجراءات هامة للحد من التهرب الجبائي لإنقاذ الاقتصاد الوطني.

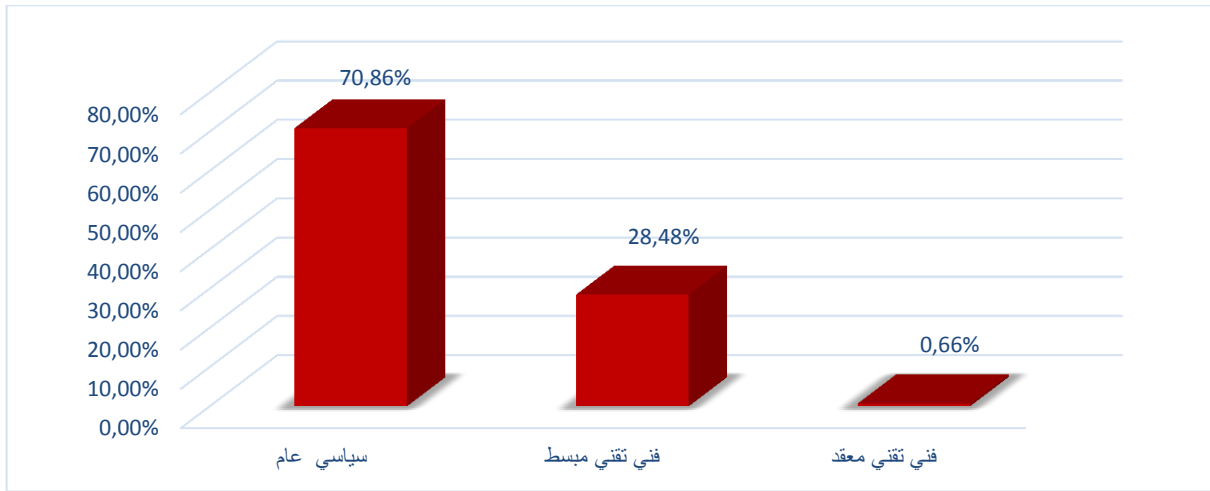


وعبر المجتمع المدني عن رفضه رفع السريته وخاصة المحامين، مؤكداً في تدخلاتهم على عدم قانونية هذا الفصل، مرتكزين في ذلك على القوانين المنظمة للمحاماة وأهمية السريته في مسار العدالة ومعددين الجوانب الجبائية للفصل 36 من قانون المالية وهو ما فسّر حضور موضوعي العدل والجباية بحيز زمني قارب الساعة.

كان لقناة نسمة تغطية يومية لنشاط المجلس المتعلق بقانون المالية في مختلف النشرات الإخبارية متابعين في ذلك نقاش ميزانيات الوزارات والهيئات وخاصة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أساساً، وكذلك الجوانب التشريعية المتعلقة بالقانون.

أما بالنسبة لبقية المواضيع المتعلقة بقانون المالية فلم تحظى بالتغطية الكافية حيث لم تتجاوز مداخلة واحدة لكل منها بحيز زمني ضئيل تراوح بين قرابة الأربع دقائق لكل من صندوق الدعم والتنمية الجهوية وأقل من الدقيقتين بالنسبة للتصدير والتوريد والتشغيل والطاقة والمحروقات وهو حيز زمني قصير جداً نظراً لأهمية هذه المواضيع.

9- المعجم المستخدم في تغطية الاعلامية لقانون المالية

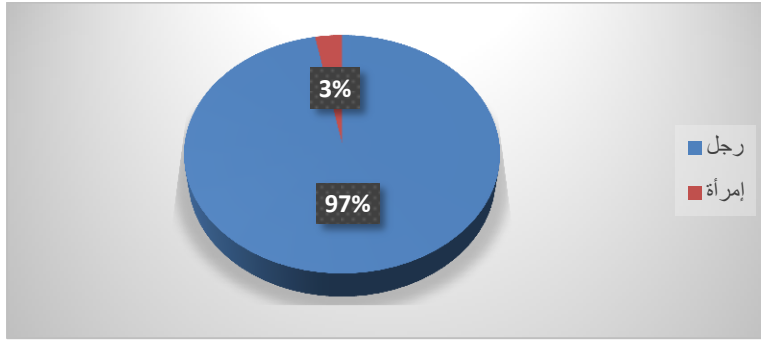


الرسم بياني عدد 38: المعجم المستخدم في التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية

طغت المواقف والتجاوزات السياسية على المعجم المستخدم في تحليل قانون المالية حيث قام اغلب المتدخلين بحصر مواقفهم بين رافض ومؤيد للحكومة وتوجهاتها الاقتصادية في الميزانية العامة دون الدخول في تفاصيل قانون المالية وهو ما أثر على المعجم المستخدم ليكون للسياسي فيه الجانب الأكبر وهذا راجع أساساً لطبيعة انتماءات الضيوف التي كانت متكونة من فاعلين سياسيين بموقفهم من خيارات الحكومة ومجتمع مدني تمثل أساساً في أصحاب المهن الحرة بتحركاتهم الرافضة لرفع السريته ومقترحات الحكومة في هذا التوجه، إضافة إلى هيئة الحقيقة والكرامة وموقفها من صندوق الكرامة وجبر الضرر والتجاوزات السياسية التي أثارها الصندوق. أما في ما يتعلق بالخبراء، الذين لم تتجاوز نسبتهم الربع من مجمل الحاضرين، فقد قاموا بتحليل جوانب عدة من قانون المالية محاولين تبسيط المفاهيم وتقديم أكثر إيضاحات للمشاهدين من خلال استعمال معجم تقني كان في أغلبه مبسطاً وواضحاً لم يتجاوز نسبة 30 بالمائة.



10- توزيع المداخلات في تغطية مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي



الرسم بياني عدد 39: توزيع المداخلات في مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي

11- أخذ الكلمة للرجال والنساء حسب نوع البرنامج

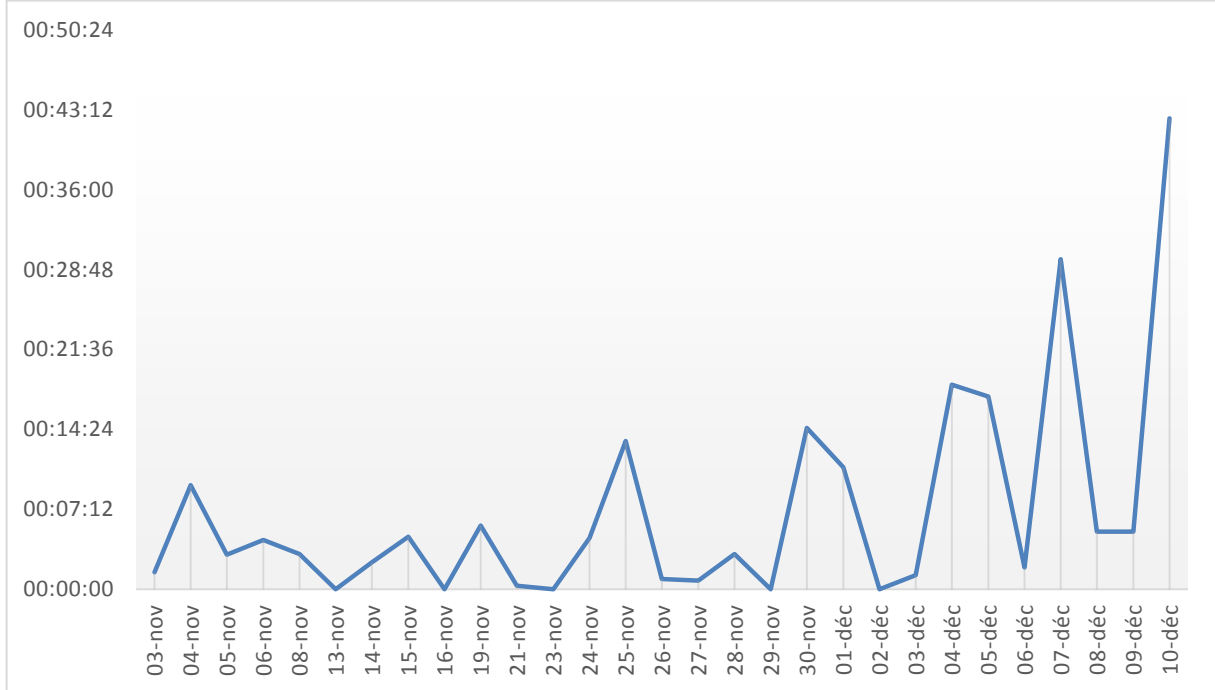
| الذكور | | | الإناث | | | نوع البرنامج |
|-----------------------------------|------------------|-------|-----------------------------------|---------------|-------|--------------|
| نسبة الذكور (حسب الحيز الزمني) | المدة الزمنية | العدد | نسبة الإناث (حسب الحيز الزمني) | المدة الزمنية | العدد | |
| %97 | 02:38:06 | 28 | %3 | 00:03:46 | 3 | مجلة اخبارية |
| | 00:40:36 | 12 | | 00:02:19 | 2 | أخبار |

جدول عدد 12: مدة تناول الكلمة حسب نوع البرنامج

اقتصر حضور النساء في مناقشة قانون المالية في قناة نسمة على الخيرة "جنات بن عبد الله" والإعلامية "فاطمة الكراي" ولم يتجاوز ظهورهن الخمس مرات مقارنة بظهور بلغت 97 بالمائة بالنسبة للرجال وإضافة إلى هذه النسبة الضئيلة لظهورهن فإن مدة حيز أخذ الكلمة قاربت الست دقائق من مجمل ثلاث ساعات وأربع وعشرين دقيقة بنسبة بلغت 03 بالمائة من الحيز الزمني الإجمالي (تناولنا فيها موضوعي المديونية والفلحة والصيد البحري) وهو ما يعكس ضعف تشريك النساء في القضايا الهامة والمصيرية كقانون المالية لسنة 2019.



12- تطور نسق تغطية مشروع قانون المالية حسب اليوم

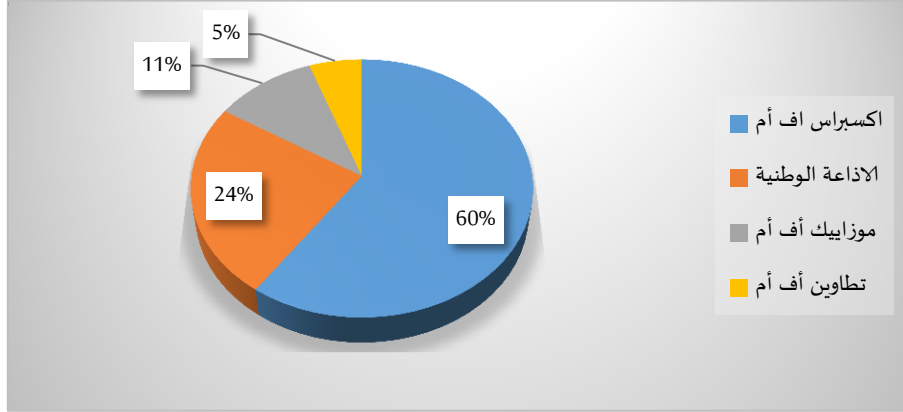


الرسم بياني عدد 40: تطور نسق التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية

لم يحظى قانون المالية 2019 بتغطية هامة خلال الأيام الأولى حيث اقتصرت على مواجيز ونشرات الأخبار وخاصة تغطية مناقشته داخل مجلس نواب الشعب عبر الفقرة اليومية لنشاط المجلس. وفي الأيام الأخيرة قبل المصادقة على القانون، تطور النسق بصفة ملحوظة وبلغ ذروته يوم 10 ديسمبر 2019 يوم المصادقة على القانون حيث تم تخصيص حصتين من برنامج "هات الصحيح" لمناقشة القانون مع الخبراء الاقتصاديين وبرنامج "ناس نسمة نيوز" حول إضراب المحامين الراضين لرفع السرايمني طبقا لقانون المالية وكذلك إدراج صندوق الكرامة و جبر الضرر بهذا القانون. وإن كان هذا النقاش مهما لتفسير وتبسيط و شرح الإجراءات الواردة بقانون المالية فإنه كان متأخرا بعض الشيء حيث تم في اليوم الأخير للمصادقة على القانون.

II. النتائج العامة لرصد التعاطي الاعلامي مع مشروع قانون المالية لسنة 2019 في القنوات التلفزيونية

1- الحيز الزمني الاجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية في الاذاعات المرصودة



الرسم بياني عدد 41: الحيز الإجمالي المخصص للمتدخلين في الاذاعات

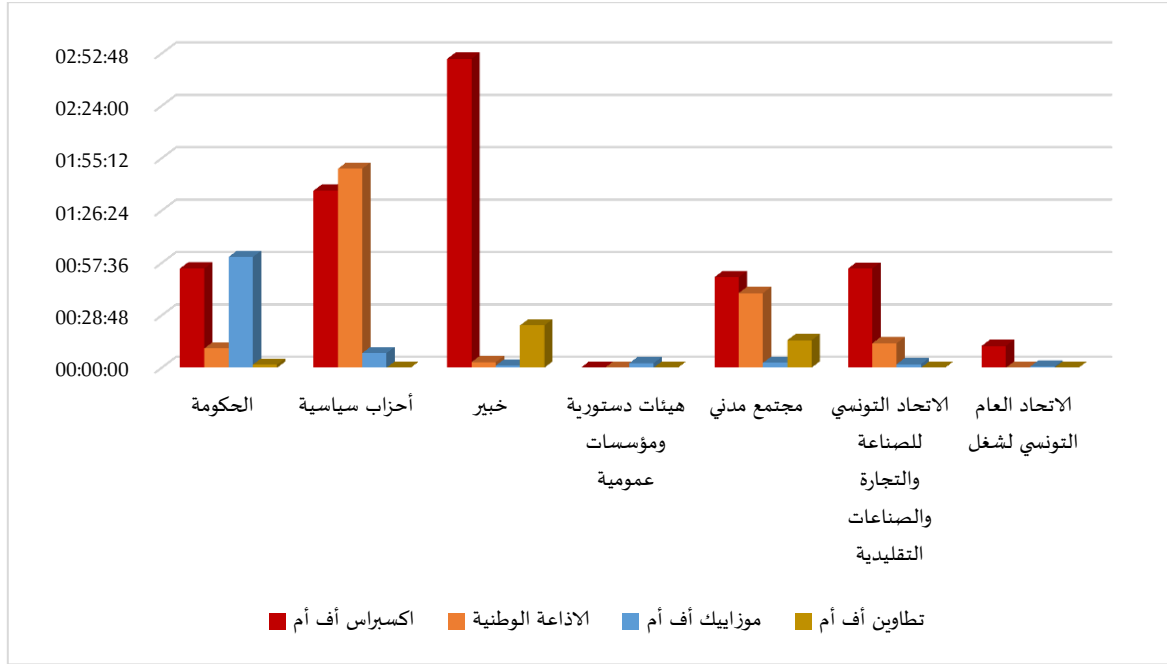
يظهر الرسم البياني أن إذاعة اكسبرس أف أم، تصدّرت ترتيب الاذاعات التي تم رصدها، من حيث الحيز الزمني المخصّص لتغطية مواقف الفاعلين وآرائهم بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2019 وذلك بمدة زمنية تقدّر بـ 7 ساعات و 17 و 59 ثانية تقابلها نسبة مئوية قاربت 60 بالمائة ويعود ذلك بالأساس إلى تخصص الاذاعة في الشأن الاقتصادي حيث كانت تغطية مشروع قانون المالية حاضرة تقريبا في مختلف المواضيع والنشرات وأغلب البرامج الحوارية والمجلات الاخبارية.

وحلّت الاذاعة الوطنية في المرتبة الثانية بنسبة تجاوزت 24 بالمائة حيث بلغت المدة الزمنية الاجمالية للمداخلات المتعلقة بمشروع القانون حوالي ثلاث ساعات كان أغلبها ضمن برنامجي "البلاد اليوم" و"اقتصاد كوم".

وجاءت إذاعة موزاييك أف أم في المرتبة الثالثة بمدة زمنية تجاوزت ساعة و 17 دقيقة وبنسبة مئوية تقدّر بحوالي 11 بالمائة توزّعت بين الأخبار وبرنامج "ميدي شو".

من جانبها لم تخصص إذاعة تطاوين لتغطية مواقف مختلف الفاعلين في علاقة بقانون المالية سوى 40 دقيقة ما جعلها تحتل آخر الترتيب بنسبة مئوية أقل من 6 بالمائة.

2- الفئات المتدخلة في مشروع قانون المالية في الاذاعات المرصودة



الرسم بياني عدد 52: الفئات المتدخلة في الإذاعات خلال تغطية مشروع قانون المالية

يبرز الرسم البياني أعلاه أن الأحزاب السياسية كانوا الفئة الأكثر حضوراً في الاذاعات المرصودة، بحيز زمني إجمالي تجاوز 3 ساعات و34 دقيقة أغلبها عبر الاذاعة الوطنية وإذاعة اكسبرس أف أم، مع تسجيل غياب تام للفاعلين السياسيين في إذاعة تطاوين.

-وحظي الخبراء أيضاً، بحيز زمني هام تجاوز 3 ساعات و17 دقيقة أكثر من ساعتين و49 دقيقة منها على أمواج إذاعة اكسبرس أف أم.

-وحضرت الحكومة بحيز زمني تجاوز ساعتين و7 دقائق، وذلك أساساً في إذاعة موزابيك واكسبرس أف أم

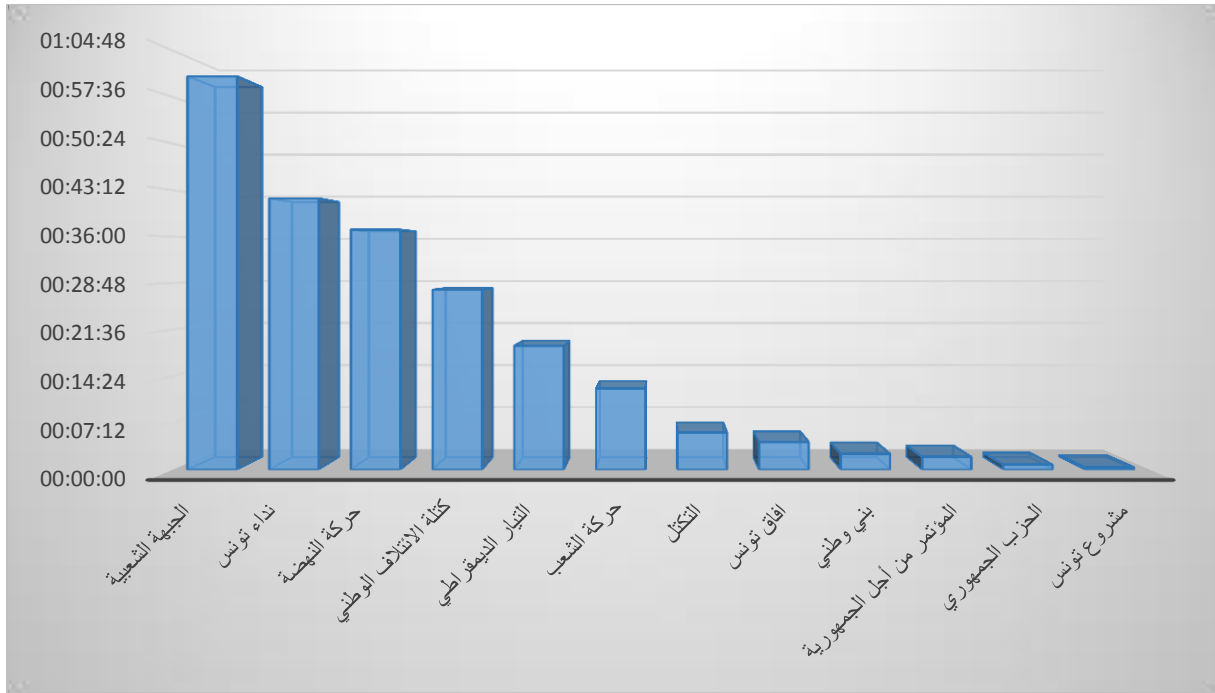
-وسجل المجتمع المدني حضوره بأكثر من ساعة و48 دقيقة، أكثر من 49 دقيقة منها كان في إذاعة اكسبرس أف أم بحضور الممثل عن منظمة بوصلة معزين صالح و41 دقيقة في الاذاعة الوطنية بتدخلات لممثلين عن نفس المنظمة.

-وحضر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بمدّة زمنية، بلغت حوالي ساعة و10 دقائق قرابة ساعة منها على أمواج إذاعة اكسبرس أف أم من خلال استضافة رئيس المنظمة سمير ماجول وأيضاً رئيس غرفة سلسلة المغازات مهدي عبد المولى.

-أما الاتحاد العام التونسي للشغل فقد حظي بحيز زمني لم يتجاوز 13 دقيقة أغلبها في إذاعة اكسبرس أف أم من خلال حضور الخبير الاقتصادي بالمنظمة الشغيلة عبد الرحمان اللاحة.

وفيما يخص الهيئات العمومية والمؤسسات العمومية فقد كان حضورها هامشياً بدقيقتين و31 ثانية فقط في إذاعة موزابيك أف أم.

3- الحيز الزمني الاجمالي المخصص للأحزاب السياسية خلال تغطية مشروع قانون المالية



الرسم بياني عدد 43: الحيز الاجمالي المخصص للأحزاب السياسية في الاذاعات

احتلت الجبهة الشعبية صدارة الترتيب بأكثر من ساعة في مجموع الحيز الزمني للأحزاب السياسية توزعت بين الإذاعة الوطنية بأكثر من 24 دقيقة وإذاعة اكسبرس أف أم ب34 دقيقة و12 ثانية ودقيقتين و31 ثانية على اذاعة موزاييك وكان أغلبها للنائب "منجي الرحوي".

وجاءت كل من حركة نداء وحركة النهضة وتونس في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي بأكثر من 37 دقيقة للنهضة وبمدة تجاوزت 41دقيقة لنداء تونس وقد كان حضورهما في الغالب على أمواج الإذاعة الوطنية واكسبراس أف أم.

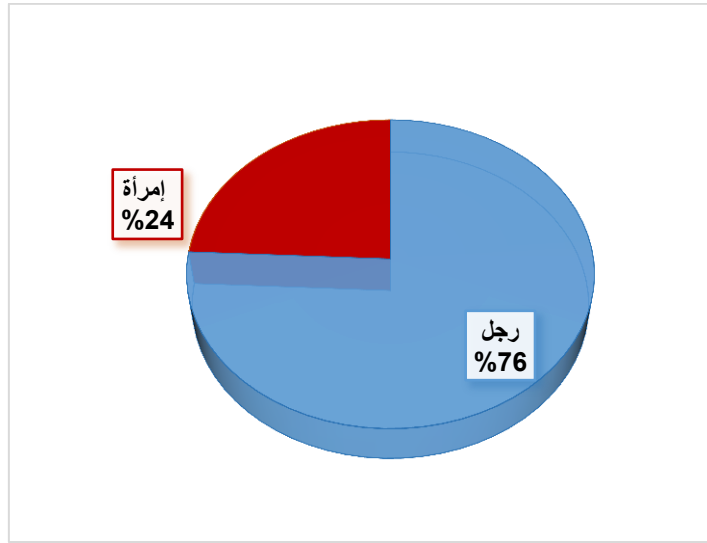
وحلّت كتلة الائتلاف الوطني في المرتبة الرابعة بأكثر من 27 دقيقة من اجمالي الحيز الزمني المخصص لمواقف الفاعلين السياسيين من مشروع قانون المالية 2019 أغلبها في الإذاعة الوطنية من خلال استضافة "مروان الفلفال" و"صبرين قوبنطيني" و"ليلى الحمروني".

وقد حظي التيار الديمقراطي بالمرتبة الخامسة بحيز زمني تجاوز 19 دقيقة أغلبها على أمواج إذاعة اكسبرس أف أم من خلال استضافة القيادي بالحزب "محمد عبّو"، يليه حزب حركة الشعب بقيادة "زهير المغزاوي" الذي حظي بأكثر من 12 دقيقة.

أما بقية الأحزاب فقد كان حضورها هامشيا ولم يتجاوز الحيز الزمني المخصص لها 6 دقائق في أقصى الحالات لحزب التكتل و23 ثانية كحيز أدنى سجّلته حركة مشروع تونس.

تجدر الإشارة إلى أن مواقف وآراء الفاعلين السياسيين بخصوص مشروع قانون المالية 2019 غابت تماما في تغطية اذاعة تطاوين.

4- توزيع المداخلات في التغطية الاعلامية حول قانون المالية حسب النوع الاجتماعي



الرسم بياني عدد 44: النوع الاجتماعي في الاذاعات

لاحظنا من خلال نتائج رصد حضور المرأة في الاذاعات المرصودة (الاذاعة الوطنية واذاعة تطاوين واذاعة موزاييك واذاعة اكسبراس) أن المرأة لم تحظ سوى بـ 24% من مجموع المداخلات المتعلقة بمناقشة مشروع قانون المالية. حيث استضافت هذه الاذاعات 158 شخصية بين ضيف و متدخل توزعوا بين 15 امرأة و 143 رجلا.

تؤكد هذه النسب هميش الاذاعات للنساء و عدم إعطائهن المساحة الإعلامية اللازمة لإبداء آرائهن في نقاش فصول مشروع قانون المالية، رغم وجود عدد غير ضئيل منهنّ في مجلس النواب، وكذلك في فضاءات المجتمع المدني...

الإذاعة الوطنية



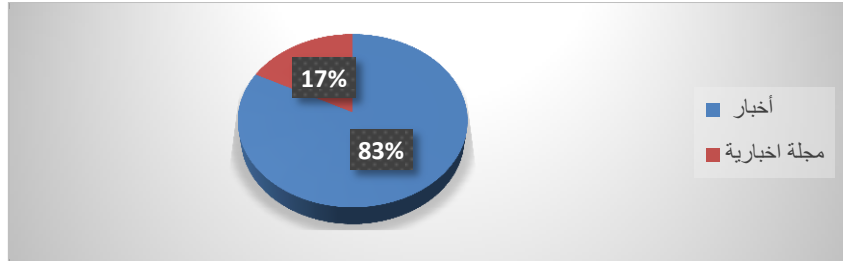
1- الحيز الزمني الاجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية

| اسم البرنامج | الحيز الزمني | النسبة المئوية |
|---------------|--------------|----------------|
| البلاد اليوم | 01:34:06 | 53,03 |
| اقتصاد كوم | 00:34:58 | 19,71 |
| نشرة الاخبار | 00:18:31 | 10,44 |
| جنتك عاشقا | 00:23:01 | 12,97 |
| يوم سعيد | 00:06:50 | 3,85 |
| المجموع العام | 02:57:26 | %100 |

جدول عدد 13: الحيز الاجمالي المخصص للمتدخلين

بلغ الحيز الزمني الإجمالي للمداخلات المتعلقة بمشروع قانون المالية لسنة 2019 حوالي ثلاث ساعات توزعت أساسا على صنفين من البرامج: المجالات الإخبارية التي خصصت حيزا زمنيا تجاوز الساعتين لتغطية المداخلات، نذكر منها على سبيل المثال برنامج "البلاد اليوم" الذي خصص أكثر من ساعة ونصف لمناقشة مشروع قانون المالية يليه برنامج "اقتصاد كوم" بقرابة خمس وثلاثون دقيقة.

2- تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج:

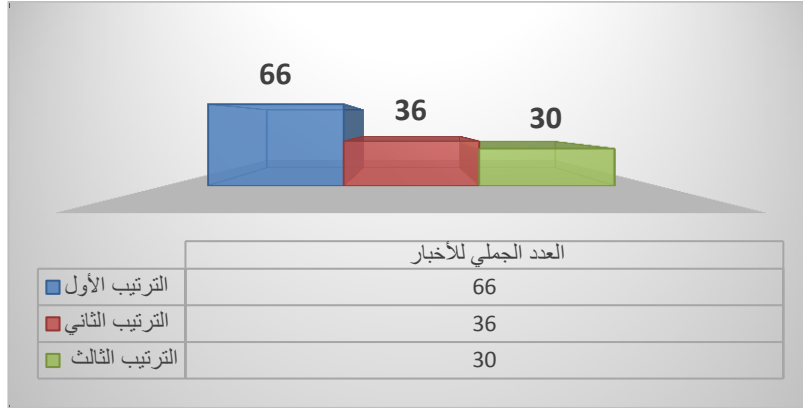


الرسم بياني عدد 45: تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج

غطى برنامج "البلاد اليوم" أكثر من خمسين بالمائة من مجموع المداخلات، إذ تناول الأخبار المتعلقة بقانون المالية وتحليلها واستضاف عديد الفاعلين السياسيين لإبداء آرائهم حول فصول قانون المالية والتعبير عن مواقفهم من تفاصيل مناقشته في البرلمان. وكذلك برنامج "اقتصاد كوم" الذي غطى 19 بالمائة من مجموع المداخلات خاصة من خلال استضافة ممثلين عن المجتمع المدني للحديث عن مستجدات مناقشة قانون المالية في البرلمان وتحليلها. أما الصنف الثاني من البرامج فقد تمثل في الأخبار حيث بثت النشرات الإخبارية مداخلات مختلفة وذلك بنسبة 10 بالمائة من مجموع المداخلات. واستأثرت النشرات الإخبارية على الحيز الأكبر من تغطية مشروع قانون المالية من خلال المتابعة اليومية المتواصلة لجميع تفاصيل الجلسات ومناقشة الفصول والميزانيات والمصادقة عليها.



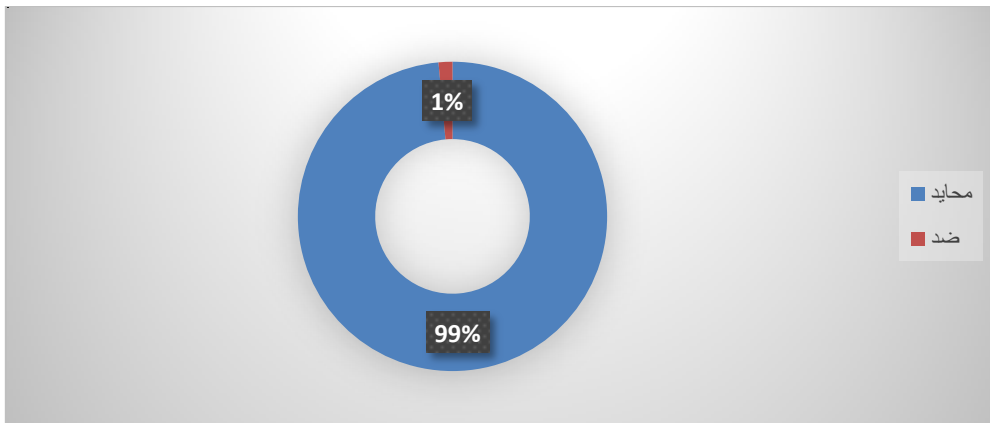
3- ترتيب الخبر في النشرات الاخبارية



الرسم بياني 46: ترتيب الخبر في النشرات الاخبارية

أولت الإذاعة الوطنية اهتماما بتغطية قانون المالية، وهو ما يظهر من خلال ترتيب الأخبار في النشرات الاخبارية حيث احتلت الأخبار المتعلقة بقانون المالية المرتبة الأولى ستا وستين مرة، كما تم بثها ستا وثلاثين مرة كثاني خبر، وثلاثين مرة كالثالث خبر. وتجدر الإشارة إلى أن الأخبار المتعلقة بقانون المالية وردت كأول خبر في النشرات الاخبارية خاصة يوم 24 نوفمبر وذلك للإعلان عن الشروع في عقد الجلسات العامة المخصصة للنظر في مشروع قانون المالية ولتغطية بيان رئيس الحكومة وتقديمه للتقرير العام لمشروع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي لسنة 2019، ويوم 28 نوفمبر لمتابعة الجلسات المخصصة للنظر في ميزانية وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الشؤون الدينية والمصادقة على ميزانية وزارة العدل، وكذلك أيام 8 و9 و10 ديسمبر في إطار المتابعة المتواصلة للجلسات العامة بمجلس نواب الشعب لاستكمال النظر في جميع فصول قانون المالية والمصادقة عليها.

4- تقييم المواقف المعبر عنها من طرف الصحفيين والمعلقين



الرسم بياني عدد 47: تقييم مواقف الصحفيين والمعلقين



اتسمت أغلب مواقف الصحفيين في الإذاعة الوطنية بالموضوعية وذلك بنسبة تسع وتسعين بالمائة ويعود ذلك لالتزامهم الحياد عند نقل الأخبار والآراء المتعلقة بمشروع قانون المالية وعند تناول المواضيع التي أثارت جدلا كالخلاف الذي وقع حول مسألة صندوق الكرامة. أما النسبة المتبقية وهي واحد بالمائة فتمثل المواقف المعارضة التي عبر عنها أحيانا بعض الصحفيين وهي متعلقة أساسا بانتقاد أداء النواب أثناء مناقشتهم لبعض الفصول وطريقة المصادقة على بعض الميزانيات.

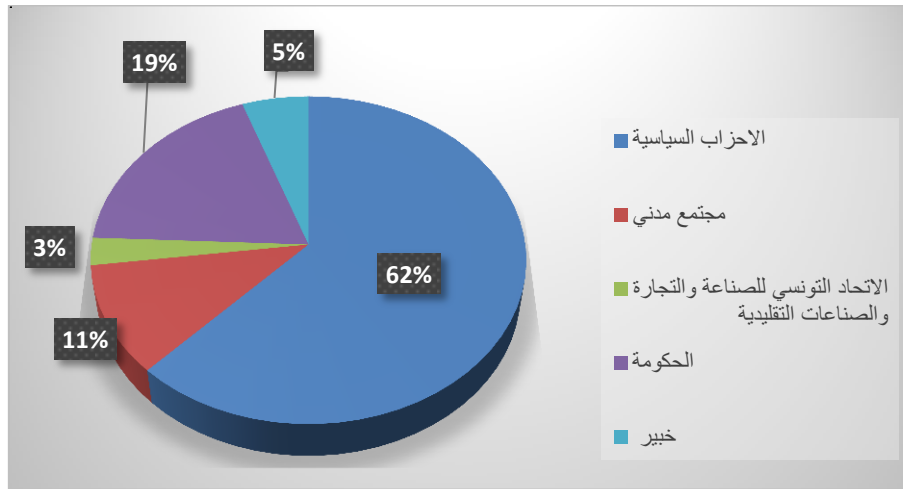
5- الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية

| العدد | المدة الزمنية | الفاعلون المستجوبون |
|-------|---------------|--|
| 23 | 01:49:23 | الأحزاب السياسية |
| 4 | 00:41:03 | مجتمع مدني |
| 1 | 00:13:23 | الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية |
| 7 | 00:10:34 | الحكومة |
| 2 | 00:03:03 | خبير |
| 37 | 02:57:26 | المجموع |

جدول عدد 14: الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين

هيمنت الأحزاب السياسية على الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية حيث حازت على أكثر من ساعة ونصف يليها المجتمع المدني بأكثر من أربعين دقيقة والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بما يقارب خمس عشرة دقيقة كما خصصت القناة عشر دقائق للحكومة في حين سجلنا ضعف حضور الخبراء الذي لم يتجاوز ثلاث دقائق.

6- الفئات المتدخلة في تغطية مشروع قانون المالية



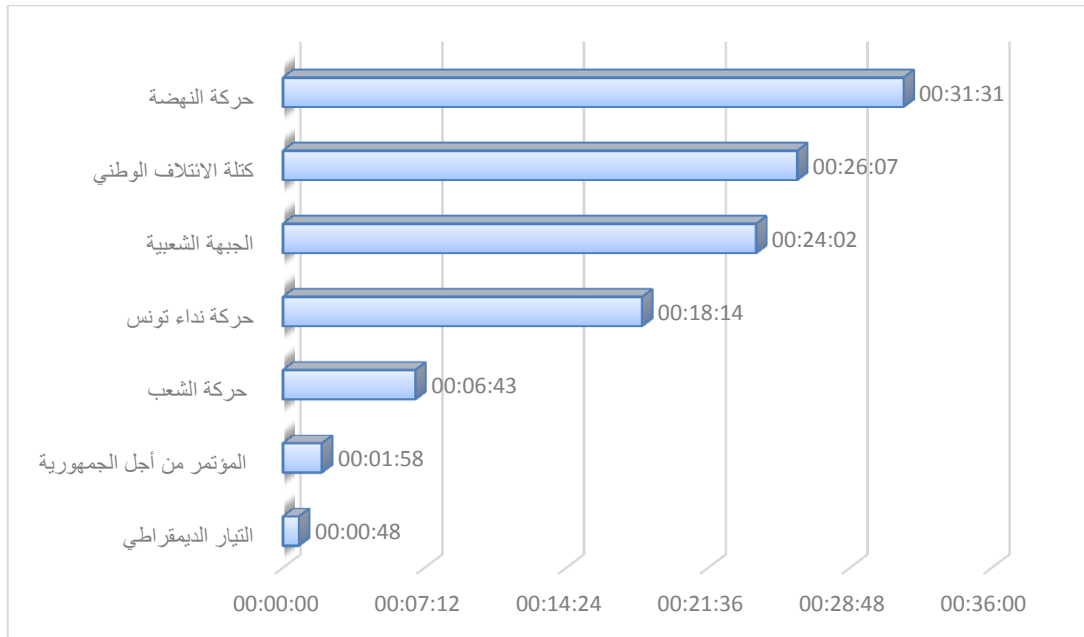
الرسم بياني عدد 48: الفئات المتدخلة في مشروع قانون المالية



يظهر الجدول والرسم البياني الحيز الزمني المخصص للضيوف والمتدخلين ونسب نفاذهم إلى برامج الإذاعة الوطنية في إطار تغطيتها لمشروع قانون المالية 2019 وذلك حسب انتماءاتهم. فقد سجلنا حضور سبع وثلاثين ضيف ومتدخل كان أكثر من ستين بالمائة منهم من الفاعلين السياسيين المنتمين إلى أحزاب مختلفة والذين تركز حضورهم خاصة في المجلة الإخبارية "البلاد اليوم"، يليهم المتدخلون من أعضاء الحكومة بنسبة تسعة عشر بالمائة والذين توزع حضورهم بين برنامج "البلاد اليوم" في تغطيته لجلسة منح الثقة المنعقدة يوم 12 نوفمبر 2018 والتي أثار فيها رئيس الحكومة عديد النقاط المتعلقة بمشروع قانون المالية وأيضا نشرات الأخبار التي بثت عديد المداخلات لأعضاء الحكومة بخصوص مواضيع مختلفة متعلقة بفصول قانون المالية والميزانيات.

لاحظنا كذلك حضور ممثلين عن المجتمع المدني خاصة خلال برنامج "اقتصاد كوم" الذي خصص مساحة قارة لجمعية بوصلة للحديث عن تفاصيل قانون المالية والتعرض لأخر المستجدات المتعلقة بمناقشته داخل البرلمان. أما نسبة حضور الخبراء فلم تتجاوز الخمسة بالمائة وذلك لاستجواب خبيرين فقط أولهما الخبير الاقتصادي محمد الصادق جبنون خلال نشرتي أخبار ليوم 23 نوفمبر 2018 حول رأيه في إيجاد آلية لتقليص العجز في الميزان التجاري والثاني أحمد صواب بصفته قاضي سابق بالمحكمة الإدارية الذي تدخل بإيجاز خلال برنامج "البلاد اليوم" ليوم 6 ديسمبر 2018 للتعبير عن موقفه من مسألة صندوق الكرامة. كما سجلنا حضور الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بنسبة ثلاثة بالمائة من مجموع عدد الضيوف والمتدخلين وذلك خلال برنامج "جنتك عاشقا" الذي تمت فيه استضافة رئيس الجامعة التونسية لوكالات الأسفار للحديث عن مطالب المهنيين التي وجهت للجنة المالية.

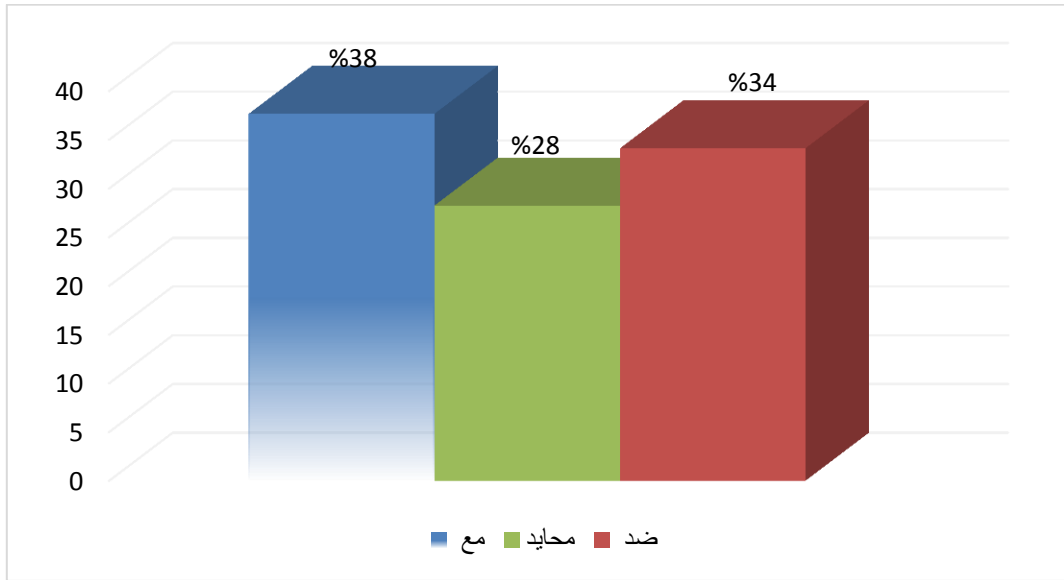
7- مدة تناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية في تغطية مشروع قانون المالية



الرسم بياني عدد 49: مدة تناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية خلال تغطية مشروع قانون المالية

بلغت مدة تناول الكلمة بالنسبة للفاعلين السياسيين ساعة وتسع وأربعين دقيقة توزعت بين سبع انتماءات سياسية. وحظي أعضاء حزب حركة النهضة بالنصيب الأكبر من إجمالي المدة وذلك بواحد وثلاثين دقيق، يليها نواب كتلة الائتلاف الوطني بست وعشرين دقيقة ثم ممثلو الجبهة الشعبية بأربع وعشرين دقيقة وحزب نداء تونس بثمانية عشرة دقيقة، في حين تراوحت مدة تناول الكلمة بالنسبة لأعضاء باقي الأحزاب بين ست دقائق وأقل من دقيقة واحدة. وقد بلغت مداخلات الفاعلين السياسيين ذروتها عند طرح موضوع صندوق الكرامة والتجاذبات السياسية التي انجرت عنه إضافة إلى المواكبة اليومية لمناقشة مختلف فصول قانون المالية والمصادقة عليها.

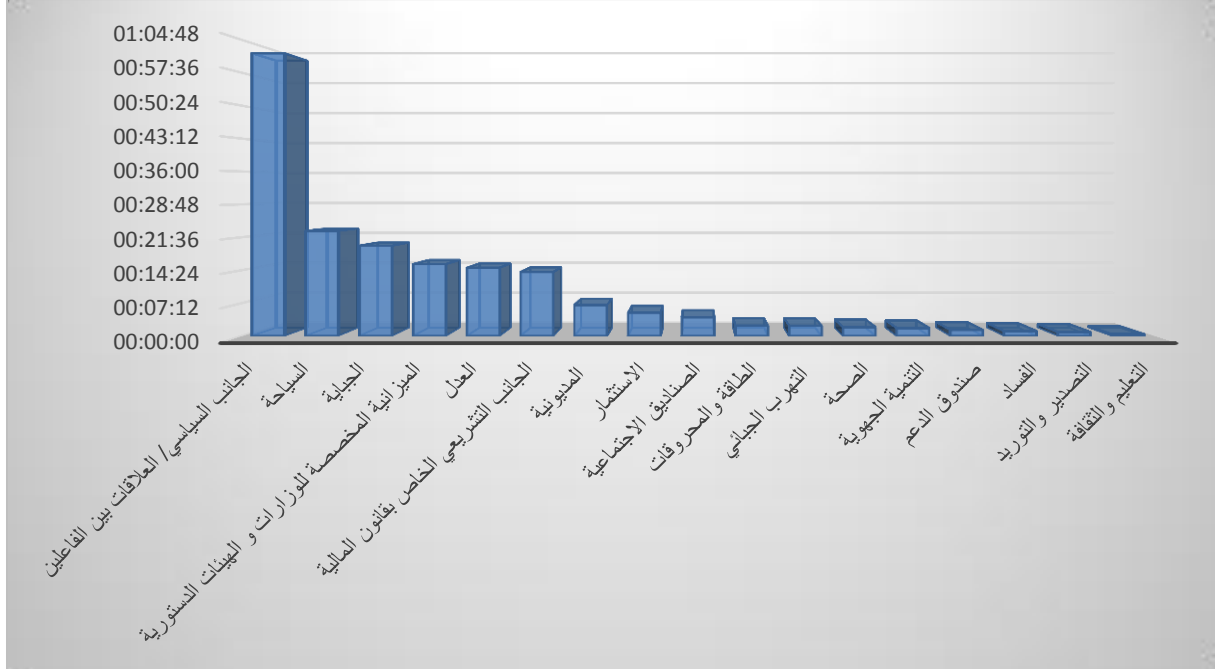
8- تقييم مواقف الضيوف والمتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية



الرسم بياني عدد 50: تقييم مواقف الضيوف والمتدخلين في مشروع قانون المالية

يظهر الرسم البياني تقارب أعداد المواقف المساندة والمعارضة التي عبر عنها الضيوف والمتدخلون تجاه محتوى مشروع قانون المالية لسنة 2019. وقد صدرت أغلب المواقف المساندة عن أعضاء الحكومة الذين أيدوا السياسة المتبعة في مشروع قانون المالية كإصلاح الجبائي والاستثمار. كما سجلنا بعض المواقف المساندة من طرف الفاعلين السياسيين خاصة الممثلين عن حزب حركة النهضة في إطار الجدل القائم حول صندوق الكرامة. في حين ارتبطت المواقف المعارضة ببعض الفاعلين السياسيين خاصة من حزب حركة نداء تونس والجبهة الشعبية الذين اعتبروا أن ما تضمنه مشروع قانون المالية هو شكل من أشكال الدعاية السياسية إضافة إلى معارضتهم للفصل المتعلق بصندوق الكرامة. أما المواقف المحايدة فقد صدر أغلبها عن ممثلة "جمعية بوصلة" التي ارتبطت مداخلتها بتوضيح الفصول والاعلان عن مواعيد الجلسات وتناول الأخبار المتعلقة بقانون المالية بصفة عامة. كما التزم بعض النواب بالحياد عند الحديث سير الجلسات وعند التعليق على بعض المطالب المهنية الموجهة للجنة المالية بمجلس النواب.

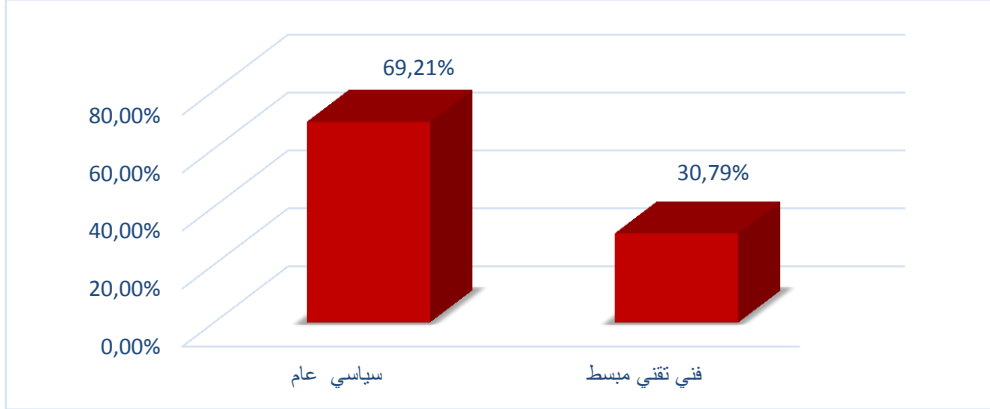
9- التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره



الرسم بياني عدد 51: التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره

تصدر المحور المتعلق بالجانب السياسي والعلاقة بين الفاعلين ترتيب المحاور حسب الحيز الزمني المخصص لها وذلك بساعة ودقيقة وخمسين ثانية وهو ما يمثل خمسة وثلاثين بالمائة من الحيز الزمني الاجمالي للمداخلات. وتعود هذه النسبة أساسا إلى تغطية الجدل القائم حول صندوق الكرامة وجبر الضرر الذي أيده نواب حزب حركة النهضة وطالب بإلغائه نواب حزب حركة نداء تونس وعارضه كل من نواب الجبهة الشعبية وكتلة الائتلاف الوطني. كما رصدنا عديد المداخلات التي اعتبرت مشروع قانون المالية نوعا من الدعاية السياسية لانتخابات 2019. واحتل محور السياحة المرتبة الثانية وذلك لتخصيص ثلاثة وعشرين دقيقة لرئيس الجامعة التونسية لوكالات الأسفار ورئيس لجنة المالية بمجلس نواب الشعب للحديث عن مطالب قطاع وكالات الأسفار التي تم توجيهها للجنة المالية. وحظي محور الجباية بتسعة عشر دقيقة وذلك لبث مداخلات مختلفة حول الاجراءات المقترحة لعدم إضافة ضرائب وأداءات جديدة على المواطن والمؤسسات وبعض الفصول التي لاقت جدلا مثل الفصل 13 المتعلق بضرائب بعض المؤسسات والفصل 23 الذي ينص على تخفيض المعاليم الديوانية على اللاقطات الشمسية المستوردة والفصل 34 المتعلق برفع السرمهي. أما المحاور المتعلقة بالميزانيات المخصصة للوزارات والهيئات الدستورية والعدل والجانب التشريعي الخاص بقانون المالية فقد خصص لكل منها ما يقارب خمسة عشرة دقيقة في حين تراوحت المدة الزمنية لبقية المحاور بين ست دقائق وست وعشرين ثانية.

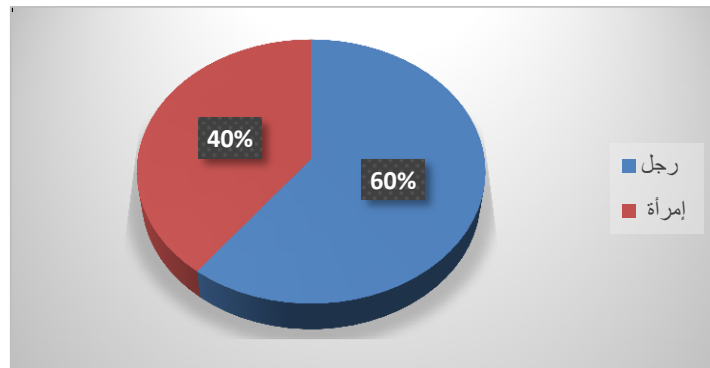
10- المعجم المستخدم في تغطية قانون المالية



الرسم بياني عدد 52: المعجم المستخدم في تغطية مشروع قانون المالية

نظرا لكثرة مداخلات الفاعلين السياسيين وتركيزهم على المواضيع المتعلقة بالخلافات السياسية حول التوجهات الاقتصادية المقترحة، تبين أن المعجم المستعمل الذي طغى على مجمل المداخلات هو معجم سياسي عام وذلك بنسبة بلغت تسعة وستين بالمائة في حين لم تتجاوز نسبة المعجم الفني التقني المبسط ثلاثين بالمائة. وتجدر الإشارة إلى أن الإذاعة الوطنية لم تعتمد بالشكل الكافي الصحافة التفسيرية وذلك لعدم استضافة خبراء مختصين لمزيد تفسير تفاصيل قانون المالية باستثناء بعض المداخلات الموجزة لخبيرين طيلة المدة المرصودة والاكتفاء باستضافة ممثلة جمعية بوصلة التي تكفلت بتوفير عديد المعطيات والمستجدات المتعلقة بمناقشة مشروع قانون المالية مع اعتماد أسلوب توضيحي من خلال تفسير المصطلحات وشرح بعض الفصول. أما الصحفيون فقد التزموا في كثير من الأحيان بنقل الأخبار والمواقف المتعلقة بقانون المالية دون توضيح الجوانب التي قد تبدو معقدة لدى المستمعين.

11- توزيع المتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي



الرسم بياني عدد 53: توزيع المداخلات في مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي



12- تناول الكلمة من طرف الرجال والنساء حسب نوع البرنامج

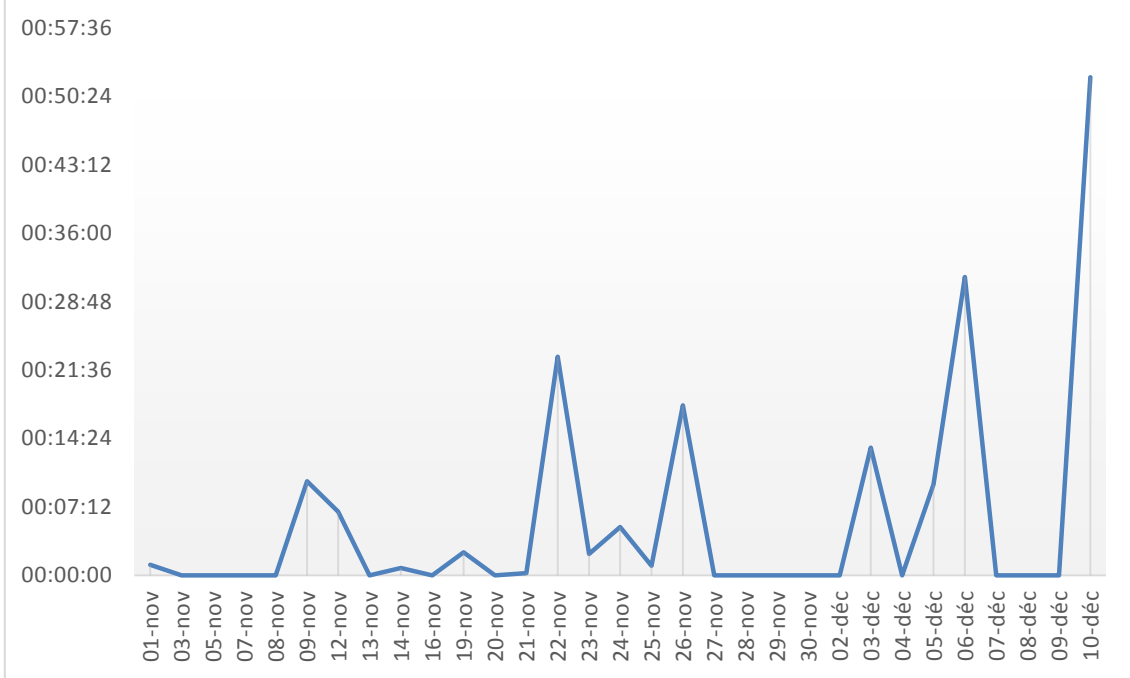
| الذكور | | | الإناث | | | نوع البرنامج |
|-----------------------------------|---------------|-------|-----------------------------------|---------------|-------|--------------|
| نسبة الذكور (حسب الحيز الزمني) | المدة الزمنية | العدد | نسبة الإناث (حسب الحيز الزمني) | المدة الزمنية | العدد | مجلة اخبارية |
| %60 | 01:29:29 | 18 | %40 | 01:09:26 | 5 | مجلة اخبارية |
| | 00:17:42 | 4 | | 00:00:49 | 1 | أخبار |

جدول عدد 15: مدة تناول الكلمة حسب نوع البرنامج

حظيت مداخلات النساء بنسبة 40% من مجموع المداخلات في حين بلغت نسبة مداخلات الرجال بـ 60% تقارب وقد سجلنا نسب مشاركة النساء والرجال في المجالات الاخبارية وذلك بأكثر من ساعة وتسع دقائق بالنسبة للنساء وما يقارب ساعة ونصف بالنسبة للرجال . ويعود ارتفاع نسبة مشاركة النساء في المجالات الإخبارية مقارنة بعددهن إلى الحضور القار لممثلة جمعية بوصلة في برنامج "اقتصاد كوم" والتي تجاوزت مدة مداخلاتها النصف ساعة خلال كامل المدة المرصودة. أما في الأخبار فقد سجلنا مداخلة واحدة بالنسبة للنساء وهي مداخلة وزيرة التشغيل والتكوين المهني في مجلس النواب حول الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ولم تتجاوز هذه المداخلة خمسين ثانية، في حين بلغ عدد مداخلات الرجال في الأخبار ثلاث عشرة مداخلة دامت أكثر من سبع عشرة دقيقة.



13- تطور نسق تغطية مشروع قانون المالية حسب اليوم



الرسم بياني عدد 54: تطور نسق التغطية المالية لمشروع قانون المالية

يظهر الرسم البياني نسق تغطية الإذاعة الوطنية للمداخلات المتعلقة بمشروع قانون المالية لسنة 2019 والذي لم يسجل ارتفاعاً سوى بعد عشرين يوماً من بداية عملية الرصد وذلك بين يومي 22 و26 نوفمبر حيث رصدنا حضور عديد الضيوف للتدخل بشأن جوانب مختلفة لمشروع قانون المالية منها تأجيل الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانية ومشروع قانون المالية ومناقشة ميزانية مجلس نواب الشعب إضافة إلى استضافة الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية للحدوث عن المديونية والاستثمار والجانب السياسي لقانون المالية. كما شهد نسق تغطية المداخلات حول مشروع قانون المالية ارتفاعاً خلال الأيام الثمانية الأخيرة من فترة الرصد ليبلغ ذروته يوم 10 ديسمبر أي يوم المصادقة على كامل قانون المالية حيث تم بث مداخلات مختلفة لنواب مجلس الشعب ولممثلين عن المجتمع المدني تجاوزت مدتها الخمسين دقيقة.

إذاعة تطاوين



1- الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية

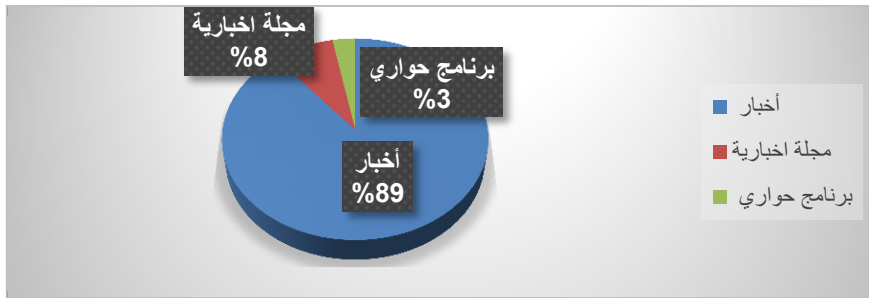
| النسبة المئوية | الحيز الزمني | اسم البرنامج |
|----------------|--------------|---------------|
| 80,8 | 00:32:21 | الشأن العام |
| 13,0 | 00:05:13 | حوار الاسبوع |
| 3,4 | 00:01:22 | حوار المنتصف |
| 2,7 | 00:01:06 | أخبار |
| 100% | 0:40:02 | المجموع العام |

جدول عدد 16: الحيز الإجمالي المخصص للمتدخلين

لم تتجاوز مدة تناول الكلمة لمختلف المتدخلين والضيوف، في شتى برامج إذاعة تطاوين المرصودة لمناقشة قانون المالية لسنة 2019، الأربعين دقيقة طيلة فترة رصد المشروع الممتدة من 1 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2019 وهو حيز زمني ضئيل نظرا لأهمية الموضوع.

استحوذت المجلة الإخبارية "الشأن العام" على الوقت الأكبر بأكثر من ثلاثين دقيقة، باستضافة أغلب الضيوف، في حين اقتصر عدد المدخلات في برنامج "حوار الأسبوع" على خمسة تدخلات للخبير "جمال الدين العيودي" بتوقيت قارب الخمس دقائق. واكتفى البرنامج الحواري "حوار المنتصف" بمدخل واحد ولوزيرة الشباب والرياضي، وعلى منواله نسجت الأخبار بتدخل واحد للخبير الاقتصادي "صالح حميدات".

2- نسب تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج:



الرسم بياني عدد 55: تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج

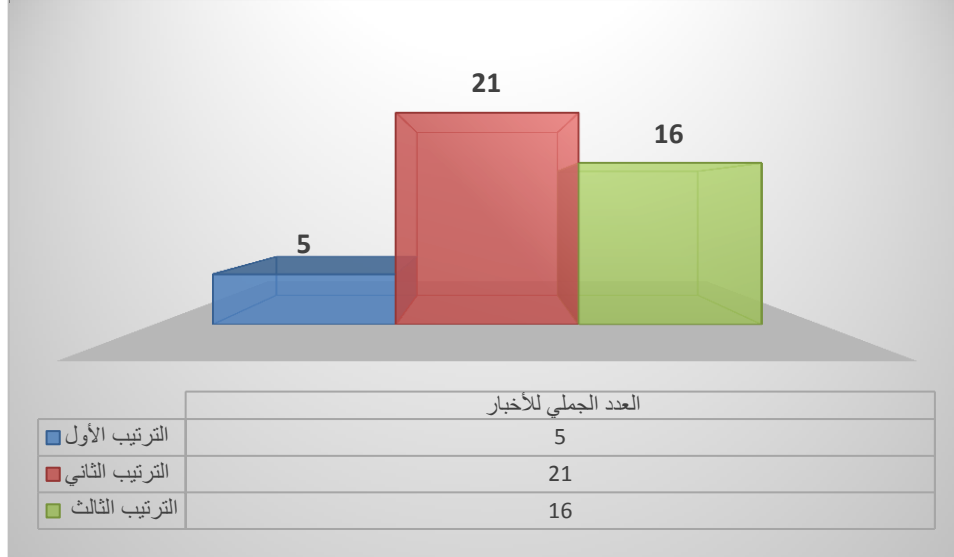
انقسمت البرامج المخصصة للتغطية الإعلامية لقانون المالية لسنة 2019 إلى ثلاثة أنواع وهي البرامج الحوارية، المجلة الإخبارية والأخبار.

حازت الأخبار على النصيب الأكبر من هذه التغطية بنسبة تسع وثمانين بالمائة وهو ما يعكس التوجه الإخباري المعتمد من قبل إذاعة تطاوين في تغطيتها لقانون المالية من خلال المواجيز أو نشرات الإخبارية. تلتها المجلة الإخبارية، بنسبة 8 بالمائة. تمثّلت في برنامج: "الشأن العام".



أما بالنسبة للبرامج الحوارية، فإنها لم تتجاوز نسبة الثلاثة بالمائة ببرنامجين هما "حوار المنتصف" و "حوار الاسبوع".
يؤشر ضعف التغطية عن غياب نقاش حقيقي وعميق لقانون المالية لسنة 2019 ببرامج الإذاعة خلال فترة الرصد.

3- ترتيب الخبر في النشرات الاخبارية



الرسم بياني عدد 56: ترتيب الخبر في النشرات الاخبارية

تراوح ترتيب الخبر، خلال الفترة التي تم رصدها، بين تصدراً افتتاح الأخبار والرتبة 11. وقع التركيز على عدد المرات التي جاء فيها الخبر في المراتب الثلاثة الأولى، فكانت كما يلي:

5 مرات، في مفتتح الأخبار

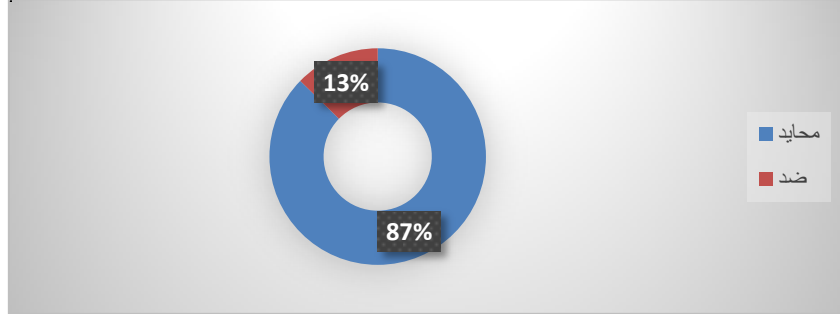
21 مرة، في الترتيب الثاني

16 مرة، في الترتيب الثالث

هذا الترتيب، يؤكد مرة أخرى عدم إيلاء إذاعة تطاوين أهمية كبرى في تغطيتها الإعلامية لمشروع قانون المالية.



4- تقييم المواقف المعبر عنها من طرف الصحفيين والمعلقين



الرسم بياني عدد 57: تقييم مواقف الصحفيين والمعلقين خلال تغطية قانون المالية

طغى الحياد على مواقف الصحفيين والمعلقين في إذاعة تطاوين إزاء قانون المالية 2019، بنسبة بلغت 87 بالمائة. حيث اكتفى مقدّمات ومقدّمات نشرات الأخبار بنقل الخبر دون تقديم أي موقف أو تعليق حول قانون المالية.

كما لاحظنا وجود نفس هذا الموقف في المجلة الإخبارية "الشأن العام" إلا أنها تضمّنت كذلك مواقف ضد قانون المالية 2019، بنسبة 13 بالمائة لم يتم رصد أي موقف مساند لمشروع قانون المالية.

5- الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية

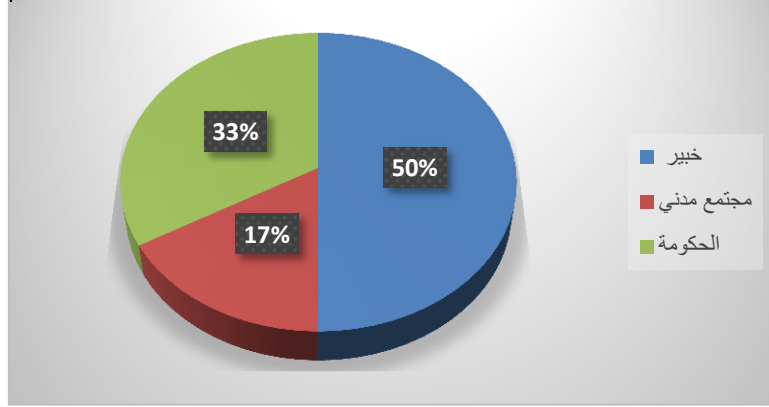
| العدد | المدة الزمنية | الفاعلون المستجوبون |
|-------|---------------|---------------------|
| 3 | 00:23:16 | خبير |
| 1 | 00:15:06 | مجتمع مدني |
| 2 | 00:01:40 | الحكومة |
| 6 | 00:40:02 | المجموع |

جدول عدد 17: الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين

نلاحظ من خلال الجدول غيابا تاما للفاعلين السياسيين في النقاش حول قانون المالية كما نلاحظ أن الحيز الزمني الإجمالي لمختلف الفاعلين كان ضعيفا جدا حيث اقتصر على أربعين دقيقة طويلة فترة الرصد المتمثلة في أربعين يوما. ورغم محدوديته، فقد استأثر الخبراء الاقتصاديون على ثلاث وعشرين دقيقة من مجمله. في حين لم تتجاوز مداخلة ممثلي الحكومة الدقيقتين رغم أهمية المواضيع التي طرحت بخصوص مشروع قانون المالية 2019. وحاز المحامي "حاتم معتوق"، كتمثل عن المجتمع المدني، على خمسة عشرة دقيقة لتقديم موقفه من القانون.



6- الفئات المتدخلة في تغطية مشروع قانون المالية



الرسم بياني عدد 58: الفئات المتدخلة في مشروع قانون المالية

اقتصرت حضور الضيوف والمتدخلين في إذاعة تطاوين على خبراء، ناشط من المجتمع المدني وممثلين عن الحكومة. ونلاحظ غياب ممثلي عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الاتحاد العام التونسي للشغل، المؤسسات العمومية والهيئات الدستورية... لكن يظل غياب ممثلي الأحزاب السياسية عن التغطية الإعلامية لقانون المالية العلامة الأبرز.

سجلنا حضورا متفاوتا لمختلف المتدخلين كما يلي:

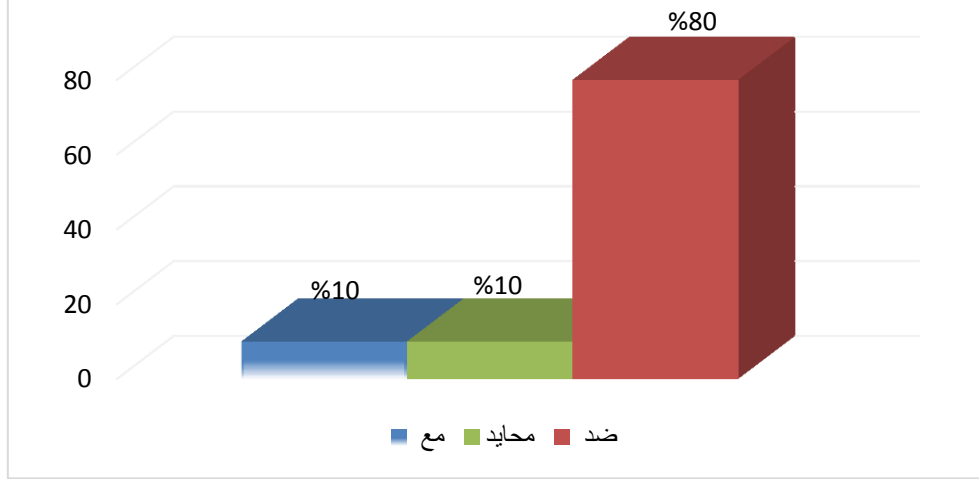
الخبراء، بنسبة 50 بالمائة، تمثلت في حضور كل من "جمال الدين عويديدي" و "منير بالآفي"، كضيوف في البرامج. و"صالح حميدات" كمتدخّل من خارج استوديوهات الإذاعة.

المجتمع المدني، بنسبة 17 بالمائة، تمثّلت في حضور المحامي "حاتم معتوق"، كضيف.

الحكومة، بنسبة 33 بالمائة، تمثّلت في حضور وزيرة التشغيل والتكوين المهني "السيدة الونيسي" والناطق الرسمي باسم الحكومة "إياد الدهماني".



7- تقييم مواقف الضيوف والمتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية



الرسم بياني عدد 59: تقييم مواقف الضيوف والمتدخلين في مشروع قانون المالية

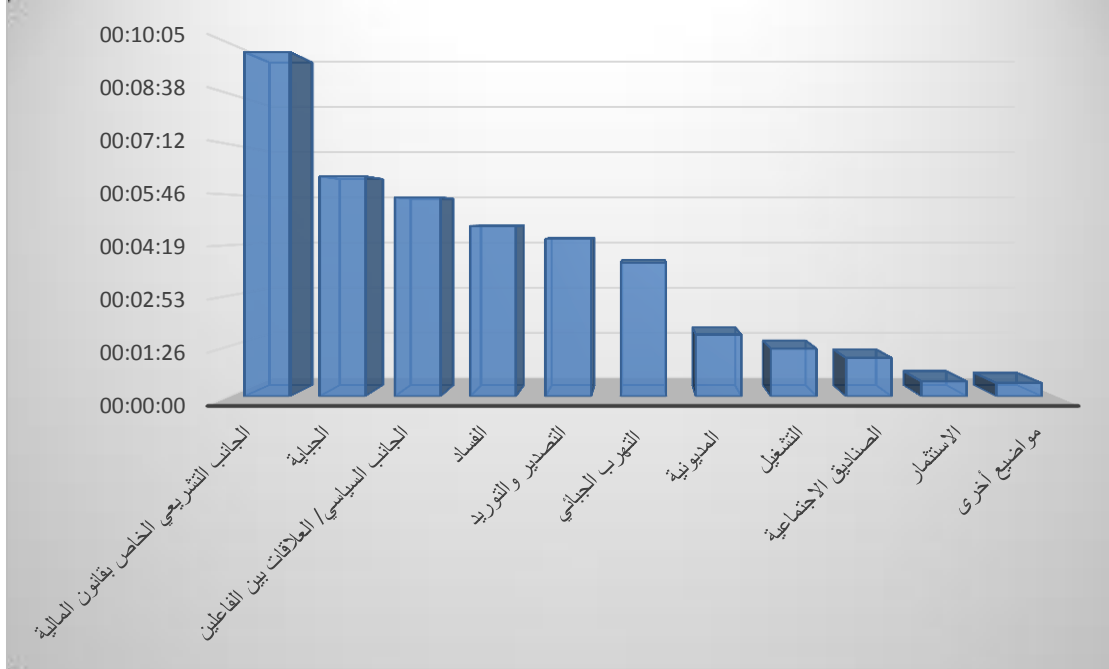
نلاحظ من خلال الرسم البياني أن اغلب المواقف كانت ضد قانون المالية 2019 حيث قاربت عدد المرات التي تم خلالها التعبير عن هذا الموقف الراض للقانون نسبة 80 بالمائة.

وعبر عن هذا الرفض كل من "جمال الدين العويدي" و"منير باللافي" كخبراء اقتصاديين والمحامي "حاتم معتوق".

في حين تساوت المواقف الداعمة للقانون أو المحايدة تجاهه بنسبة عشرة بالمائة لكل منها. وقد عبر ممثلي الحكومة "إياد الدهماني" و"السيدة الونيسي" عن تأييدهما للقانون واتخذ الخبير الاقتصادي "صالح حميدات" موقف الحياد تجاه القانون.



8- التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره



الرسم بياني عدد 60: التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره

تعددت المواضيع المطروحة في قانون المالية لسنة 2019 بتعدد الضيوف.

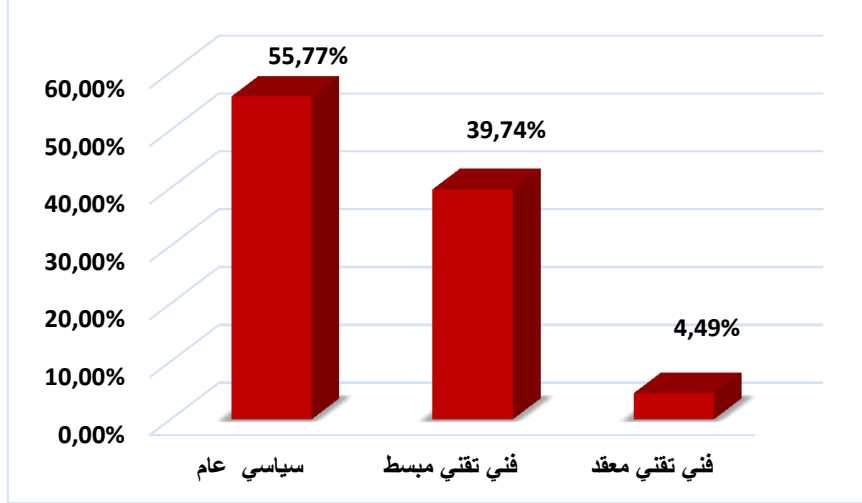
ولئن استأثر الجانب التشريعي للقانون بالنصيب الأكبر ليحتل المرتبة الأولى بتوقيت إجمالي ناهز العشر دقائق، من خلال مداخلة المحامي "حاتم معتوق"، فقد تطرق في نفس الحصة إلى مسألة الفساد وعلاقتها بقانون المالية بتوقيت قارب الخمس دقائق مما جعلها رابعة في ترتيب المحاور المتداولة.

في حين خاض الخبراء الاقتصاديون في مختلف الجوانب الاقتصادية للقانون من خلال مواضيع الجباية، التهرب الجبائي، التصدير والتوريد، المديونية والاستثمار بتوقيت إجمالي مجتمعت قدر بحوالي السبعة عشرة دقيقة وهو حيز زمني غير متلائم وأهمية هذه المواضيع نظرا لمحدوديته.

أما بالنسبة لموضوع التشغيل فقد كان محور المداخلة الوحيدة "للسيدة النونسي" وزيرة التكوين المهني والتشغيل بدقيقة و 22 ثانية. في حين تدخل السيد "صالح حميدات" بنشرة أخبار منتصف النهار ليوم 10 ديسمبر للحديث حول موضوع الصناديق الاجتماعية.



9- المعجم المستخدم في تغطية قانون المالية



الرسم بياني عدد 61: المعجم المستخدم في تغطية مشروع قانون المالية

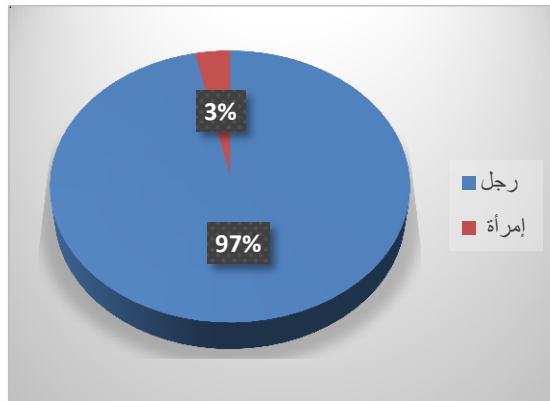
طغى الجانب الإخباري على تغطية إذاعة تطاوين لقانون المالية 2019 من خلال متابعات تطور نقاشه داخل جلسات مجلس نواب الشعب و تاريخ انعقادها مستعملين مصطلحات و مفاهيم في أغلبها سياسية و هو ما جعل المعجم السياسي العام يحتل النسبة الأكبر من مجمل المعجم المستخدم بنسبة ناهزت 55 بالمائة.

و في البرامج الحوارية "حوار الأسبوع" و المجلة الإخبارية "الشأن العام"، كان للتقنيين من خبراء و محامين الحضور الأبرز لتبسيط الإجراءات و المفاهيم المطروحة في قانون المالية مستخدمين مصطلحات تقنية اقتصادية كانت أو قانونية مما رفع نسبة المعجم الفني التقني المبسط إلى حدود 40 بالمائة تقريبا.

حاز تصريح وزير المالية حول حذف النظام الجبائي التفاضلي بالنسبة للشركات المصدرة غير المقيمة بمكانة هامة في أربع نشرات اخبار ليوم 11 نوفمبر 2019. و مرز الخبر دون تبسيط المفردات مما جعله في خانة المعجم الفني التقني المعقد باستعمال مفاهيم يجهل المواطن كنهها و هو ما جعل هذا المعجم يحوز نسبة 4.5 بالمائة.



10- توزيع المداخلات في تغطية مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي



الرسم بياني عدد 62: توزيع المداخلات في مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي

11- أخذ الكلمة للرجال والنساء حسب نوع البرنامج

| الذكور | | | الاناث | | | نوع البرنامج |
|-----------------------------------|---------------|-------|-------------------------------------|------------------|-------|--------------|
| نسبة الذكور (حسب الحيز الزمني) | المدة الزمنية | العدد | نسبة الاناث(حسب الحيز الزمني) | المدة الزمنية | العدد | |
| %97 | 00:05:13 | 1 | %3 | 00:01:22 | 1 | برنامج حوارى |
| | 00:01:06 | 1 | | 00:00:00 | - | أخبار |
| | 00:32:21 | 3 | | 00:00:00 | - | مجلة اخبارية |

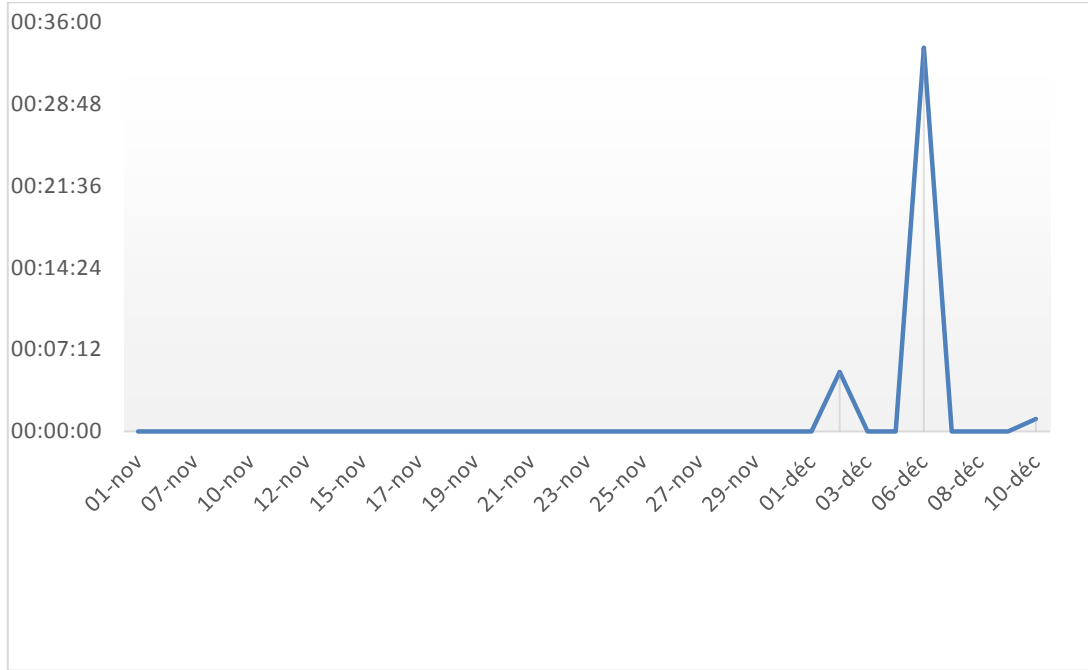
جدول عدد 18: مدة تناول الكلمة حسب نوع البرنامج

يبرز الرسم البياني ضعف مشاركة المرأة في نقاش قانون المالية لسنة 2019 حيث اكتفت القناة بتدخل وحيد لوزيرة التكوين المهني والتشغيل السيدة الوبيسي في برنامج "حوار المنتصف" ليوم 6 ديسمبر 2019. في حين لم نجد أي تدخل للمرأة حول قانون المالية بمختلف بقية البرامج لتكون نسبة حضورها 3 بالمائة مقارنة بـ 97 بالمائة بالنسبة لحضور الرجل.

وإضافة لضعف نسبة حضورها، لم يتجاوز الحيز الزمني المخصص للمداخلة الوحيدة الدقيقة و 22 ثانية من 40 دقيقة لنقاش قانون المالية (تطرقت خلالها السيدة الوبيسي إلى موضوع التشغيل) وهو ما يعكس تهميش دور المرأة وعدم تشريكها في نقاش القضايا الهامة والمصرية كقانون المالية لسنة 2019.



12-تطور نسق تغطية مشروع قانون المالية حسب اليوم



الرسم بياني عدد 63: تطور نسق مشروع قانون المالية

اقتصرت حضور المتدخلين لمناقشة قانون المالية لسنة 2019 بإذاعة تطاوين على يومين فقط وبثلاثة برامج وهي :

-،برنامج حوارى "حوار الاسبوع" يوم 02 ديسمبر 2019 بضيف وحيد ومتمثل في خبير اقتصادى.

-برنامجين يوم 6 ديسمبر، الأول حوارى "حوار المنتصف" بتدخل وحيد لوزيرة التكوين المهني والتشغيل، والثاني مجلة إخبارية باستضافة خبيرين اقتصاديين، محامى وتدخل للناطق الرسمى للحكومة "إياد الدهماني".

ومن خلال هذه التغطية الشحيحة، نستنتج غياب العناية الكافية بقانون المالية من خلال عدم تخصيص وقت مهم لنقاشه في برامج إذاعة تطاوين واستدعاء مختلف الأطياف السياسية لمناقشته وتحليله.

موزاييك أف أم



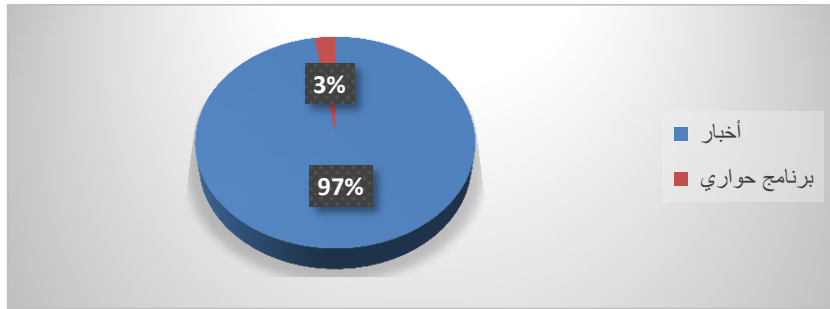
1- الحيز الاجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية

| اسم البرنامج | الحيز الزمني | النسبة المئوية |
|--------------|--------------|----------------|
| ميدي شو | 00:43:40 | 56,2 |
| اخبار | 00:34:06 | 43,8 |
| المجموع | 01:17:46 | 100% |

جدول عدد 19: الحيز الاجمالي المخصص للمتدخلين

بلغ الحيز الاجمالي المخصص لتغطية المداخلات المتعلقة بمشروع قانون المالية ساعة وسبعة عشر دقيقة توزعت بين الأخبار والبرنامج الحواري "ميدي شو" وهو برنامج يبث من الاثنين إلى الجمعة تمت فيه تغطية أكثر من نصف مدة المداخلات وذلك بنسبة ست وخمسين بالمائة. أما الأخبار فقد بثت عديد المداخلات بلغت مدتها أربعة وثلاثين دقيقة أي ما يقارب أربعة وأربعين بالمائة من اجمالي مدة المداخلات.

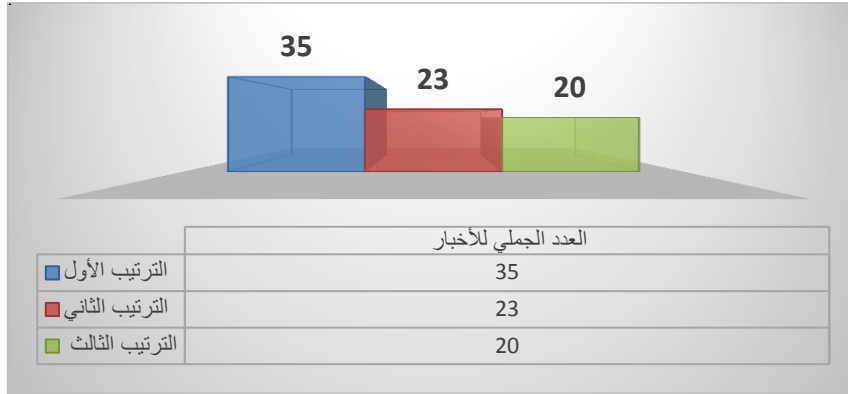
2- تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج:



الرسم بياني عدد 64: تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج

اعتمدت اذاعة موزاييك أف أم على الأخبار في تغطية مشروع قانون المالية حيث بلغت سبعة وتسعين بالمائة وذلك من خلال المتابعة اليومية والمتواصلة لتفاصيل سير جلسات مناقشة قانون المالية و المصادقة عليه مقابل ثلاثة بالمائة بالنسبة لبرنامج "ميدي شو" الذي تطرق مرتين فقط لموضوع قانون المالية وذلك يومي 29 نوفمبر و5 ديسمبر 2018.

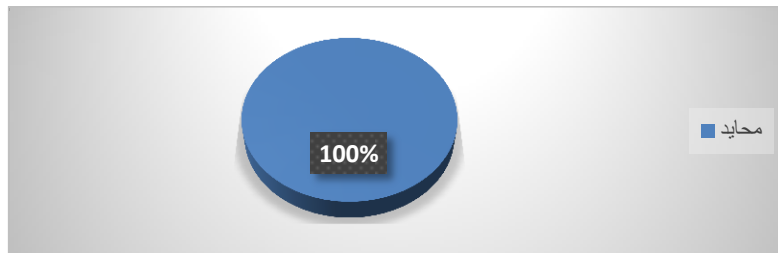
3- ترتيب الخبر في النشرات الاخبارية



الرسم بياني عدد 65: ترتيب الخبر في النشرات الاخبارية

تصدرت الأخبار المتعلقة بمشروع قانون المالية ترتيب الأخبار في النشرات الاخبارية حيث تم بثها خمسا وثلاثين مرة كأول خبر في النشرة وثلاثا وعشرين مرة كثاني خبر وعشرين مرة كالثالث خبر. وتجدر الإشارة إلى أن الأخبار المتعلقة بقانون المالية احتلت المرتبة الأولى في ترتيب الأخبار خاصة يوم 21 نوفمبر وذلك للإعلان عن تأجيل موعد الجلسة العامة المخصصة للمشروع في مناقشة قانون المالية، ويوم 24 نوفمبر في تغطية الإذاعة لمدخلات رئيس الحكومة خلال الجلسة العامة بالبرلمان، ويوم 8 ديسمبر لتغطية مداخلات النواب حول النظر في بعض التعديلات والفصول الإضافية. كما لاحظنا أن الأخبار المتعلقة بقانون المالية ليوم 10 ديسمبر لم ترد سوى مرة واحدة في المرتبة الأولى وفي المرتبة الثانية ومرة واحدة في المرتبة الثالثة، رغم أهمية النقاشات التي حصلت خلال يوم المصادقة على قانون المالية بأكمله.

4- تقييم مواقف الصحفيين والمعلقين



الرسم بياني عدد 66: تقييم مواقف الصحفيين والمعلقين

تميزت مواقف الصحفيين في كل من الأخبار وبرنامج "ميدي شو" بالحياد بنسبة مائة بالمائة وذلك لالتزامهم بنقل الأخبار والآراء دون انحياز والحفاظ على مواقف متوازنة عند محاوره الضيوف حول آرائهم المتعلقة بمحتوى مشروع قانون المالية لسنة 2019.

5- الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية

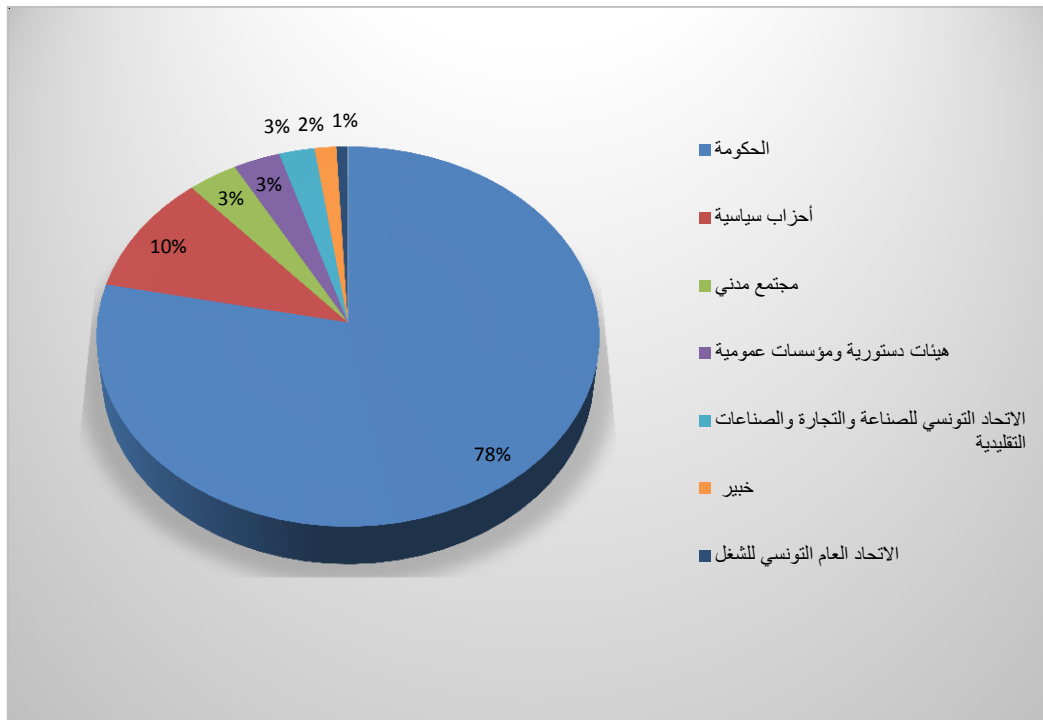
| الفاعلون المستجوبون | المدة الزمنية | العدد |
|--|---------------|-------|
| الحكومة | 01:00:52 | 12 |
| أحزاب سياسية | 00:08:00 | 9 |
| مجتمع مدني | 00:02:41 | 3 |
| هيئات دستورية ومؤسسات عمومية | 00:02:31 | 1 |
| الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية | 00:01:55 | 2 |
| خبير | 00:01:10 | 1 |
| الاتحاد العام التونسي للشغل | 00:00:37 | 1 |
| المجموع | 01:17:46 | 29 |

جدول عدد 20: الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين

حظيت الحكومة بأعلى حيز زمني حيث خصصت موزاييك أف أم أكثر من ساعة لممثلين عن الحكومة لإبداء في مختلف جوانب فصول القانون تليها الأحزاب السياسية بثمان دقائق.

سجلنا تقارب بين الحيز الزمني المخصص للمجتمع المدني والهيئات الدستورية ومؤسسات العمومية بما يقارب ثلاث دقائق أما الخبراء والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية واتحاد العام التونسي للشغل فقد كانت مشاركتهم ضعيفة في مناقشة مشروع قانون المالية.

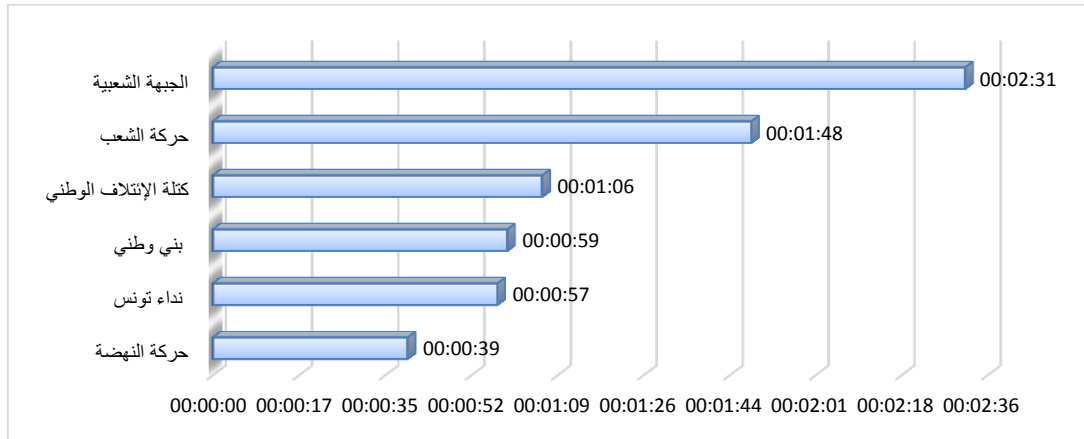
6- الفئات المتدخلة في تغطية مشروع قانون المالية



الرسم بياني عدد 67: الفئات المتدخلة في مشروع قانون المالية

يظهر الرسم البياني السابق نسب نفاذ مختلف المتدخلين الى برامج اذاعة موزايك أف أم في إطار تغطيتها لمشروع قانون المالية 2019 وذلك حسب انتماءاتهم. وقد حظي المستجوبون من أعضاء الحكومة بالنسبة الأكبر ببثمان وسبعين بالمائة حيث بلغ عددهم اثنا عشر واستغرقت مداخلاتهم ساعة واثنين وخمسين ثانية ويعود ارتفاع هذه النسبة لمتابعة مداخلات أعضاء الحكومة خلال مناقشة الميزانيات المخصصة للوزارات بمجلس نواب الشعب وإلى استضافة وزير المالية في برنامج "ميدي شو" يوم الخامس من ديسمبر، والذي تجاوزت مدة تناوله للكلمة نصف ساعة خلال هذه الحصة. وحظي الفاعلون السياسيون بنسبة عشرة بالمائة حيث سجلنا حضور تسعة فاعلين سياسيين من أحزاب مختلفة ودامت مدة مداخلاتهم ثمانية دقائق. كما تم تخصيص ما يقارب دقيقتين لمداخلات كل من ممثلي المجتمع المدني والهيئات الدستورية والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية. أما فئة الخبراء فلم تحظ سوى باثنين بالمائة من اجمالي الحيز الزمني المخصص للضيوف والمتدخلين وذلك لبث مداخلة لخبير واحد في الأخبار دامت مدتها دقيقة وعشر ثوان. ولم تتجاوز نسبة حضور الاتحاد العام التونسي للشغل الواحد بالمائة، ذلك لبث مداخلة واحدة لرئيس الاتحاد العام التونسي للشغل في الاخبار دامت سبعا وثلاثين ثانية.

7- مدة تناول الكلمة من طرف الاحزاب السياسية في تغطية مشروع قانون المالية



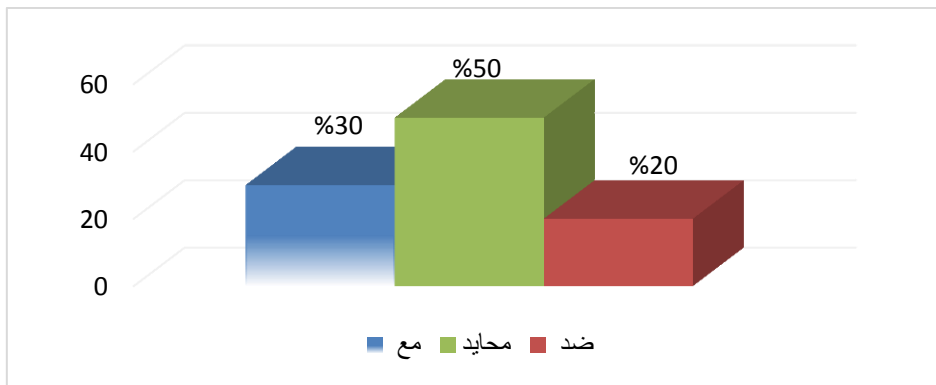
الرسم بياني عدد 68: مدة تناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية

بلغت مدة تناول الكلمة بالنسبة للفاعلين السياسيين ثمانية دقائق توزعت بين ست انتماءات سياسية، حيث خصصت دقيقتان وواحد وثلاثون ثانية للنائب عن الجبهة الشعبية منجي الرحوي الذي قدم ثلاث مداخلات خلال كامل المدة المرصودة، وهي مداخلات موجزة وردت في الأخبار وتعلقت بسير الجلسات المخصصة لمناقشة قانون المالية. وتم تخصيص دقيقة وثمانية وأربعون ثانية لتغطية مداخلات نواب حركة الشعب، فقد رصدنا مداخلة للنائب "زهير المغزاوي" حول رأيه في الجلسة العامة المخصصة للمشروع في مناقشة قانون المالية، والتي دامت اثنين وخمسين ثانية، ومداخلة أخرى للنائب "سالم الأبيض" حول موقفه من مسألة صندوق الكرامة خلال الجلسة العامة



المخصصة لمواصلة التصويت على فصول مشروع قانون المالية. في حين دامت مدة تناول الكلمة بالنسبة لبقية المداخلات أقل من دقيقة واحدة لكل من حزب بني وطني وحركة نداء تونس وحركة النهضة.

8- تقييم مواقف الضيوف و المتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية



الرسم بياني عدد 69: تقييم مواقف الضيوف و المتدخلين في مشروع قانون المالية

يبين الرسم البياني أن أغلب مواقف الضيوف و المتدخلين حول مشروع قانون المالية كانت محايدة بنسبة خمسين بالمائة من مجموع المواقف. ويعود ذلك إلى طبيعة مواقف الفئة الأكثر حضورا وهي فئة أعضاء الحكومة، والتي كانت في معظمها محايدة خاصة منها المتعلقة بمناقشة ميزانيات الوزارات والمصادقة عليها. ويعود ذلك أيضا إلى أن مواقف وزير المالية خلال استضافته في برنامج "ميدي شو" كانت محايدة خاصة في حديثه عن الطاقة والمحروقات وصندوق الدعم والجانب التشريعي الخاص بقانون المالية. كما سجلنا بعض المواقف المحايدة للفاعلين السياسيين خاصة في مداخلات النواب المتعلقة بسير جلسات مناقشة الفصول والتعديلات المقترحة، ونذكر منها مثلا مداخلة النائب عن حركة النهضة نور الدين البحيري بخصوص عدم الحسم في تعديل الفصل الثالث عشر من مشروع قانون المالية والمتعلق بالضريبة على الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، وكذلك مداخلة النائب عن الجبهة الشعبية منجي الرجوي حول مقترح فصل إضافي لإحداث صندوق وطني للمساعدة على البحث عن عمل.

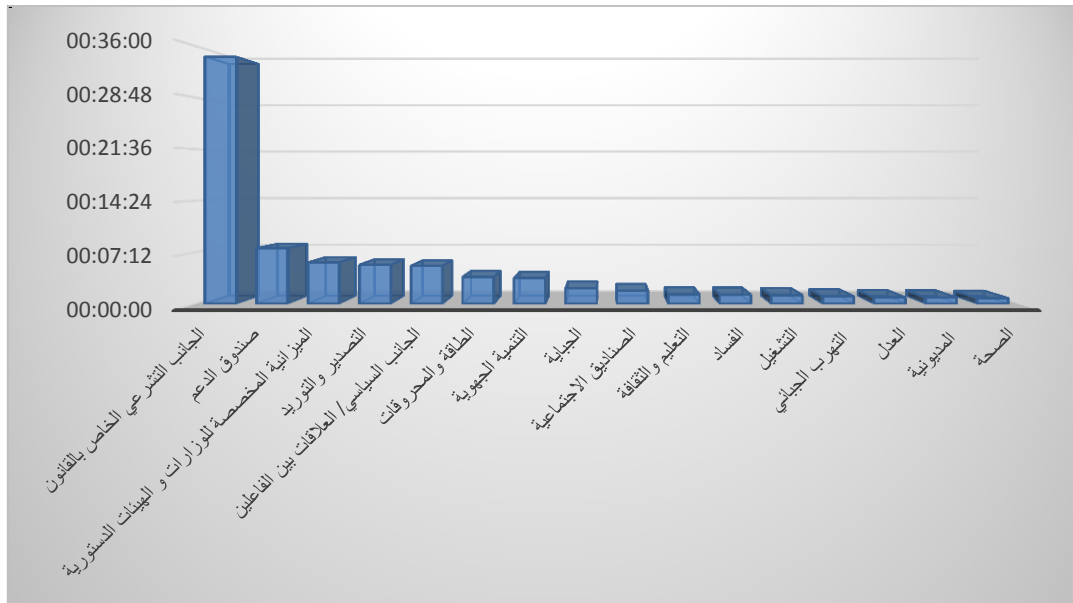
أما المواقف المساندة لمحتوى مشروع قانون المالية فقد مثلت ثلاثين بالمائة من مجموع المواقف التي سجلناها خلال فترة الرصد، وقد صدرت جميعها عن الضيوف و المتدخلين من أعضاء الحكومة، باستثناء مداخلة واحدة لرئيس منظمة الأعراف والتي اعتبر فيها أن عدم فرض أداءات جديدة على المؤسسات هي نقطة إيجابية. وتمثلت المواقف المساندة من طرف أعضاء الحكومة في دعمهم للزيادة في



ميزانيات بعض الوزارات كوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الشؤون الخارجية. كما تم بث مداخلات لرئيس الحكومة خلال الجلسة العامة بالبرلمان يوم 24 نوفمبر 2018 والتي قدم فيها التقرير العام حول مشروع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي.

ومثلت المواقف المعارضة النسبة الأقل من مجموع المواقف وذلك بعشرين بالمائة. وتعلق أغلبها بانتقاد المقترحات التي قدمها رئيس الحكومة بخصوص مشروع قانون المالية، نذكر منها مثلاً مداخلة النائب عن الجبهة الشعبية منحي الرحوي التي انتقد فيها طلب رئيس الحكومة تأجيل الجلسة العامة للمشروع في مناقشة ميزانية 2019، ومداخلة النائب عن الكتلة البرلمانية زهير المغراوي التي شبه فيها مقترحات رئيس الحكومة بالبرنامج الانتخابي. كما رصدنا أيضاً بعض المواقف المعارضة للميزانية المخصصة لوزارة الصحة وأخرى رافضة للفصل 34 المتعلق برفع السرميني للمحامين.

9- التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره



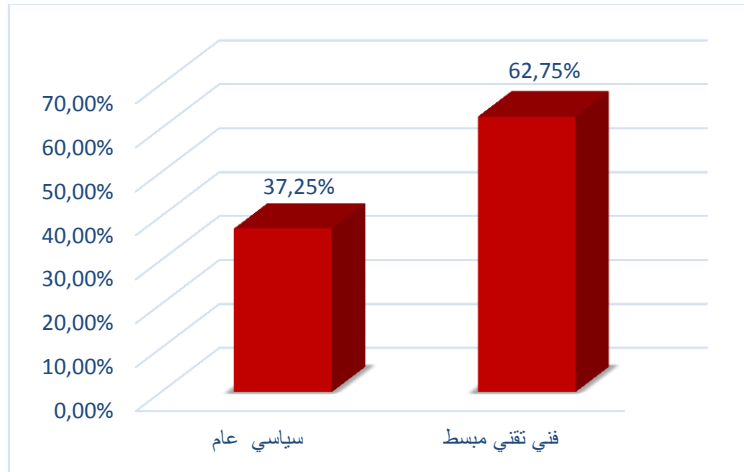
الرسم بياني عدد 70: التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره

تصدر المحور المتعلق بالجانب التشريعي الخاص بقانون المالية ترتيب المحاور حسب الحيز الزمني المخصص لها وذلك بأربع وثلاثين دقيقة وثمان وعشرين ثانية، وهو ما يمثل أربعة وأربعين بالمائة من الحيز الاجمالي للمداخلات، في حين تم تخصيص أقل من عشر دقائق لكل من المحاور المتبقية. ويعود ارتفاع الحيز الزمني المخصص لمحور الجانب التشريعي الخاص بقانون المالية إلى تخصيص أكثر من عشرين دقيقة للحديث عن الخيارات والسياسات القطاعية والاصلاحات المقترحة في مشروع قانون المالية خلال الحوار مع وزير المالية رضا

شُلغوم في برنامج "ميدي شو". هذا إضافة إلى تخصيص أكثر من عشر دقائق للمداخلات المتعلقة بسير جلسات مناقشة الفصول والمصادقة عليها ومتابعة آراء النواب في بعض التعديلات والفصول الإضافية المقترحة.



10- المعجم المستخدم في تغطية قانون المالية



الرسم بياني عدد 71: المعجم المستخدم في تغطية مشروع قانون المالية

طغى المعجم الفني المبسط على مجمل المداخلات وذلك بنسبة تجاوزت ستين بالمائة، مقابل سبع وثلاثين بالمائة بالنسبة للمعجم السياسي العام. ويعود ذلك إلى أن أغلب المداخلات كانت لأعضاء الحكومة، والذين ركزوا بدورهم على الجانب التشريعي لقانون المالية. فقد تضمنت معظم المداخلات توضيحات حول السياسات الاقتصادية والتعديلات والفصول المقترحة، إضافة إلى تقديم تفاصيل الجلسات العامة المخصصة لمناقشة الفصول والمصادقة عليها. أما استعمال المعجم السياسي العام فقد ارتبط أساساً بمداخلات بعض النواب حول العلاقات بين الفاعلين خاصة في ما يتعلق بالخلافات السياسية حول التوجهات الاقتصادية المقترحة. وتجدر الإشارة إلى إذاعة "موزايك أف أم" لم تعتمد الصحافة التفسيرية في تغطيتها لموضوع قانون المالية خلال الفترة المرصودة، حيث لم نسجل حضور الخبراء والمختصين لمزيد توضيح محتوى مشروع قانون المالية ومدى نجاعة الإجراءات الاقتصادية المقترحة، باستثناء حضور الخبير الاقتصادي "محمد صالح العياري" الذي قدم مداخلة دامت حوالي دقيقة واحدة حول الإجراءات التي اقترحها رئيس الحكومة فيما يخص دعم ميزانية سنة 2019. كما أن الصحفيين لم يعتمدوا الأسلوب التوضيحي عند تناولهم للمسائل المتعلقة بقانون المالية واكتفوا بنقل الأخبار والآراء دون توفير معطيات ومعلومات إضافية لمزيد توضيح الجوانب التي قد تبدو معقدة لدى المستمعين.



11- تناول الكلمة من طرف الرجال والنساء حسب نوع البرنامج

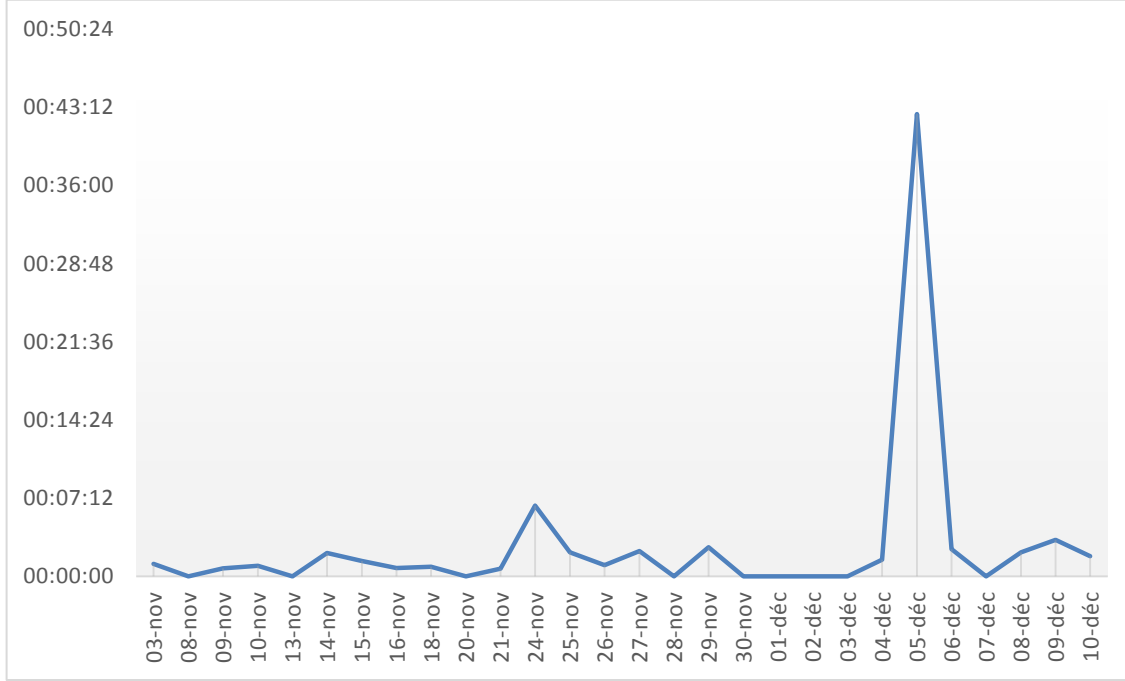
| الذكور | | | الاناث | | | نوع البرنامج |
|-----------------------------------|---------------|-------|-------------------------------------|------------------|-------|--------------|
| نسبة الذكور (حسب الحيز الزمني) | المدة الزمنية | العدد | نسبة الاناث(حسب الحيز الزمني) | المدة الزمنية | العدد | |
| %100 | 00:34:06 | 26 | - | - | - | أخبار |
| | 00:43:40 | 3 | | - | - | برنامج حوارى |

جدول عدد21: مدة تناول الكلمة حسب نوع البرنامج

لاحظنا خلال الفترة المرصودة الغياب التام للمرأة في تغطية إذاعة موزايك أف أم لمشروع قانون المالية. فلم نسجل حضورا نسائيا بين الضيوف والمتدخلين سواء في الأخبار أو في برنامج "ميدي شو". وبذلك فقد تحصل الرجال على نسبة مائة بالمائة من مجموع المداخلات، توزعت بين الأخبار بمدة أربع وثلاثين دقيقة وبرنامج "ميدي شو" بثلاث وأربعين دقيقة.



12- تطور نسق تغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية حسب اليوم



الرسم بياني عدد 72: تطور نسق التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن تغطية إذاعة موزايك أف أم لمشروع قانون المالية كانت ضعيفة في مجملها، حيث لم يسجل نسق التغطية ارتفاعا خلال شهر نوفمبر، باستثناء يوم 24 نوفمبر الذي تم فيه بث مداخلات رئيس الحكومة خلال الجلسة العامة بالبرلمان، والتي لم تتجاوز مدتها ثمانية دقائق. ويعود ذلك إلى تزامن هذه الفترة مع تغطية التحوير الوزاري خاصة بين أيام 4 و 12 نوفمبر 2018. وبالنسبة للأيام العشر الأولى من شهر ديسمبر، فلم يشهد نسق التغطية الإعلامية تطورا ملحوظا، باستثناء يوم 5 ديسمبر الذي تم فيه استضافة وزير المالية في برنامج "ميدي شو"، والذي تجاوزت مدة مداخلاته نصف ساعة، ليعود نسق التغطية للانخفاض حتى يوم المصادقة على كامل قانون المالية.

إذاعة اكسبراس أف أم



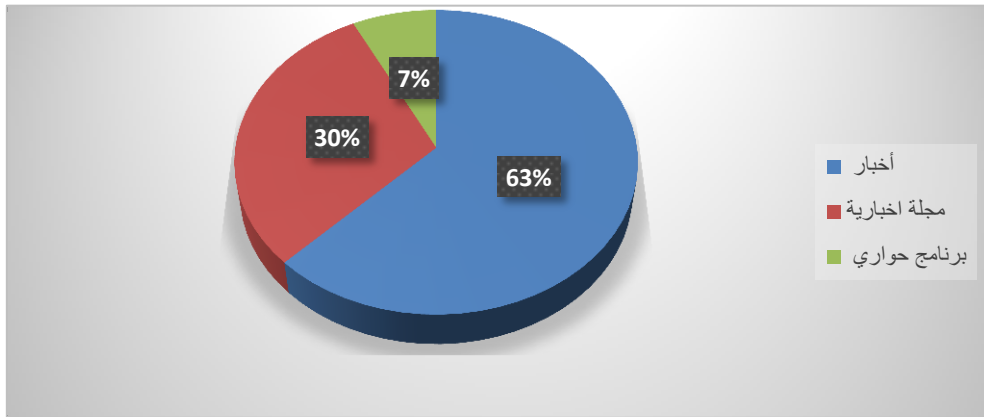
1. الحيز الزمني الاجمالي المخصص للمتدخلين في مشروع قانون المالية

| العدد | المدة الزمنية | نوع البرنامج |
|-------|---------------|--------------|
| 57 | 05:00:29 | مجلة اخبارية |
| 14 | 00:59:55 | برنامج حوارى |
| 118 | 01:17:35 | أخبار |
| 189 | 07:17:59 | المجموع |

جدول عدد 22: الحيز الزمني الاجمالي المخصص للمتدخلين

خصّصت إذاعة أكسبراس أف أم سبع ساعات وسبعة عشر دقيقة وتسعة وخمسون ثانية لتغطية مشروع قانون المالية لسنة 2019. وقد كانت الحصّة الأكبر من هذه المدة الزمنية للمجلات الإخبارية المرتبة بخمس ساعات وتسعة وعشرون ثانية، تلتها النشرات الإخبارية بساعة وسبعة عشر دقيقة وخمس وثلاثين ثانية، فيما خصّصت المدة الزمنية المتبقية للبرامج الحوارية بتسعة وخمسين دقيقة وخمس وخمسين ثانية.

2. نسبة تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج:



الرسم بياني عدد 73: تغطية مشروع قانون المالية حسب نوع البرنامج

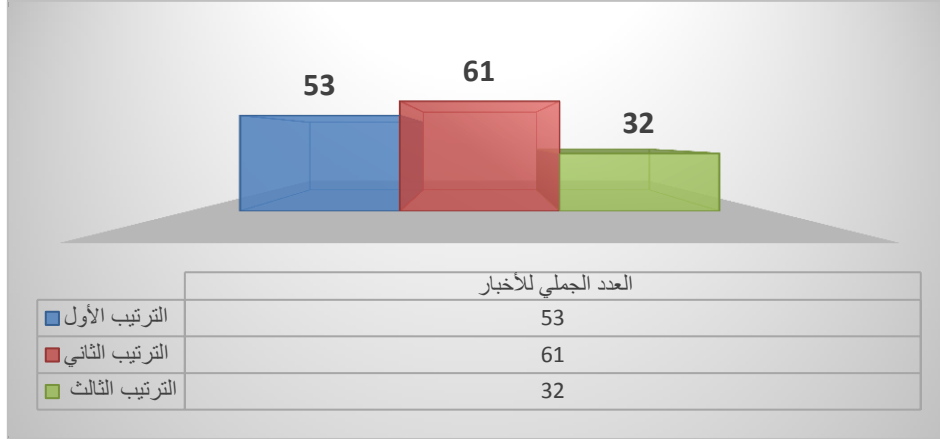
بعود تواتر التغطيات الاعلامية لقانون المالية في إذاعة اكسبراس أف أم الى تخصصها في المواضيع ذات طابع اقتصادي وماليّ ، مثل "المجلة الاقتصادية" و "إكسبراسو" ومجلات أخرى تبث في نهاية الاسبوع مثل "إكسبراس ويكاند"...هذه المجالات تابعت بصفة متواترة مشروع قانون المالية، واستدعت ضيوفا من مختلف الانتماءات لمناقشة الفصول التي أثارَت جدلا حولها ، وخصّصت حيزًا زمنيًا معتبرا لنقاش المسائل المالية والاقتصادية المتصلة بمشروع قانون المالية لسنة 2019.

هذا النقاش لم ينحصر فحسب ضمن الحيز الزمني المخصّص للمجلات الإخبارية ، بل شملت البرامج الحوارية مثل برنامج "مثير للجدل" الذي يتم بثّه بصفة يومية والبرامج الأسبوعيين "زون فرونش" و"7/7".

وإن ركزت البرامج السابقة ذكرها على النقاش المعتمَق لمشروع القانون ، فإنّ النشرات الإخبارية تابعت بصفة متواترة أشغال مجلس نواب الشعب ونقلت التفاعلات الحاصلة حول هذا القانون من النواب وغيرهم من الفاعلين.



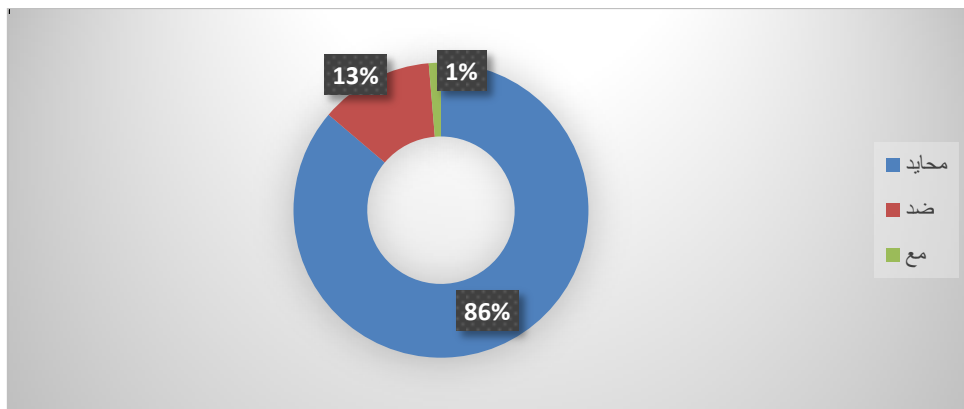
3. ترتيب الخبر في النشرات الاخبارية



الرسم بياني عدد 74: ترتيب الخبر في النشرات الاخبارية

مقارنة ببقية القنوات التلفزيونية والإذاعية، أولت النشرات والمواجيز الإخبارية أهمية أكبر لتغطية مشروع قانون المالية من ناحية حجم الحيز الزمني ومن ناحية ترتيب الخبر أيضا. إذ وردت المادة الإخبارية المتصلة بهذا المشروع 53 مرة في المرتبة الأولى، و61 مرة في المرتبة الثانية و32 مرة في المرتبة الثالثة. واقتصر بث الأخبار خارج هذه المراتب الثلاث على خمس مرات فحسب على امتداد الفترة المرصودة، ثلاث مرات منها في المرتبة الخامسة ومرتين في المرتبة السادسة في سلم ترتيب المواجيز والنشرات الإخبارية. وتجدر الإشارة إلى أن تغطية الإذاعة لمشروع القانون شملت كامل فترة الرصد من 01 نوفمبر من شهر نوفمبر 2018 إلى 10 ديسمبر 2018 دون أن تتركز المادة الإخبارية التي تم بثها بالنشرات والمواجيز في أيام محددة، بل غطت جل الأيام تقريبا وكانت على نفس الدرجة من الأهمية.

4. تقييم المواقف الصحفيين والمعلقين



الرسم بياني عدد 75: تقييم مواقف الصحفيين والمعلقين

تراوحت مواقف الصحفيين بإذاعة أكسبراس أف أم خلال تغطيتهم لمشروع قانون المالية بين الموضوعية التي بلغت نسبتها 86 بالمائة (325 مرة)، أو الرفض الجزئي أو الكلي الذي بلغت نسبته 13 بالمائة (47 مرة)، أما نسبة المساندة الجزئية أو الكلية فكانت ضعيفة بنسبة 1 بالمائة (5 مرات). وتمحورت المواقف المساندة حول دعم إجراءات معينة تتعلق أساسا بالجباية وردت في قانون المالية، وأيضا مساندة لإدراج صندوق للكرامة



وجبر الضرر في قانون المالية الوارد في الفصل العاشر منه. وقد وردت هذه المواقف أساساً أيام 01 و06 و07 ديسمبر 2018 في المجلات الإخبارية التي ذكرها إكسبراسو و"إيكوماق".

أما المواقف الرافضة فقد تمحورت خصوصاً حول نقد الفرضيات الاقتصادية التي انبنى عليها قانون المالية وغير قابليتها للتحقق مما جعله قانوناً للدعاية للانتخابية، وعدم تضمّنه لإجراءات ضد الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي وضعف الميزانية المخصصة للتشغيل. هذا بالإضافة إلى مواقف أخرى رأت أن إدراج صندوق للتعويضات ولجبر الضرر ضمن قانون المالية مجرد تكتيك سياسي لاستمالة ضحايا الاستبداد وضمن دعمهم في الانتخابات القادمة من طرف حركة النهضة التي دافعت عن هذا الإجراء ونفس الشئ بالنسبة لحزب نداء تونس الذي اقترح تحويل الميزانية المرصودة لهذا الصندوق للعائلات المعوزة. وقد تركّزت المواقف الرافضة خصوصاً في المجلة الإخبارية "إيكوماق" وبدرجة أقل في برنامجي "ويكاند إكسبراس" و"إكسبراسو".

أما المواقف الموضوعية والمحايدة، والتي تمثّل أكبر نسبة، فراجع أساساً إلى اكتفاء الصحفيين في النشرات والمواجز الإخبارية بنقل الخبر دون تعليق ومواكبة الأنشطة المتصلة بمشروع القانون دون إبداء رأي، وكذلك أخذ مسافة من آراء المتدخلين والضيوف وتقييماتهم لمشروع قانون المالية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية.

5. الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية

| العدد | الحيز الزمني | الفاعلون المستجوبون |
|-------|--------------|--|
| 18 | 00:54:33 | الحكومة |
| 6 | 00:54:30 | الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية |
| 2 | 00:11:59 | الاتحاد العام التونسي للشغل |
| 13 | 02:49:50 | خبير |
| 29 | 01:37:21 | أحزاب سياسية |
| 7 | 00:49:46 | مجتمع مدني |
| 75 | 7:17:59 | المجموع العام |

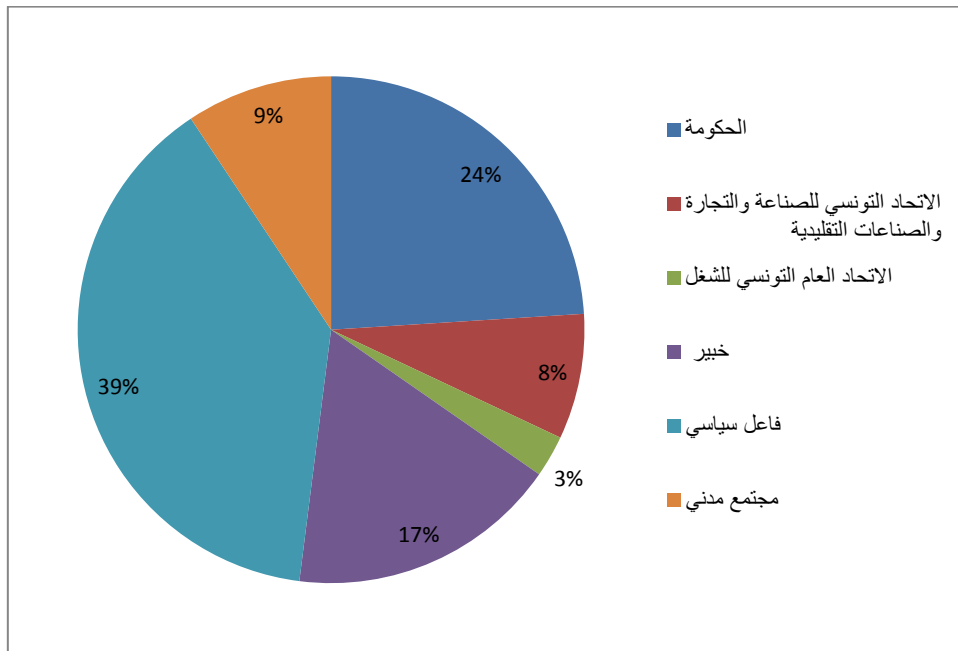
جدول عدد 23: الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين

تنوّع الفاعلون المستجوبون في تغطية إذاعة إكسبراس أف أم لمشروع قانون المالية لسنة 2019. إذ حضرت في برامج الإذاعة الأحزاب السياسية والحكومة والنقابات والمنظمات المهنية والخبراء وكذلك المجتمع المدني. اتّسم هذا الظهور بالتفاوت في عدد المرات وفي الحيز الزمني كذلك. فقد حاز الخبراء على أكبر حيز زمنيّ بساعتين وتسع وأربعون دقيقة، ثمّ الأحزاب السياسية بساعة وسبع وثلاثون دقيقة وواحد وعشرون ثانية، ثمّ الحكومة بأربع وخمسين دقيقة وثلاث وثلاثون ثانية وقد تمّ تخصيص نفس هذه المدة الزمنية تقريباً للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

ولا تبتعد كثيراً المدة الزمنية المخصصة للمجتمع المدني عن الحصّة الممنوحة للحكومة ولمنظمة الأعراف حيث تمّ منحه تسع وأربعون دقيقة وستّ وأربعون ثانية. في حين تمّ تخصيص أقلّ حيز زمني للاتحاد العام التونسي للشغل بلغ إحدى عشرة دقيقة وتسعة وخمسون ثانية.



6. الفئات المتدخلة في تغطية مشروع قانون المالية



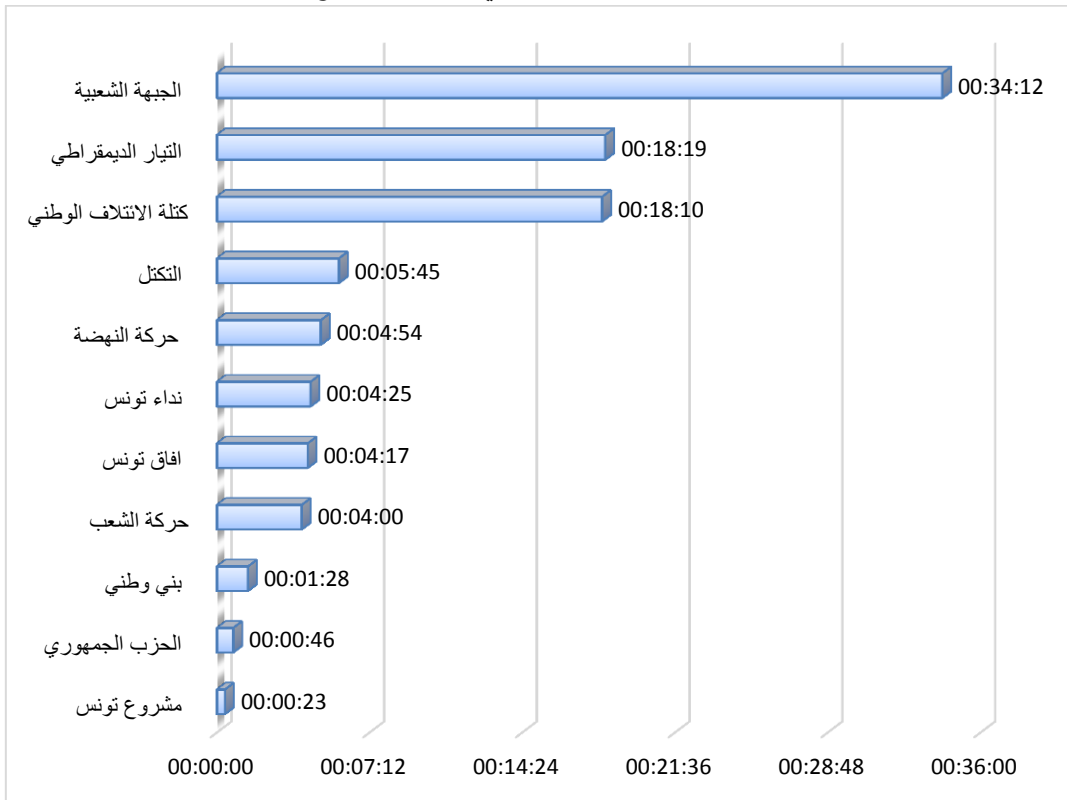
الرسم بياني عدد 76: الفئات المتدخلة في مشروع قانون المالية

لا يتطابق حجم الحيز الزمني الممنوح لكل فئة من المتدخّلين بالضرورة مع عدد مرّات الظهور. فرغم تخصيص أكبر حيز زمني لفئة الخبراء، فإنّ عدد مرّات ظهورها بلغ ثلاث عشرة مرة، وهو أقل من عدد مرّات ظهور أعضاء الحكومة الذي بلغ ثماني عشرة مرّة وأكثر من عدد مرّات ظهور الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية رغم تساويهما في مستوى الحيز الزمني. وتجدر الإشارة إلى أنّ أكبر عدد مرّات ظهور كانت للأحزاب السياسية بتسع وعشرين مرّة. ويعود ذلك أساساً إلى نوعية البرامج التي ظهرت فيها هذه الفئات. فأعضاء الحكومة تواتر ظهورهم في النشرات والمواجيز الإخبارية التي تبتّ على رأس كل ساعة، في حين أنّ الخبراء تركّز ظهورهم أساساً في المجالات الإخبارية، أمّا ارتفاع عدد مرّات ظهور الأحزاب السياسية فيعود إلى تواتر ظهورها في النشرات والمواجيز الإخبارية، وكذلك في المجالات الإخبارية والبرامج الحوارية.

في ما يتّصل بفئة الخبراء، لاحظنا خلال فترة الرصد تواتر ظهور الخبير الاقتصادي "حكيم بن حمودة" في أكثر من برنامج، وهو وزير مالية سابق، وقد حضر كضيف وحضر كذلك كمتدخّل عبر الهاتف، هذا إضافة إلى حضور أسماء أخرى أهمّها "رضا شكندالي" و "الخبير المحاسب" هشام عجبوني" و"بسام النيفر" و"عبد الجليل البدوي" كخبير ورئيس قسم الدراسات بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و"محسن حسن" بصفته خبيراً وممثلاً للمعهد العربي لرؤساء المؤسسات ... أمّا الخبير الاقتصادي "عبد الرحمان اللاحقة" فقد حضر بصفته تلك كمثل ومدافع عن رؤية الاتحاد العام التونسي للشغل لمشروع قانون المالية لسنة 2019.



7. مدة تناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية في تغطية مشروع قانون المالية

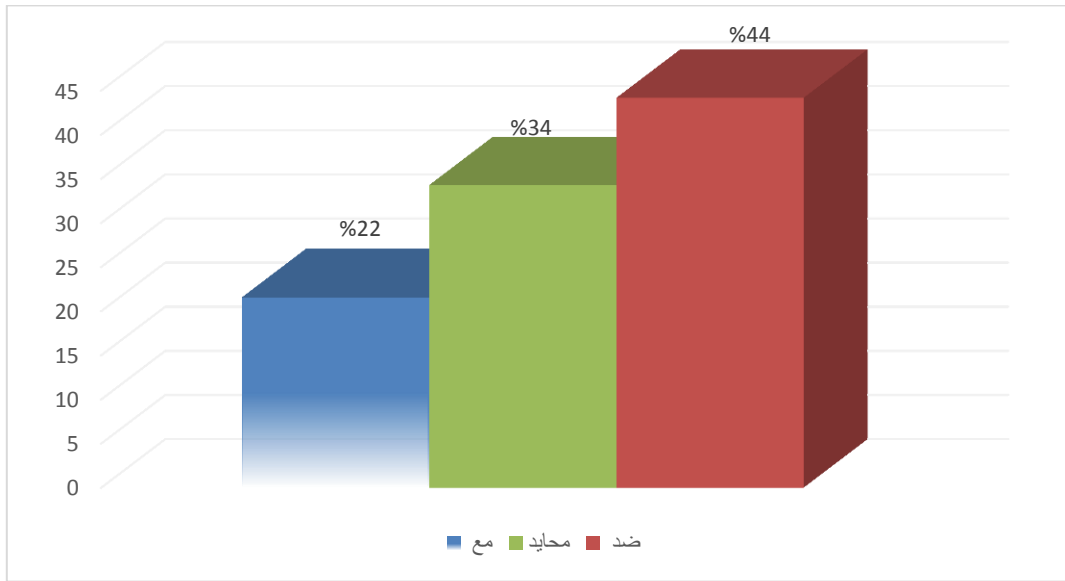


الرسم بياني عدد 77: مدة تناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية

بلغت مدة تناول الكلمة من طرف ممثلي الأحزاب السياسية ساعة وسبعة وثلاثين دقيقة توزعت بين إحدى عشر انتماء سياسي. وقد حظي أعضاء الجبهة الشعبية بالنصيب الأكبر من إجمالي المدة وذلك بأربع وثلاثين دقيقة، أي ما يفوق خمسا وثلاثين بالمائة من المجموع العام لمدة تناول الكلمة. واحتل حزب التيار الديمقراطي المرتبة الثانية، تليه كتلة الائتلاف الوطني في المرتبة الثالثة وذلك بمدتين متقاربتين، حيث خصص لكل منهما ثمانية عشرة دقيقة، في حين تراوحت مدة تناول الكلمة بالنسبة لأعضاء بقية الأحزاب بين خمسة دقائق وثلاثة وعشرون ثانية.



8. تقييم مواقف الضيوف و المتدخلين في تغطية مشروع قانون المالية



الرسم بياني عدد 78: تقييم مواقف الضيوف و المتدخلين

يظهر الرسم البياني المصاحب أن أغلب مواقف الضيوف كانت ضد مشروع قانون المالية بنسبة 44 بالمائة، مقابل نسبة 22% من المواقف التي كانت مساندة للمشروع و34% من المواقف المحايدة.

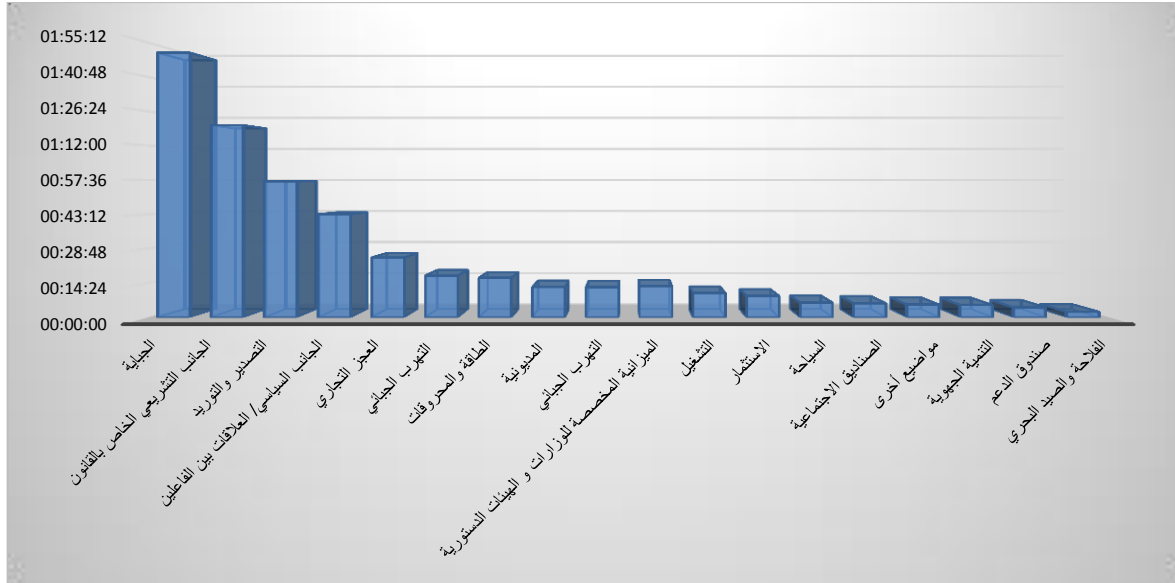
وصدرت المواقف المعارضة لمشروع قانون المالية عن عديد الضيوف على غرار القيادي بحزب التيار الديمقراطي "محمد عيو" والخبير باتحاد الشغل "عبد الرحمان اللاحقة" ورئيس الغرفة الوطنية لسلسلة المغازات "مهدي عبد المولى" وأمين عام حزب آفاق تونس "ياسين ابراهيم" الذي اعتبر أن مشروع قانون المالية قد يساهم في ارتفاع التهرب الضريبي.

أما المواقف المساندة للمشروع فقد جاءت بالأساس على لسان النائبة عن كتلة الائتلاف الوطني "ليلى الحمروني" وزميلها "مروان الفلحال" الذي اعتبر أن فلسفة مشروع قانون المالية هي الهدنة الجبائية مشددا على أن المشروع يتضمن عديد الإجراءات المهمة والجيدة وفق تعبيره.

وبخصوص المواقف المحايدة فقد وردت أساسا في تصريحات وزير المالية السابق "حكيم بن حمودة" والخبير "رضا الشكندي" وممثل منظمة بوصلة "معز بن صالح" وغيرهم من الضيوف الذين قدّموا قراءتهم لمشروع القانون ومختلف الإجراءات الواردة به دون اتخاذ مواقف داعمة أو رافضة له.



9. التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره



الرسم بياني عدد 79: التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية حسب محاوره

تمّ التطرق في إذاعة "إكسبراس أف أم"، إلى عديد المحاور التي تندرج تحت موضوع مشروع قانون المالية 2019. تنوّعت هذه المحاور ولكنّ التّركيز عليها، من خلال تخصيص المساحات الزمنية لكلّ محور، كان متفاوتا. يرجع هذا التفاوت في الاهتمام بمحاور دون المحاور الأخرى إلى عدّة أسباب، من أهمّها:

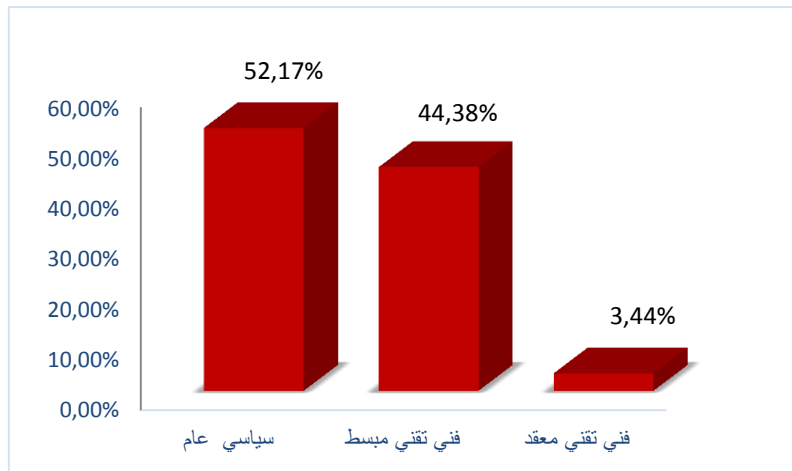
ردود الفعل التي أحدثها مقترح أحد القوانين الواردة في مشروع قانون المالية على أصحاب المهن الحرة والذي ينصّ على أنّه "يمكن لمصالح الجبائية طلب المعلومات المتعلقة بالخدمات المسداة من قبل الأشخاص المحمول عليهم قانونا الاعتصام بواجب المحافظة على السر المهني". وهو ما أدّى إلى الاحتجاجات وردود الفعل الراضية، التي لقيت صدى إعلاميا واسعا. لهذا نلاحظ أنّ محور الجبائية حظي بأكبر حيز زمني تجاوز الساعة و50 دقيقة، أي بنسبة تجاوزت 25 بالمائة، من مجمل وقت جميع المحاور.

يكمن السبب الثّاني في الجدل الذي خلقه مقترح القانون الذي تقدّمت به كتلة نداء تونس بالبرلمان بخصوص صندوق الكرامة، الذي أحدث في قانون المالية لسنة 2014 والذي يعنى بالتعويض لضحايا الاستبداد والانتهاكات. حيث رأّت حركة نداء تونس أنّ حركة النهضة هي الطرف الوحيد المستفيد من هذا القانون. وهو ما خلق تجاذبات سياسية بين الطرفين، لقيت صدى إعلاميا واسعا. لهذا نلاحظ أنّ محوري الجانب التشريعي الخاص بقانون المالية والجانب السياسي والعلاقات بين الفاعلين قد حظيا بحيز زمني هامّ، فاق الساعتين، أي بنسبة تجاوزت 20 بالمائة، من مجمل وقت جميع المحاور.

بالإضافة إلى ما تقدّم من محاور، تصدّر محور التصدير والتوريد المراتب الأولى، بسبب حضور الخبراء. حيث حظي بحيز زمني، بلغ قرابة 55 دقيقة، أي بنسبة قاربت 13 بالمائة. وبالتالي استأثرت المحاور الأربعة الأولى بحيز زمني بلغ نسبة 66.57 بالمائة. في حين، لم تحظ كل بقية المحاور مجتمعة سوى بحيز زمني، بلغ نسبة 33.43 بالمائة.



10. المعجم المستخدم في تغطية قانون المالية



الرسم بياني عدد 80: المعجم المستخدم في تغطية مشروع قانون المالية

طغت المواقف والتجاذبات السياسية على المعجم المستخدم في تحليل قانون المالية حيث تميزت التغطية الإعلامية له في إذاعة إكسبراس أف أم بحضور هام للفاعلين السياسيين (ممثلين أحزاب سياسية وحكومة) بلغت نسبة أخذ الكلمة لهم 63 بالمئة من إجمالي الحيز الزمني المخصص للفاعلين المستجوبين في تغطية مشروع قانون المالية.

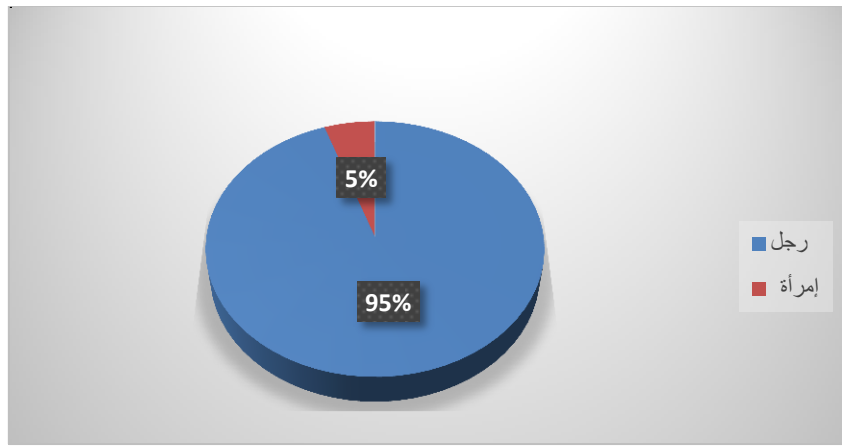
تمحورت تدخلاتهم أساساً حول صندوق الكرامة و اختلاف المواقف منه، نقاش ميزانية الوزارات و الهيئات، الجوانب القانونية والتشريعية لقانون المالية. ومنه نستخلص كثافة استعمال معجم سياسي عام بنسبة بلغت 52 بالمائة للخوض في مختلف هذه المواضيع وخاصة موضوعي "الجانب السياسي/العلاقات بين الفاعلين" و"الجانب التشريعي الخاص بالقانون".

استعمل التقنيون (خبراء، محامين، ممثلين عن اتحاد العام التونسي للشغل و الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية وغيرهم...) مصطلحات مبسطة اقتصادية أو قانونية لتوضيح الإجراءات و المفاهيم الواردة بقانون المالية مما رفع نسبة المعجم التقني المبسط إلى ما يقارب إلى 45 بالمائة.

تناول تصريح رئيس لجنة المالية بمجلس نواب الشعب "منجي الرحوي" في برنامج "إكسبرسو" ليوم 5 نوفمبر 2019 بعض الجوانب القانونية والاقتصادية المعقدة لقانون المالية دون تبسيط المفردات مستعملاً مفاهيم معقدة وهو ما جعل المعجم الفني التقني المعقد يحوز نسبة 4.5 بالمائة، إضافة إلى مداخلات بعض الخبراء الاقتصاديين.



11. توزيع المداخلات في تغطية مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي



الرسم بياني عدد 81: توزيع المداخلات في مشروع قانون المالية حسب النوع الاجتماعي

اقتصرت حضور المرأة في مناقشة مشروع قانون المالية في اذاعة اكسبراس على "السيدة الونيسي" وزيرة التكوين المهني والتشغيل وكل من "ليلي الحمروني" و"صابرين القبنطيني" عن الائتلاف الوطني وأنس حطاب عن نداء تونس و"سامية عبو" عن التيار الديمقراطي و"ليلي بلخيرة جابر" عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية و"ليلي جريبي" عن منظمة "سوليدار" حيث لم يتجاوز الحيز الزمني المخصص لهن 24 دقيقة و 12 ثانية بما يساوي 5 مرات كحضورهن و 88 مرة للرجال.

اضافة لضعف نسبة حضورها، لم يتجاوز الحيز الزمني المخصص لمداخلتهن 18 دقيقة مقارنة بـ 7 ساعات للرجال و هو ما يعكس تهميش دورها في المسائل المهمة على غرار قانون المالية 2019.

12- تناول الكلمة من طرف الرجال والنساء حسب نوع البرنامج

| نوع البرنامج | الاناث | | الذكور | |
|--------------|--------|---------------|--------|------------------------------------|
| | العدد | المدة الزمنية | العدد | المدة الزمنية |
| أخبار | 4 | 00:04:43 | 45 | 01:12:52 |
| برنامج حوار | 1 | 00:00:34 | 10 | 00:59:21 |
| مجلة اخبارية | 3 | 00:17:55 | 33 | 04:42:34 |
| | | | | نسبة الذكور (حسب الحيز الزمني) %95 |

جدول عدد 24: مدة تناول الكلمة من طرف الرجال والنساء حسب نوع البرنامج



13- تطور نسق التغطية الاعلامية لمشروع قانون المالية حسب اليوم



الرسم بياني عدد 82: تطور نسق مشروع قانون المالية

حظي مشروع قانون المالية 2019 في إذاعة اكسبرس أف أم بتغطية منتظمة تكاد تكون يومية وبحيز زمني متفاوت.

وتم الحديث عن المشروع وتقديم معطيات بخصوصه بصورة مقتضبة في أغلب نشرات ومواجيز الأخبار كما حظي بحيز زمني هام في مختلف البرامج على غرار "expresso" و"7/7" خاصة أيام 5 و9 و16 و29 نوفمبر فيما انخفض نسق التغطية في بقية الأيام وسجل غيابا تاما أيام 6 و7 و9 و11 و19 نوفمبر و2 ديسمبر.

وعاد نسق التغطية ليشهد ارتفاعا ملحوظا يومي 3 و4 ديسمبر ليلبلغ ذروته يومي 9 و10 ديسمبر تاربخ المصادقة على المشروع، وذلك من خلال استضافة القيادي بحزب التيار الديمقراطي "محمد عبّو" في برنامج "7/7" يوم 9 ديسمبر وباستضافة وزير المالية السابق "حكيم بن حمودة" و"ليلي بلخيرية" رئيسة الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات.

استنتاجات عامة:

- للإعلام السمعي البصري التزامات تجاه المشاهدين والمستمعين بضرورة ضمان التعدد والتنوع في البرامج المتعلقة بالشأن العام ووضع برمجة إعلامية متوازنة وذات جودة.

- ضرورة تخصيص المساحات اللازمة لتغطية الأحداث الهامة وعدم تجاهل القواعد الأساسية في وضع التراتبية الخيرية.

- ضرورة التزام الموضوعية واحترام قاعدتي التعدد والتنوع في اختيار الضيوف.

- عدم تجاهل الأحزاب والمجموعات السياسية غير الممثلة في البرلمان، وكذلك فئة المختصين والمجتمع المدني.

- ضرورة اعتماد البات الصحافة التفسيرية للخوض في المواضيع المركبة بهدف تفسيرها وتوضيحها للمشاهدين والمستمعين.

- عدم تقديم ضيوف بصفة خبراء أو أكاديميين حين تكون لهم انتماءات حزبية.

- ضرورة دماج مقارنة النوع الاجتماعي في تناول المواضيع.

بالنسبة للإعلام العمومي:

يجب أن يكون هناك تصور قبلي لتغطية مثل هذه الأحداث.

- - ضرورة تفعيل آليات التعديل الذاتي.

- يجب أن يكون هناك صحفيين مختصين في مثل هذه المواضيع.



HAICA

الهيئة العليا المستقلة
للإتصال السمعي والبصري

المقر: 19 نهج بحيرة البيبان - ضفاف البحيرة 1 - 1053 تونس

الهاتف: 71 656 507

الفاكس: 71 656 232

العنوان الإلكتروني: contact@haica.tn

الموقع الإلكتروني: www.haica.tn

